شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (٩) ١٥/٧/٢٠٠٣

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

الإستيعاب السياسي للهويات المتخالفة في المملكة

محرقة الخصوصيات أم إنفجارها؟



المتحف الأهلي الوحيد للتراث الحجازي بجدة تلتهب فيه النيران لأسباب مجهولة



مي يماني تكتب عن تحدّي البقاء لآل سعود

الإستيعاب السياسي هو الحل المتبقي للمعضل الداخلي

في هذا العدد

الدولة القطبية

في عام ١٧٤٤ تدشّن تاريخ جديد في شبه الجزيرة العربية، قاطعاً صلته بما قبله مشيعاً نموذجه ولونه وسمته على ما بعده.. في ذلك التاريخ انعقدت في نجد نطفة تحالف بين الشيخ والحاكم، لتنبجس منه ثلاث تجارب سعياً لاقامة الدولة القطبية. وقد حقق التحالف إنجازه المنتظر بقيام الدولة السعودية عام ١٩٣٢. فكانت ولادة الدولة هي بداية التاريخ بالنسبة للعائلة المالكة.. تاريخ طمس معه تاريخ المناطق الأخرى السابق واللاحق. إنه كما يعرّفه بنجامين في كتابه (قضايا فلسفة التاريخ) تاريخ المنتصرين، حيث يحكم الغالبون التاريخ ولا يبقون الا على ما يمكن إدخاله الى الصورة التي يرسمونها عن التاريخ بهدف تبرير سلطانهم، أما المغلوبون فيُنبذون من تلك الصورة كما ينبذ كفاحهم من الذاكرة الجماعية.

فالتمحور على الذات النجدية كان ومازال حاكماً على الدولة هذه، مترجماً نفسه في سلوك وتفكير يوحيان بأن نجد قطب الرحى والمحور الذي يدور حوله الكون، وأن ما عداها هملٌ لا تأثير له ولا فائدة.

منذ قيام الدولة السعودية، كرّست النخب السياسية والدينية النجدية جهوداً جبّارة من أجل تعميم نموذجها الايديولوجي وسيرتها التاريخية، تبعاً للتعميم الجغرافي الاحتوائي، حين بلعت نجد باقي المناطق وقررت تنجيدها سياسياً ودينياً وثقافياً.

في مناهج التعليم، وفي القلب منها مادتي الثقافة الوطنية والتاريخ يدرّس التلاميذ في المدارس الحكومية تاريخاً يبدأ منذ بدء المحاولات الأولى لانشاء الدولة السعودية الوهابية، فيلقّن التلاميذ أسماء رموز السياسة والمذهب في نجد، وتملأ ذاكرتهم سيرة الغزو والغارات على مناطقهم، حتى نسي تلاميذ الحجاز، ومثلهم تلاميذ المناطق الأخرى، أسماء زعمائهم الدينيين والاجتماعيين وتاريخ دولهم السابقة. والسبب، أن الفاتحين الجدد قد تشرّبوا عقيدة مزعومة تحدّثهم زيفاً بأنهم (صفوة الخلق) و(معدن العلم والتقى)، وأن على من سواهم الامتثال لاملاءات شرعة جاؤوا الى الناس بها من أجل تطهيرهم من الجهالة والضلالة.

هذه العقيدة حين تعبّر عن نفسها في سلوك وموقف ونظرة تجاه الآخر، تصبح شوفينية فريدة تقوم على مزاعم دينية وتاريخية، تنمّي في حامليها مشاعر التفوق والانفراد بالحق والحقيقة، وتجعل من عداهم مجرد قوم تبّع يجب عليهم الانصياع لما يأمرون به ولا يسئل هم عما كانوا يعملون.

هذه المشاعر تكاد تكون شديدة الطغيان والظهور لدى النخبة السياسية، ولكنها مشاعر تتسرى في النخب الدينية والاجتماعية. الغريب أن المعارضة الدينية السلفية المنبعثة من نجد وبكافة أطيافها وسطيّها المزعوم ومتطرّفها تحمل نزوعاً مماثلاً للعائلة المالكة، فهذه المعارضة ترى بأن مولدها يعد بداية تسجيل التاريخ الاحتجاجي في هذا البلد، وكأن هذا البلد لم يعرف حركات إعتراضية، فكان بانتظار اللحظة التي يولد فيها جنين المعارضة النجدية، والسلفية منها بخاصة.

رواية روّاد هذه المعارضة السلفية عبر برنامج (الاتجاه المعاكس) في الثلاثين من يونيو الماضي تصرّ على إيصال رسالة زائفة للمشاهدين تفيد بأن هؤلاء الفرسان أول من امتطى جواد التغيير، وأول من كشف الخلل في كيان الدولة السعودية، وأول من نبّه الى المخاطر المصيرية التي تنتظرها، وأول من وضع حجر الأساس للمشروع الاصلاحي في الدولة. قائمة الأوليّات هذه لا تحتمل تفسيراً غير الاقصاء الشامل، تلك النزعة المجنونة التي تجنح بأصحابها كيما يروا في أنفسهم الضالة التي عثر عليها الوطن أخيراً. هذا الرهط يرى بأنه قد فاز بكل الفضائل وظفر بكل المحاسن ولم ير لمن سواه فضلاً أو فيه خيراً.

فنجد السلطة والمعارضة الدينية هما سواء في العقيدة تجاه الذات والآخر، وهذا مقتضى الدولة القطبية التي نشأت على عقيدة التميّز والانفراد بالحقيقة، وبالتالي ترى نفسها بأنها الممثل الشرعي الوحيد عن السماء والأرض.

الدولة القطبية، إذن تقوم على شعورمشترك بالتفوّق لا فرق في ذلك بين الشيخ والحاكم والمعارض، فكلهم ينتمون الى ذهنية إقصائية، استئصالية، انفرادية، فأيهم يحكم يمتثل لذات السياسة ويتبّع ذات النهج ويحقق ذات الأغراض. فكلهم مسيّرون بذهنية الغزو، الذي لا تحتكم بطبعها الى قواعد العدل وانصاف الخصم أو إعتراف بآخر، هذه الذهنية ترى بأن السلطة غير قابلة للقسمة على إثنين، لأنها نتاج غزو، وخلف الغزو عقيدة تقوم على احتكار الحقيقة، وخلف ذلك رسالة تطهير العالم.

> **القطبيون يرون أن السلطة غير قابلة للقسمة لأنها نتاج غزو تقف خلفه عقيدة احتكار الحقيقة وخلفهما رسالة تطهير العالم**

هي ذات العقلية التي ترى بأن الوجود يبدأ من الحاكم والشيخ والمعارض المنتمين جميعاً الى نجد المتفوقة وتنتهي بهم، فالتاريخ يبدأ منذ لقاء شيخ العيينة وحاكم الدرعية، والصحوة تبدأ منذ أن وعى أقطاب الدعوة الجديدة أن انحرافاً قد تسلل الى الدولة فأضرّ بحركة الدعوة وإمتيازات الدعاة، والمعارضة تبدأ عام ١٩٩١ حين تجمّع فرسان المعارضة الجدد في الرياض كي يسجّلوا تاريخ المعارضة في هذا البلد. فقد فاز القطبيون في هذا البلد بإنشاء الدولة، والدعوة والمعارضة، فالوالي يرى بأنه لولاه لما عرف هذا البلد الأمن والاستقرار، والشيخ يرى بأنه لولاه لما عُبد الله في الأرض، والمعارض يرى بأنه لولاه لما بدأ مشروع الاصلاح في هذه الدولة.

القطبية هذه هي التي تحول دون أن يحقق الحاكم والشيخ والمعارض حضوراً له خارج أرضه في نجد وربما خارج مسقط رأسه، فليس هناك خارج نجد من هم على استعداد لتسليم الرقاب لأي من هؤلاء. ليس لأي من هؤلاء امتداد شعبي خارج أسوار مدينة الملح الكبرى، ففي أي زيٍّ ظهر هؤلاء تصبح النتيجة واحدة، إقصاء واستئصال للآخر، وامتلاء كاذب بمزاعم احتكار الحقيقة وبطاقات النجاة من النار.

هؤلاء القطبيون حين يختلفون فهم جميعاً يدركون بأن تشابكهم يشبه تشابك مصارين البطن الواحدة، ونزاعهم هو نزاع أبناء الدار الواحدة، ولذلك هم لا يختلفون في الموقف من المعارضين خارج نجد بكامل حمولتها الدعوية والاثنية، وهم جميعاً يرون بأن الله بدأ بهم وبهم يختتم.

بزوغ الخصوصيات وضعف الدولة

التقسيم أو الاندماج

لأسباب مختلفة تشهد السعودية انتعاشاً طاغياً ونزوعاً متوتراً الى إعادة إحضار الذات لدى الجماعات المذهبية والمناطقية والقبلية، ولعلنا نكشف عن صلة أولى، بالغة الوضوح، بين هذا الانتعاش المنفلت والضعف الجلي في بنية الدولة.

فالظهور الساطع للتنوع المذهبي والمناطقي والقبلي كما يعبّر عن نفسه في عرائض أو تظلّمات: الشيعة والاسماعيلية وأهل الحجاز، إلى جانب مجمل الكتابات التي ظهرت وبإيقاع سريع خلال أكثر من عقد حول قبائل ومناطق محددة في هذه البلاد ينتظر قرارات عاجلة وجوهرية من جانب الحكومة، ترعى فيها ضعف الدولة والتفجّرات المتنقلة للهويات والنزوعات الخاصة، والحاجة الى غلاف عام يكبح جماح الانفلاتات غير المدركة في سياقات التحليل لما يفترض أن تكون عليه العلاجات لمثل هذه المعادلة المنقلبة، أي ضعف الدولة وقوة الجماعات المنضوية بداخلها.

أن تخطو الدولة نحو بداية صحيحة للتعامل مع التوليفة الاجتماعية والدينية والاثنية المتنوعة يتطلب إدراكاً تاماً لشروط التعامل، إذ لا يكفي فتح باب الحوار بين الجماعات الدينية، ولا يكفي أن توصل التشكيلات الايديولوجية والاجتماعية والمناطقية كلمتها الى الدوائر العليا كيما تنتهي المشكلة، بل لا يكفي مجرد الاعتراف اللفظي بالتعددية ذات الاشكال المختلفة المناطقية والاثنية والمذهبية.. إذ لابد من ترجمة لهذا الإعتراف بصورة عملية، بمعنى تصنيع إطار قادر على إستيعاب هذا التنوع ضمن بنية الدولة نفسها، أي إمتلاك الدولة آلية استيعاب سياسي لهذه التعددية واصطناع إطار يتولى مهمة تضمين تلك التعددية في سياق تطلع توحيدي عبر مدخل الشراكة السياسية والاقتصادية والثقافية.

بهذا المعنى وهذه المهمة، تكون التعددية توظيفاً لبناء الوحدة الوطنية ودولة ـ الأمة، إذ حينئذ يتحقق مفهوم الشراكة والمقاسمة، وحينئذ أيضاً يتولد الإحساس بالحاجة الى حماية (المشترك فيه)، فالجميع يناضل عندذاك من أجل درء خطر عما يشعرون بأنه لهم كمجموع وليس كجزء.

هناك ملاحظة خليقة بأن تذكر، وهي أن تفجّر النزعات الخاصة في زمن غياب مشروع عملي فاعل نحو بناء وحدة وطنية، يسحب الجميع الى مهمة أخرى تدميرية حيث يتم تحطيم بذور الأسس الخام لتشكّل الوحدة الوطنية ودولة ـ الأمة. فبزوغ التعددية بأشكالها المختلفة قد تنفلت الى سياقات أخرى، كأن تتحول الى حركات إنفصالية، فالتعددية قد تكتسي بعداً انشقاقياً فيما لو فشلت الدولة في خلق محدد وطني مبني على مبدأ الشراكة ذاك، أو حتى على مبدأ الاعتراف بهذه التعددية من الناحية القانونية ـ الدستورية والذي قد ينظر اليه المتضررون بوصفه خط رجعة او أمل بمستقبل أفضل.

هناك حاجة من أجل إعادة تأهيل التعددية عبر مشروع وطني بحيث يستوعبها سياسياً

في الوقت الراهن، ليست النجدية سوى أيديولوجية إنشقاقية، وبسبب هيمنتها على الدولة تعبر هذه الايديولوجية عن نفسها في هيئة نزعة تسلطية، أما المناطق الأخرى فتحمل بداخلها ثقافات إنشقاقية كرد فعل على إنشقاقية المركز. بمعنى آخر، حين يسمح للنجدي بالتعبير الكامل والمطلق عن نفسه دينياً وثقافياً وتراثياً الى جانب التعبيرات الأخرى السياسية والاقتصادية، ويحرم غيره من هذا الحق تصبح مبررات الانشقاق قوية.

إن إولى المهام التي إضطلع بها الملك عبد العزيز من أجل توطيد أركان حكمه وإرساء أساس صلب لمملكته هي تقويض الهويات وطمسها ولكن ليس من أجل تعميم هوية وطنية عامة، وإنما من أجل إحباط مصادر التهديد في دولته، ولذلك كان ثمة خوف حقيقي من أن تصل الدولة الى مرحلة تكون عاجزة عن إخماد فورة الهويات الخاصة وتؤدي الى تسلل الهزال الى بنيتها مما يودي بحتفها. ولذلك جرت النظرة دائماً الى انتعاش تلك الانتماءات الخاصة على أنه النذير المتوعد بتفكيك الدولة، وإن لم يتم إستدراك ما فشل المؤسس والخلف من بعده في تحقيقه وهو بناء الوطن والوحدة الوطنية، فإن مسار التقسيم قد يكون أسرع مما يتخيله البعض، تماماً كما هو سريع سقوط الحكومة العراقية والعاصمة بغداد.

من الخطأ الاعتقاد أن التجربة الأخيرة في الحوار الوطني تمثل نهاية تاريخ الواحدية، فهذا الحوار هو أولى الخطوات نحو فهم المشكلة ليس إلا، ويجب بعد ذلك أن تبدأ الدولة بمرحلة تعديل شامل لميزان القوى الداخلي، عبر إعادة توزيع الحصص السياسية وعبر مشروع إدماج سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي.

فأولئك الذين تشكّل وعيهم عن أنفسهم وعن مصدر شقائهم خلال عقود طويلة لا ينتظر منهم مغادرة مواقعهم بسهولة من أجل بارقة أمل محمّلة بالشكوك، فهؤلاء في رد فعل على النزوع الطاغي للثقافة الواحدية التي انبثقت وترعرعت في داخل نجد قاعدة السلطة والدولة، قد جمعوا رؤوس أموالهم التراثية والثقافية من أجل التحصّن إزاء الإجتياح الثقافي القادم من الوسط إستكمالاً وإلحاقاً للإجتياح العسكري.

إن الحوار يضطلع على وجه التحديد بوظيفة وساطة كلية بين الدولة والجماعات المنضوية في إطارها، ولا يجب أن ينظر إليه بوصفه حلاً حاسماً ونهائياً لمشكلة ممتدة وعميقة الجذور ومتشعّبة، فالمشكلة ليست (حوارية) بالمعنى الحرفي للكلمة، إذ ينبغي التفكير في القضية او القضايا التي أراد الحوار مناقشتها والتفكير بصوت مسموع في البحث عن سبل حلها. وأن الحل يبدأ ضرورة ومنطقاً من نقطة الاقرار بالمشكلة

وتشخيصها الدقيق، إذ يصبح لغواً معالجة العزل السياسي بالحوار الثقافي، أو بفتح باب التعبير عن الرأي بصورة محدودة، فهذه المعالجات الصحيحة هي مفردات في مشروع حل أشمل وقد تصلح منفردة في حل مشاكل أخرى ليس من بينها مشكلة العزل السياسي.

ثمة مغالطة فادحة تلك التي تنطوي عليها نصائح البعض بأن الاعتراف بالتنوع المذهبي وتالياً السماح له بالتعبير عن نفسه في هيئة طقوس، وممارسات ثقافية وإجتماعية يكفي بمفرده لاقفال ملف القضية. هذا النوع من النصائح ينبغي أن يقرأ في سياق مشكلات تعاني منها أقليات دينية في الغرب، وهي أقليات في الغالب مهاجرة أي من خارج النسيج الاجتماعي والتاريخي والثقافي السائد، ولا يصح بحال تشغيل هذه النصائح في مجتمعات لا تقتصر المشكلة فيها على الجانب الديني، كما لا يصلح تجريبها مع جماعات أصيلة في وجودها وثقافتها وتاريخها كالتي في السعودية. إن جذر المشكلة وجوهرها في بلادنا يمتد الى أبعاد دينية وثقافية وإجتماعية ويعمّدها البعد السياسي الذي يبدأ به الحل وبه يختتم، لأن منه بدأ الحرمان الشامل ولا شك أن نهايته ستكون بإزالته.

عوداً على بدء الحديث عن تعاظم الدور الذي تلعبه الانتماءات الخاصة في الوقت الراهن داخل الديار السعودية، فإن انقلاب المعادلة بالاستقطاب الحاد المعبّر عنه في تنامي الميول نحو إطارات الانتماء التقليدية: المذهب، الاقليم، القبيلة، في وقت تفقد فيه الدولة جزءا ضخماً من زخمها المعنوي وقدرتها على كبح الجماح، يهيء ظروفاً منذرة بالعواقب الوخيمة التي غالباً ما تشبه الى حد كبير نشوء ظواهر انشقاقية داخل الدولة كالتي حدثت في تاريخ الدولة العباسية، حين فقد الخليفة سلطته الفعلية لحساب الامارات الصغيرة الناشئة في جوف الدولة فكانت تملي على الخليفة ما يجب وما لا يجوز. وكاد أن يقع الشيء ذاته، حال تتبع نتائجه النهائية، في دول أخرى في أوروبا بوجه خاص ولا سيما في الدول الحاضنة لمجتمع غير متجانس ولكنها نجحت في صياغة نظام مرن قادر على إستيعاب التباين في الانتماءات الثقافية والاثنية والتاريخية والقومية داخل الجهاز السياسي تحديداً.

الدولة السعودية ليست إستثناءً تاريخياً، وإن كانت نشأتها تمت في ظروف دولية استثنائية، فهي تخضع لقوانين التحوّل والتبدّل بالمعنى الطبيعي والسياسي، فتطوّر الدولة غير المتكافىء مع تزايد حاجاتها قد أفضى الى إحداث إضطراب في حركتها وأدائها العام، وجاء تزايد الوعي لدى الرعايا وإرتفاع سقف التطلعات التي يحملونها كيما يخلخل أسس هذه الدولة إثر رفضها الاستجابة لقدرها الحتمي، أي للاصلاحات الجوهرية الضرورية لاعادة التوازن لحركة الدولة.

وخلافاً لما يراه الجناح المتشدد داخل العائلة المالكة بأن الزمن كفيل بتسوية مشكلات الدولة مع ضحاياها في الداخل، إستناداً على عقيدة وهم ساذجة بأن الزمن قد يحمل بداخله رسالة أمل للدولة كيما تستعيد هيبتها الممزقة وسطوتها الممرغة، فإن الزمن يواصل دفق رسائل محمّلة بالإنذارات المتواصلة بأن ثمة طريقاً سالكاً لا يمكن الحياد عنه في التعامل مع فيض التنوع المتدفق عبر هذه الدولة، ودون ذلك خطر الانحلال. في هذا الوضع الذي يؤثر في مسار الدولة الآن، أي في ظل تصاعد الانشدادات الخاصة تجد الدولة نفسها أمام خيارات حاسمة ونهائية وهناك يبدو في الأفق مفترق خطير بين الاندراج في سياق إنعزالي يواصل شق درب التقسيم والتفكيك، أي الاستمرار في نهج العزل والاقصاء والهيمنة، أو خيار الاندماج الهادف الى دعوة جميع الفرقاء المحليين للدخول في مشروع مصالحة وطنية، لجهة بناء إطار سياسي عام يتماهى فيه الجميع ويعثرون فيه على فرصتهم الضائعة، وحقوقهم المضيّعة.

الانشدادات الخاصة قد تدشن درب التقسيم والتفكيك، أو تفتح الأفق باتجاه خيار الإندماج الوطني الشامل

لا ريب، أن مجمل الحصادات الثقافية السائدة حالياً سواء المتصل منها بالدولة ومتوالياتها ولا سيما النجدية منها بالمعنى المناطقي والمذهبي والأثني، أو الشائعة بين أتباع المذاهب وسكان المناطق وأفراد القبائل الأخرى، هي حصادات نشأت في ظل شروخات في بنية الوعي العام وفي بنية الدولة، وهي حصادات غير قابلة للاستثمار حالياً في بناء دولة الأمة أو في تشكيل وحدة وطنية، وإذا ما أريد لهذه الأهداف أن تتحقق فلابد أن تبدأ الدولة بوضع أساس الثقافة الوطنية، عبر إشاعة حرية التعبير، وفتح الحوار على أفق واسع، وإرساء دعائم المشاركة الشعبية في النشاط السياسي، وإحراز القدر المنصف من مستوى التمثيل السياسي في جهاز الحكم.

ينبّهنا علماء الاجتماع السياسي بأن الديمقراطية كفيلة بأن تخلق تمثيلاً عادلاً للجميع في الجهاز السياسي، وكفيلة أيضاً بأن تحقق ضمانات الاستقرار والبقاء للدولة، وأن الاعتراف بالتنوع يعني الادماج السياسي للجماعات المتعددة إثنياً ومذهبياً ومناطقياً داخل الحكومة، والادماج هذا من شانه تحقيق معنى المواطنة الكاملة. عكس ذلك، أن الاستبداد كفيل باشاعة الجور والاثرة بالسلطة والثروة، وتنفير أغلب الجماعات الخاسرة وخروجها من مجال تأثير الدولة، وانشدادها الى كل ما يؤكد خصوصياتها وانفصاليتها وأحياناً عدوانيتها في مقابل الدولة. هاتان الصورتان المتقابلتان تبدوان في حالة إختبار حقيقي وشيك، وعلى الدولة تحديد أي من الصورتين ترغب في خلقها.

يجب التنبيه مجدداً الى أن الاعتراف بوجود التعددية ما لم تلحقه على الفور إجراءات عملية لاستيعابه واستدراجه الى محيط الدولة ومجال عملها، يؤدي الى إعدام الدولة نفسها. ذلك أن التعددية ليست مؤطّرة بحد الوطن والأمة، بل هي تعددية تحتدم بداخلها نزوعات وميول هي في جزء كبير منها منتجات رد فعل على النزعة الواحدية الاقصائية التي صُنِّعت ما قبل قيام الدولة وبعده، فهذه التعددية جرى تشويهها وحرفها عن مسارها بسبب سلوك الدولة نفسها التي أرادت أن تقضي عليها فإضطرت هذه التعددية للعمل من تحت الأرض كيما لا تخسر وجودها، وبالتالي فهذه التعددية لا تمثل في شكلها الحالي الظاهرة الثقافية الثرية التي تسود الأمم، وأن هناك حاجة من أجل إعادة تأهيل هذه التعددية عبر مشروع وطني يحمل بداخله رسائل وأهداف مختلفة من قبيل: الحريات والحقوق ذات الأبعاد الجماعية بدءا من حرية التعبير والعبادة وانتهاءً بحق تشكيل التجمعات السياسية والثقافية والنقابات، أي بمعنى آخر توفير فرص ولادة المجتمع المدني الحقيقي.

وإذا ما أريد للخصوصيات أن تترشد وتأخذ وضعها الطبيعي في المجال الثقافي المحلي، فإن خيار التمثيل السياسي والشراكة السياسية يجب النظر إليهما باعتبارهما عنصرين جوهريين في خطاب المرحلة الحالية والقادمة سعياً وراء إستكمال التجهيزات الأساسية لبناء دولة الأمة.

هل هو زمن العرائض؟!

لماذا لم يقدم الحجازيون عريضة خاصة بهم؟

بعد عريضة أو وثيقة الرؤية التي شملت الوطن بمجمله بمختلف أطيافه السياسية والدينية والمناطقية.. جاءت عريضة الشيعة (شركاء في الوطن)، فأكدت على ما تضمنته وثيقة الرؤية كمرجعية للإصلاح السياسي، وعرضت في التفصيل جوانب من رؤيتها للحل فيما يتعلق بموضوع التمييز الذي أشارت إليه وثيقة الرؤية. ولحق عريضة الشيعة في المنطقة الشرقية بعد بضعة أسابيع عريضة تقدم بها الإسماعيليون في جنوب المملكة حملت إسم: (الوطن للجميع والجميع للوطن). وهذه الوثيقة ـ العريضة وإن لم تشر الى وثيقة الرؤية لكنها تحركت ضمن إطارها وفضائها الإصلاحي، فأكدت على مطالب الإصلاح السياسية، وعرجت على المشكل الخاص الذي يعاني منه الإسماعيليون، الذين يقدّر تعدادهم بما يزيد على ستمائة ألف نسمة.

والتساؤل هو: إذا كانت وثيقة الرؤية التي قدّمت الى ولي العهد وتبنّاها قولاً حين استقبل بعضاً من الموقعين عليها، تضمّنت بشكل واضح كل أزمات الوطن في خطوطه العريضة، ومن بينها مسائل التمييز الطائفي على مختلف الصعد، فما هي الحاجة الى عرائض جديدة، بل ما هي مبررات وجود عرائض (متخصصة) لعلاج مشاكل تجمعات دينية مذهبية وإن كانت قد قدّمت في إطار وطني ولم تخرج عن ثوابته؟

ثم إذا كان الحل السياسي مدخلاً لحل الأزمة الطائفية والمناطقية التي تعصف بالبلاد وتهدد وحدتها واستقلالها، فهل العريضتان الأخيرتان بما تحملانه من مقاربة تخرج عن إطار الحلول السياسية التي اعتمدتها الوثيقة المرجع (ونقصد بها هنا وثيقة الرؤية)؟ بمعنى آخر، لماذا لم يتم التركيز على الوثيقة الأصل في بعد الحلول السياسية للمشاكل؟ وهل تشير العريضتان الأخيرتان الى تعذّر الحلول السياسية، ومن ثمّ لا بدّ من فتح نوافذ أخرى للحلّ؟.

يضاف الى هذه الأسئلة: هل نحن بصدد عرائض جديدة تأخذ المنحى نفسه، كأن يتقدّم الحجازيون بعريضة مثلاً، وكذلك سنّة الأحساء وغيرهم، وهم ممن يعانون أيضاً من هيمنة المذهب الوهابي وسيطرته وقمعه؟ وهل هذه العرائض مفيدة فعلاً للعمل الوطني بشكل عام أم لا؟

تداخل الأزمات المناطقية والطائفية بالحالة السياسية

هناك اختلاط وتراكم في المشاكل بين ما هو سياسي وما هو ديني. فالمملكة تعاني من أزمة مزدوجة (طائفية وسياسية) أو (طائفية /مناطقية وسياسية). تتداخل المشاكل وتتداخل الحلول. فالخلاف المذهبي لم يكن في المملكة ضمن حدود الإختلاف النظري، والشخصي، بل ترتب عليه اختلاف في السياسة وتمايز في المواطنة، وفي الحقوق، والتمييز المناطقي من حيث توزيع الثروة

السلطة ترى في العمل الجماعي المطلبي الحجازي دعوة مبطّنة للإنفصال

والتوظيف والقضاء وغير ذلك. ولهذا، فإن البعض قد يرى بأن علاج المشكلة يتم من مدخلين: سياسي عبر الإصلاح، بما يتضمن من إنتخابات وتمثيل ومشاركة شعبية في صناعة القرار، أي القبول بمبدأ المساواة في المواطنة والذي هو غير متحقق، بغض النظر عن اختلاف المذاهب والمناطق. والمدخل الآخر: إجتماعي ديني، فبدون قطع الإحتكار المذهبي، والتخفيف من غلواء التشدد الوهابي، يصعب إنجاز الحل السياسي.

ثم إن البعض قد يرى بأن جذر الأزمة مذهبي، الذي أسس لحالة من التمييز السياسي والإقتصادي والإجتماعي، ولأن الحل السياسي ـ حتى الآن ـ لا يلوح في الأفق، فمن الممكن ـ ضمن الظروف الراهنة وحسب القائلين بهذا الرأي ـ تخفيف حدّة الضغط والتشدد الطائفي الوهابي ريثما تأتي الحلول السياسية الكبرى، والتي تتطلب زمناً، في حين أن الموقعين على العرائض، يستعجلون الحل، وغير قادرين على تحمّل الوضع القائم.

فالإصلاح السياسي ينتفع به الجميع، وبقاء الوضع الحالي، فيه إضرار بشكل أكبر بالمختلفين مذهبياً، وإن كانوا لا يتساوون في حجم المعاناة. فهناك حلولاً كليّة، لا تلغي الحقوق الخاصة لأتباع المذاهب المتعددة.

بلا شك، فإن أي عمل جمعي مفيد ومهم، والعرائض هي واحدة من وسائل الضغط، أو تحمل هذا المعنى، ولكن هذا العمل الجمعي، رغم أنه في جوهره سياسي، لكنه يركز على الحل المذهبي المدمج سياسياً عبر التعددية الثقافية والمذهبية والقبول بهما وكذلك عبر الإحترام للرأي الآخر، في حين أن الحل السياسي المؤجل قادر على جمع المتناقضات ضمن الأطر السياسية والإندماج الوطني.

الخشية أن تعزز المطالب الخاصّة مسألتين في غاية الأهمية: الأولى، أنها تعزّز الهوية الخاصة في غياب الهوية الوطنية التي لم تولد بعد، والثانية، أن تستبعد الحلول السياسية الوطنية، أو تكون بديلاً لها.

ورغم أن عريضتي الشيعة في الشرقية والإسماعيليين في الجنوب حرصتا على الجوانب السياسية وأشارت اليها صراحة كموضوع المشاركة السياسية، بشكل يجعل من مطالبهم بوقف التمييز إحدى لبنات الإصلاح السياسي.. إلاّ أن الأمراء السعوديين فيما هو واضح يميلون الى إغراق الإصلاح السياسي في متاهة الإختلافات المذهبية، أو تأجيل الحلول السياسية بذرائع بناء اللحمة الداخلية الإجتماعية. وربما يكون المؤتمر الذي دعا إليه ولي العهد حول الحوار الفكري، نموذجاً لتغليب المذهبي على السياسي، أو بديلاً له. ومع أنه لا توجد إيحاءات قويّة بهذا الشأن، إلا أن الأمراء الآخرين (نايف وسلطان وسلمان) بتصرفاتهم وتصريحاتهم ووقفوفهم أمام الإصلاحات يدفعون بالمراقب الى احتمالية استخدام دعوة ولي العهد للحوار الفكري في سياق مختلف يجمّد معه الوضع

السياسي سنين أخرى قادمة.

مآل وثيقة الرؤية

كل العرائض قدّمت لولي العهد السعودي، وكلّها نالت اهتماماً منه، ظاهرياً على الأقل، وكلها أيضاً تضمنت لقاءات مع الموقعين أو بعضاً منهم، وهذا يدل على اعتراف بوجود مشكلة عويصة في البناء الإجتماعي والسياسي للدولة. ينبغي التذكير أن العريضتين الأخيرتين كانتا مختلفتين في مضامينهما السياسية عن باقي العرائض القديمة التي عادة ما يتقدّم بها سكان المنطقة الشرقية ونجران. العرائض القديمة لم تكن تحمل إيحاءات سياسية واضحة، ومطالب سياسية محددة، وكانت تنشغل في الغالب بالشأن الخاص بعيداً عن العام، أي أنها لا تقدم حلولاً لمشاكلها الخاصة ضمن الذهنية والإطار الوطني. في هذه المرّة، كان الأمر مختلفاً كثيراً، فالمطالب السياسية شديدة الوضوح، والحلول السياسية للمشكل الطائفي واضحة، وحوت العريضتيان مطالب سياسية وطنية عامة، إضافة الى الحقوق المؤسسة مذهبياً.

لكننا كنا نتمنّى لو أن وثيقة الرؤية قد تمّ تفعيلها، وإخراجها الى الحياة قبل أن تودع الى ثلاجة الموتى.. كأن يقوم كبار الموقعين عليها بخطوة أخرى متقدّمة ضاغطة ـ بصورة من الصور ـ للبدء في الإصلاحات السياسية الوطنية الكبرى. ولربما يكون طرح عريضتي الشيعة والإسماعيلية ناجماً عن انسداد للحل الوطني، أو عدم توقّع تطور في هذا الشأن. ومن ثمّ، جاءت غلبة الأزمة الخاصة بالجماعة وهي ضاغطة مؤلمة، على الأزمة العامة التي يتساوى فيها الجميع في بعدها العام.

نحن نتمنّى ونأمل أن تُبعث الروح في وثيقة الرؤية، وأن يعتبر ما جاء في العرائض اللاحقة، تفصيلٌ لبعض بنودها المتعلقة بحقوق الجماعات المذهبية. إذ لا يمكن أن تلغي العرائض الخاصة عريضة الرؤية بما حازته من إجماع، ولا نظن أن هدف الموقعين في العرائض الخاصة هذا الأمر، لأنها أكّدت عليها بالإسم أو على أهم بنودها، فضلاً عن أن الموقعين على العرائض اللاحقة كانوا قد ساهموا في وثيقة الرؤية.

لماذا لم يقدم الحجازيون عريضة خاصة بهم؟

نعتقد أن هناك أسباباً عديدة دفعت بالحجازيين الى عدم التقدّم بعريضة بإسم أهل الحجاز، فرغم أنهم واقعون تحت الإضطهاد شأنهم شأن البقية، إلاّ أن لأزمتهم خصوصية من نوع ما.

يتعرّض الحجازيون الى تمييز ثلاثي الأبعاد:

أولاً ـ تمييز على خلفية دينية / مذهبية من قبل الوهابيين، فهم في نظرهم كفاراً أو مبتدعة أو مشركين، أصحاب الموالد، وصوفيين وغير ذلك.. حتى أن الدكتور محمد عبده يماني حين تحدث أمام ولي العهد بعيد انتهاء مؤتمر الحوار الفكري في الرياض قال في كلمته بأنه كان ينوي عدم المشاركة، إذ كيف يشارك أناساً في نقاش (يعتقدون بكفرنا ولا يسلّمون علينا)؟!

ثانياً ـ تمييز على أساس مناطقي، فالحجاز كحدود وكمنطقة واضحة المعالم، ولها من الإرث التاريخي المصادم لنجد الكثير، وبالتالي فإن النزعة النجدية لم تأخذ بعداً مذهبياً فحسب، بل بعداً تاريخياً مناطقياً شديد القسوة، واتسم بالحدّة والمنافسة. إن الحجاز أكبر كيان مناطقي في المملكة وأكثرها تسييساً وأعظمها خطراً، وله من الإرث السياسي الإستقلالي ما يجعله منافساً للسلطة الحاكمة ضمن محيطها النجدي. ولهذا فإن البعد المناطقي في الحجاز غالب على البعد الديني وغيره.

ثالثاً ـ التمييز على أساس عنصري، فالمنطقة الحاكمة والمذهب الوهابي الحاكم، ينظران بازدراء الى الحجازيين وينتقصون من مواطنيتهم وكراماتهم وينظرون بازدراء إليهم

الحجاز كما النخبة الحجازية سيواصل ريادته بقدر ما يستثمر من جهد في الإصلاح الوطني

(كطرش بحر أو مخلفات حج)! والمذهب الوهابي يحوي قدراً غير قليل من عناصر العنصرية والقبلية. كما أن نجد في مجملها تمجّد الأحساب والأنساب والعنصر، وترى نفسها أرفع شأناً حتى من (الأشراف) الذين هم من نسل الرسول صلى الله عليه وسلم!

من هنا فإن مطالب الحجازيين فيما لو تقدموا بها بصورة جمعية، سينظر إليها كمطالب (إنفصالية) مطالب متنافسين أكفاء، وليس مطالب مستعطفين أقليّات، أو أقلية مقابل أقليّة. والحكومة السعودية شديدة الحساسية من أن يتقدم الحجازيون بمطالب كهذه، وإذا ما تقدّموا بها في المستقبل فسينظر إليها كمؤشر إنفصالي لا يستهدف مجرد رفع الحيف والظلم عن أهل الحجاز في الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والدينية، بل أن ما يكتب في العريضة يعتبر تأسيساً لمطالب قادمة قد تفضي ـ من وجهة نظر آل سعود ـ الى تعزيز الوضع الخاص للإنطلاق باتجاه الإنفصال.

ينبغي التذكير هنا أيضاً، أن الحجاز لم يشهد مطالب جمعيّة لهذا السبب، كما لم يشهد مطالب تعزف على الوتر الجمعي الخاص للحجاز وتتخذ طابع الشمول، بل كانت المطالب تتمحور حول قضية صغيرة خاصة أكثر من رؤية عامة. مثال ذلك، ما حدث في الأشهر الماضية من مطالبات حول موضوع تدمير بعض الأماكن التراثية الحجازية على يد الوهابيين.

من المحتمل أيضاً، أن تكون سياسة الحكومة السعودية تجاه الحجازيين مختلفة عنها في الشرقية أو الجنوب، فهناك اعتمدت سياسة العزل والإقصاء الكلي، وهنا محاولة للتموية بالإشراك السياسي الجزئي، وتلبية المطالب الصغيرة، حتى لا يطالب الحجازيون بحقوقهم ككينونة ذات استقلال نفسي وثقافي وفكري واجتماعي.

مهما كانت الأسباب ووجاهتها، فإن نشاط النخبة الحجازية يأخذ مسارين واضحين:

س الإشتغال بالعمل الوطني، والتحرك من أجل إصلاح سياسي، يشمل خيره إن تحقق أهل الحجاز وغيرهم، أي أبناء الوطن بقضّهم وقضيضهم بمن فيهم أمراء العائلة المالكة. وبقدر ما تكون هذه النخبة فاعلة، فإن أهمية الحجاز ومركزيته في التغيير والتطوير والإصلاح والريادة باقية ومستمرة.

الثاني ـ هناك بين النخب من لا يأمل بتغيير سياسي في المستقبل المتوسط والمنظور، وأفرز القمع السلطوي المتعمّد والمنهجي للخصوصية الحجازية، أثراً سيئاً في بداية عقود تأسيس الدولة، ولكن سقوطها المريع في الطائفية والمناطقية، أعاد إحياء الهوية دينياً وثقافياً واجتماعياً. ولذا توجهت بعض الجهود في هذا الإتجاه كرد فعل طبيعي على التهميش وخشية من ضياع التراث والهوية الخاصة. بيد أن هذا التوجه يقابل بالحذر الحكومي، والخشية من أن يقفز الحجازيون من فوق هذا التراث الى مطالب الإنفصال.

قد تكون في العرائض (الخاصة بأهل الحجاز) فوائد من نوع ما، ولكنها ستذكي الروح المناطقية مقابل مناطقية وطائفية الدولة.. وقد تفيد هذه الخطوة في الدفع قدماً باتجاه الإصلاح الداخلي، لأن ما يجري هو في الحقيقة انفجار للهويات ومطالبة بحقوقها ضمن البوتقة الوطنية، وبدون الإصلاحات ستبقى هذه الهويات سيفاً مصلتاً على رأس الدولة نفسها.

آل سعود وتحدي البقاء

الإستيعاب السياسي هو الحل المتبقي للمعضل الداخلي

مي يماني

ردود الفعل العنيفة إزاء إنفجارات الرياض مازالت مدوّية في أرجاء البلاد، منذرة بخطر وشيك. ولكن هل ستصحو العائلة السعودية الحاكمة أخيراً من سباتها العميق؟ فهذا التوقف والانقطاع المزعج مؤخراً لمعاليها، من قبل رعايا يحملون الاسم السعودي، قد خلقوا غيظاً وانتقاماً وخوفاً. ولكن كبار السن ـ في العائلة المالكة ـ مازالوا في حالة انكار (لما يجري). فإذا ما قدّر للنظام تصنيع استراتيجية بقاء، فإن عليه الآن إعادة تقييم للأسس التي يستند عليها.

كشأن باقي العوائل الحاكمة، فإن آل سعود كثيرو العدد: فهناك إثنان وعشرون ألفاً منهم. وعلى أية حال، فإن هؤلاء القابعين في الأعلى، يصارعون من أجل الحفاظ على تماسك أجزاء السلطة ببعضها، أي الملك فهد المقعد (٨٦ عاماً) والأخ غير الشقيق لولي العهد الأمير عبد الله (٨٢ عاماً) وأخويه الشقيقين أي وزير الدفاع سلطان (٨٠ عاماً) ووزير الداخلية نايف (٧٧ عاماً).

فكبار السن هؤلاء في العائلة المالكة لا بد أنهم قد توصلوا الى قناعة بسقوط كل فرضية تبنوها سابقاً. والأشد تمزيقاً منها هو حقيقة أن التفجيرات الأخيرة في الرياض قد دكّت صميم ومركز العائلة المالكة في منطقة نجد. وهذا يشير إلى أنه بالرغم من القمع فإن العدو في الداخل، قريب من العرش بأكثر مما لم يكن يظن سابقاً.

وعليه، فما هي استراتيجية البقاء لدى العائلة المالكة؟. وإلى من يمكن لهم أن يلجأوا؟ فالسكان منقسمون الى مجموعات مناطقية، قبلية ومذهبية بصورة مائزة. فالى الشرق، في المنطقة الغنية بالنفط، يقطن الشيعة، الذي أصبحوا أكثر جرأة من الناحية السياسية منذ سقوط نظام صدام حسين وإنبعاث أخوتهم الأيديولوجيين في العراق. وقد إستغلّ هؤلاء الوقت المناسب لإرسال عريضة الى عبد الله (ولي العهد) مطالبين بوضع نهاية للاقصاء السياسي وكونهم مصنّفين في خانة المشيطنين على أرضية دينية من قبل المؤسسة الدينية الوهابية المحافظة الرسمية. فرسالتهم ـ أي الشيعة ـ الى الحكّام هي أنه لم يعد كافياً مجرد توصيف السعوديين على أنهم وهابيون ومن نجد: (لا بد أن تكون هناك طريقة جديدة لضمننا باعتبارنا شيعة). وهناك بعض آخر يحذر بأن الضغوطات قد تتزايد في المجتمع الشيعي لجهة الاستعانة بجهات خارجية لمساعدتهم وربما إرساء أسس دولة مستقلة (لهم).

في نفس الوقت، فإن الحجازيين، وبخاصة في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة يحتضنون سخطاً مكبوتاً

الإصلاح السياسي صعب، ولكنه الحل الوحيد لإنقاذ حكم آل سعود

لفترة طويلة، وذلك بسبب الطريقة المهينة التي تبطّنها إستيعابهم الجزئي في السياسة السعودية وأشكال أخرى من الاقصاء. وبالرغم من أن الحجازيين، وهم من السنّة ولكن ليسوا وهابيين، لم يُتهموا بصورة مباشرة بالهرطقة، فإنه مع ذلك قد جرى تهميشهم بسبب ميولهم الصوفية. فعلى سبيل المثال، ليس بإمكانهم أن يصبحوا جزءاً من التركيبة العلمائية الرسمية. المثقفون الحجازيون يطلبون اصلاحات معتدلة: تغييرات في النظام القضائي، وفي المجال الاقتصادي وفي النظام السياسي. ولكن حتى الاعتدال قد تم رفضه من قبل آل سعود.


الدكتورة مي زكي يماني

بالنسبة للقبائل في منطقة عسير فإن لها شعوراً مختلطاً بالهوية وذلك بسبب روابطهم بالقبائل اليمنية. فالعسيريون يشعرون بالغربة، سواء من قبل المراكز السياسية أو الاقتصادية على حد سواء. وهكذا الحال بالنسبة لسكان الجوف في الشمال فإنهم يحملون شعوراً مماثلاً بالغربة والعزلة، وكثير منهم على علاقة قرابية مع قبائل في الأردن.

الغضب والغيظ

الدولة مؤلفة من أقليّات. وحتى المؤسسة الوهابية نفسها هي أقلية. وبتحالفهم مع الوهابيين، فإن آل سعود استطاعوا السيطرة (وليس الاستيعاب) على الاختلاف الثري في هذه البلاد. وبالرغم من مشاعر السخط الطافحة والحرمان، فإن العناصر الليبرالية والمعتدلة داخل الأقليات قدّمت مطالب الى كبار الأمراء في العائلة المالكة بالإصلاح. وكان الهدف هو للحيولة دون وقوع اضطرابات أو ما يفضي الى تفكك الدولة. وهؤلاء يمثلون الغالبية العظمى من السكان في السعودية.

في المقابل، فإن النشطات السرية المتخالفة مع الطريق الاصلاحي، قد بدأت في التعبير عن غضبها وفورتها بطريقة غير تصالحية. وهذه الحركة تهدد بالتنامي والاتساع في حال إعتنقت مجموعات من الشباب النزوعات العصبانية التي يحملها أسامة بن لادن. وبسبب السياسات الرسمية الطويلة الأمد في القهر والفساد، فإن المعزولين والمحرومين قد اضطروا لتنظيم أنفسهم بصورة سرية الى حد شكّلوا تهديداً لاستقرار نظام آل سعود.

فالصراع بين عبد الله الأكثر ميلاً الى الاصلاح، ونايف الذي يجنح الى نظام للتحكم والسيطرة بدرجة أضيق في وزارة الداخلية، يرمز الى الصراع الداخلي في قمة النظام. فالصراع يتسرب من أعلى الى المستويات الدنيا في المجتمع. والتحدي الذي يواجه آل سعود يكمن في مقدرتهم على توحيد واستيعاب، في صميم النظام السياسي، كل من تجاوزتهم لعقود طويلة. ودون ذلك، فإن المواطنين سيتحولون الى معسكر المتشددين، كمتعاطفين إن لم يكن مساندين فاعلين لتنظيم القاعدة.

تهديد للدولة؟

تستمد (القاعدة) أيديولوجيتها وجذورها ودعمها من السعودية. وعلى أية حال، فإنه لايبدو واضحاً تماماً ما اذا كان التنظيم السري هو تحديداً نتيجة الصراع الداخلي بين الحكام أكثر من تهديد للدولة نفسها. تفجيرات الرياض أثارت مشاعر مربكة ومختلطة. وبالرغم من أن قتل مواطنين سعوديين ومسلمين الى جانب (الكفار) ينظر إليه بوصفه تخريباً مؤكداً من قبل أولئك المصممين على هز العرش، فإن الشعور بالغضب لدى الجمهور قد عزّز مطالب الاصلاح السياسي.

سيكون آل سعود بلا ريب قساة في البحث عن الأفراد المتورطين بصورة مباشرة في التفجيرات. ولكن مشكلة النظام هي أن مصادر السخط التي تغذي التشدد لن يكون بالإمكان إغلاقها عبر الأمن والقسوة، وبعض الأمراء يقرّون بذلك ويدركون بأن تطهيراً شاملاً للبيت بات مطلوباً. سيحتاج (الأمراء) لمواجهة الإختلالات الأمنية الى توسعة قاعدتهم السياسية من خلال استيعاب ممثلين مثقفين معتدلين وليبراليين من جانبي الشيعة والسنّة في البلاد ممن هم على إستعداد للمصالحة.

الخيارات الخطرة

على عائلة آل سعود أن تختار بصورة حاسمة: إما البقاء في طريق ضيّق أو التحوّل باتجاه سياسة استيعابية أكثر انفتاحاً.. كل من الخيارين محفوف بالخطر. فإذا ما إختاروا الانفتاح، فإنهم يتخذون خطوة كبيرة لاستيعاب أناس كان ينظر اليهم بوصفهم هراطقة، أي الشيعة، أو يتحدّرون من دم غير نقي مثل الحجازيين، أو من طرق قبلية بدائية، كالقبائل على حدود اليمن. ولكن إذا إختاروا الانغلاق، فسيجدون أنفسهم معزولين ورهائن لمقترفي العنف وقوى التشدد التي تهدد النظام. إن التحالف مع الوهابيين، وسيطرتهم على النظام التعليمي الديني الجامد ساهم في صعود ودعم المنظمات الوهابية الجديدة المتطرفة.

لا يزال هناك عناصر معتدلة من السكان ممن يدعمون التغيير. وعلى أية حال، فإن بناء تحالف واسع يعتمد على قدرة الحكومة على التنازل وتقديم الثمن، وهذا بدوره يعتمد على مداخيل النفط غير القابلة للتنبوء في المدى الطويل.

وأخيراً، هناك طريقان محتملان: إما تصليب وتضييق القاعدة السياسية، أو توسعتها لجهة الاستيعاب والتليين. وفيما تحارب العائلة الحاكمة القتلة، فإن بإمكانها في ذات الوقت الشروع بالإصلاحات لاستيعاب الجماعات الأخرى من أجل موازنة خسارة الوهابيين الراديكاليين. وكلا المقاربتين خطرتان، ولكن من المؤكد أن خيار التضييق يعد استراتيجية فاشلة. فهل يستطيع آل سعود تقرير ذلك، او أنهم أصبحوا مشلولين بفعل إرث التحالفات والقوانين القديمة.

وكما يذكّرنا أليكسس دي توكيوفيل، فإن الوقت العصيب على النظام التسلطي هو حين يبدأ الاصلاح. فآل سعود قد ماطلوا لفترة طويلة من الوقت، حتى أصبح القرار الآن خطراً، ومهما يكن فإن الاصلاح قد يكون الطريق الوحيد لإنقاذ حكمهم.

* عن مجلة ذي وورلد توداي، الصادرة عن المعهد الملكي للشؤون الدولية، المجلد ٥٩ العدد ٧ يوليو ٢٠٠٣.

أحمل جواز سفر سعودي

قف أنت متهم

إستعدت مطارات العالم لاستقبال حاملي الجواز الأخضر السعودي بأعداد كبيرة، ممن تكسوهم علامات الارياك وتنتظرهم نظرات الشك، وخصوصاً أولئك القادمين الى أوروبا والولايات المتحدة، فهناك من ينتظرهم خلف (الكونتر) يطلب من أحدهم أو بعضهم إذا كانوا شباباً بالتوقف للاستجواب: من أين أتيت؟ والى أين ذاهب؟ وكم ستبقى في هذا البلد؟ وفي أي مسجد تصلي؟ وهل تذهب الى المركز الاسلامي الفلاني؟ وهل تعرف الشيخ الفلاني؟ هذه أسئلة باتت تطرح على السعوديين الذين كانوا فيما مضى يحملون شهادة براءة خضراء، أما اليوم فالأخضر بات تهمة يضطر البعض لدسه في جيب السترة حتى لا يُرى، أو إخفاء إشارة السيفين والنخلة على غلاف الجواز حتى لا يميّز.

منذر لم تكن تتمنى الأغلبية الساحقة من قاطني هذا البلد ومن حملة الجواز الأخضر تحديداً أن تشهده فضلاً عن أن تعيشه يومياً بل مرات عديدة في اليوم الواحد وفي أرجاء مختلفة من العالم. من السبب يا ترى؟ هل هي الأغلبية المسحوقة المتضررة والخاسرة في الداخل؟ أم أن تلك الفئة الحاكمة ومن يستظل بها هي المسؤولة عن تشويه صورة البلد برمته أمام العالم؟.

أحدهم يقول بأن تورط الدولة السعودية في الإرهاب عبر حليفها الديني المتشدد، قد أصاب الهاربون منها بالأذى، وحتى معارضوها أصابهم ضرر حمل هوية هذه الدولة وجواز السفرالصادر عنها، فقد باتت النظرة إلى الجميع واحدة، أي أنهم قادمون من كهف الارهابيين وحاضنه الأول.

بعضهم يقترح تزويد المحققين في مطارات أوروبا وأميركا بدوسيه يتضمن شرحاً وافياً للتنوع الفكري في هذا البلد تماماً كما كانت تفعل ومازالت أجهزة الأمن (المباحث) التابعة لوزارة الداخلية، حيث يُصنّف السكان المحليون ضمن قوائم جاهزة: المنطقة، المذهب، القبيلة، التنظيم السياسي، التأهيل العلمي، وهكذا يمكن تسهيل مهمة المحققين وحتى لا يؤخذ البريء بجريرة المذنب، لأن في ذلك حشراً غير مبرر لضحايا الدولة وأيديولوجية التطرف التي رعتها مع المتقلبين في خيراتها من أجل إشاعة الارهاب.

تحقيق

تحقيق أكاديمي حول:

الرقابة على الإنترنت في السعودية

قدّم جوناثان زيترين وبنيامين إدلمان من مركز بيركمان للانترنت والمجتمع التابع لكلية القانون في هارفرد، نتائج تحقيق موثّق حول نظام الرقابة على شبكة الانترنت في السعودية، وقد حوى التحقيق معلومات هامة وتفصيلية عن نظام الرقابة على شبكة الانترنت وطرق عملها، كما تضمّن تحليلاً عميقاً ومقارناً لقوائم المواقع المحجوبة وموضوعاتها ومبرراتها. وسنقوم هنا بتقديم ترجمة لمعظم أجزاء المقال.

أصدر مجلس الوزراء السعودي قراراً سنة ٢٠٠١ يقضي بمنع مستعملي الانترنت داخل المملكة العربية السعودية من نشر أو الاطلاع على بعض محتويات الانترنت. وحدة خدمات الانترنت التابعة للحكومة تشغل روابط المعلومات السريعة والتي تربط البلاد بالانترنت الدولي، وفيما يمكن لمستعملي الانترنت السعوديين من الاشتراك في أي من مزوّدي خدمة الانترنت المحلية، فإن حركة المواقع قاطبة، كما يظهر، تسير عبرقائمة مركزية من مزوّدي الخدمة البدائل التابعين لوحدة خدمات الانترنت الحكومية، والتي تقوم بغربلة محتويات الانترنت بناء على مقتضيات القرار المؤمىء إليه إبتداء. فإذا قام المستعمل بمحاولة النفوذ الى أحد المواقع المصنّفة ضمن القائمة السوداء السعودية، فإن المستعمل يحوّل مباشرة الى موقع آخر لإبلاغه بصورة صريحة بأن الدخول الى الموقع مرفوض. فالجهاز الاداري لوحدة خدمات الانترنت يفسِّر تطبيق نظام الرقابة الحكومي لمحتويات الانترنت، ويقدّم تفسيراً عقلياً لسياسة الحجب المتبّعة، حيث يدع مستعملي الانترنت السعوديين التأكد بأنفسهم ما إذا كان موقع محدد أو مسار ما على الشبكة قد جرى حجبه أو إغلاقه. تأسيساً على مبدأ قرآني، فإن الحكومة تفسّر مهمة غربلة محتويات الانترنت محلياً على أنه (محافظة على قيمنا الاسلامية، فغربلة محتويات الانترنت تستهدف منع المواد التي تتناقض مع معتقداتنا أو التي قد تؤثر في ثقافتنا).

فإضافة الى الشرح التفصيلي الذي تقدّمة وحدة خدمات الانترنت حيال حجب المواقع الإباحية الصريحة، فإن موقع الوحدة على الانترنت يورد قائمة من المواقع القابلة للحجب والمتعلقة بالمخدرات والمتفجرات والكحول والقمار والمواقع المشتملة على التعريض بالدين الاسلامي أو القرارات والقوانين السعودية. فالمواقع الجنسية الصريحة يقال بأنه تم حجبها فقط بناء على توجيه من الأجهزة الأمنية داخل الحكومة السعودية. وتشرح وحدة خدمات الانترنت سياستها في الرقابة بأن هناك عدداً محدوداً من مواقع الشبكة التي يمكن لها أن تحقق مهماتها.

كما الحال بالنسبة لمعظم أنظمة الرقابة، سواء تم تطبيقها على مستوى الزبائن أو الشركات أو الحكومة، ليس هناك قائمة موجودة تشتمل على المواقع المحجوبة. ولذلك قمنا بتجميع وتوزيع قائمة المواقع والمواقع المحجوبة..قائمة طويلة بشروط مطلقة وإن كانت صغيرة نسبياً بالقياس الى حجم الانترنت والى كمية المحتويات المحجوبة، وقائمة متنوعة وإن لم تكن ممثلة بصورة كاملة لكل المحتويات المحظورة. قائمة كهذه تسمح لنا ولغيرنا بالبدء بتقييم طبيعة ونطاق الرقابة داخل السعودية، مع الفات إنتباه خاص لغير المواقع الجنسية الصريحة غير القابلة للفتح هناك. في محاولة لفتح ما يصل الى ٦٤,٥٥٧ موقعاً متميزاً على شبكة الانترنت، وجدنا أن ٢,٠٣٨ موقعاً مغلقاً، وخلصنا من ذلك الى نتيجة أن السعودية تقوم في واقع الأمر بحجب مجموعة واسعة من محتويات الانترنت غير تلك المصنّفة ضمن المواقع الجنسية. فعلى سبيل المثال، لحظنا حجباً لما يقل عن ٢٤٦ صفحة مدرجة على قائمة الدين ضمن محتويات ياهو Yahoo (ويشمل ذلك ٦٧ حول المسيحية و٤٥ حول الاسلام ونحو ٢٢ حول الجاهلية، و٢٠ حول اليهودية و١٢ حول الهندوسية). كما لحظنا حجباً لـ ٧٦ موقعاً مصنفاً في قائمة الفكاهة، و٧٠ في قائمة الموسيقى، و٤٣ في قائمة السينما..وبصورة إجمالية، فإن مقاييس الحجب المنصوص عليها حكومياً في السعودية هي واسعة وتجعل من الصعف تقييم ما اذا كان حجب موقع ما ينسجم مع تلك المقاييس. وعلى أية حال، فإن نظرة إجمالية على القائمة والتي لا تشتمل على محتويات جنسية صريحة تزوّدنا بروّية الى حد ما عن المجالات الخاصة التي يظهر أن الحكومة السعودية تنظر اليها باعتبارها حساسة جداً.

مواقع محددة وجدت محجوبة

استناداً على إذن خاص وتعاون من قبل موظفي وحدة خدمات الانترنت، تمكنا من الدخول على مزّودي الخدمة البدائل من مايو ١٤ لغاية ٢٧ مايو ٢٠٠٢. وخلال هذا الوقت حاولنا إستدعاء والدخول على ٦٤,٥٥٧ موقعاً متميزاً على الشبكة مسحوبة من مواقع ومسارات مختلفة، وتمكّنا من التعرف على المواقع المغلقة من داخل السعودية. وجدنا بأن كافة المواقع قد تكون عرضة للمراقبة والغربلة بما في ذلك مواقع الأفراد..

اختبارنا الرئيسي كُرّس لفحص ٦٣,٧٦٢ موقعاً منزلاً من قوائم مصنّفة لاتشتمل على محتويات جنسية صريحة. وهذه المواقع مستخلصة من مناطق منتخبة في دليل ياهو (كما

سيأتي)، من المواقع ذات الميزة المتشابهة في المساعد البحثي (Google) (أي استدعاء مواقع شبيهة بمواقع في قوائم معينة في ياهو)، وهكذا من خلال البحث الاعتيادي عبر جوجل. ومن خلال المواقع الخاضعة للفحص، تبين أن ١,٣٥٣ موقعاً كان مغلقاً، وبعض هذه المواقع المحجوبة قد تكون منسجمة مع النصف الآخر من نظام الحجب المنصوص عليه من قبل السعودية والمتعلقة بالمخدرات والمتفجرات والكحكول والقمار والمواقع التي تتعرض للدين الاسلامي والقوانين والقرارات السعودية، وهناك عدد قليل قد يكون في حقيقة الأمر جنسياً بصورة صريحة، فيما توجد مواقع أخرى قد تكون امثلة على الحجب غير المبرر بمعنى حجب المواقع غير المتعارضة مع نظام الحجب المنصوص عليه في السعودية.

وبالنظر الى العدد الكبير من المواقع المغلقة، فقد قمنا بتنظيم قائمتنا المشتملة على مواقع محجوبة معينة من خلال تسليط الضوء عليها (قائمة فرعية من المواقع المحجوبة المعروفة بصورة واسعة أو التي يعتقد بأن هناك اهتماماً محتملاً بها من قبل المستعملين) ثم تتبع ذلك القائمة كاملة. القائمة الواردة في كل موقع، متى توفر ذلك، تتضمن عنوان (HTML) وهكذا الكلمات الرئيسية والوصف الخاص بـ (META)، وتصنيفات دليل الجوجل وياهو والمعلومات حول عدد الصور الموجودة في كل موقع والمتوفرة في مكتبة الانترنت (archive.org) وهذه التفاصيل تم استدعاؤها في يونيو عام ٢٠٠٢.

نماذج من المواقع المحجوبة

هناك عدد من المواقع المحجوبة والمعلّمة والمعروفة بكونها ذات إهتمام خاص بمجال معين. القائمة الكاملة تشتمل على ١,٣٥٣ موقعاً، وقد صنّفت بحسب موقعها في تسلسل حروفي بحسب النظام الانجليزي. أما نتائج الفحص الخام فكانت (ZIP file, 800KB.)

وفي غضون الفترة المحدّدة لنا للدخول الى نظام الخدمة البديل التابع لوحدة خدمات الانترنت، قمنا بإعادة اختبار المواقع التي وجدت في أول الأمر محجوبة للتأكد من إذا ما زال الحجب مستمراً حتى ذلك الوقت وما إذا كان موظفو وحدة خدمات الانترنت يقومون بالتخلي عن قراراتهم في منع بعض المحتويات. فحصنا أشار الى أن أربعة من المواقع قد تم رفع الحجب عنها خلال فترة الفحص التي كنا نقوم بها: swim-n-sport.com (كاتلوج لبدل السباحة على الانترنت) تم حجبه في ١٤،١٩، ٢٢ مايو وكان بالإمكان الدخول اليه خلال الفحص في ٢٤ و٢٧ مايو. الموقع الرئيسي وصفحة إضافية أخرى لمجلة فكاهية على الانترنت theonion.com لوحظ أنها قد حجبت في ١٩ و٢٢ مايو، وكان بالإمكان الدخول اليها خلال الفحص في ٢٤ و٢٧ مايو. واخيراً تم حجب warfarerecords.net (وهو عبارة عن أداة بحث الدفع مقابل الاستعمال) خلال فترة الفحص في الأيام ١٤،١٩، ٢٢ مايو ولكن كان بالامكان الدخول عليه في ٢٤ و٢٧ مايو. تفسيرنا بناء على تلك النتيجة هو أن موظفي وحدة خدمات الانترنت يقومون بصورة دورية بزيارات للمواقع المحجوبة لاستئناف الدخول الى بعض المواقع المحجوبة، وعلى أية حال فإن عدداً صغيراً من المواقع المحجوبة تم السماح لها خلال الفترة الزمنية المحددة للقيام بالفحص، مما يجعلنا غير متأكدين من طبيعة وقوع الاجراء ذاك.

تحليل واحصائيات مختصرة

مواقع الصفحات المحجوبة تغطي تشكيلة واسعة من المجالات الرئيسية، وللحصول على إدراك أفضل لنوعيات الصحف المحجوبة، قمنا بترتيب قائمة المواقع المحجوبة داخل هيكلية ياهو حيث أمكن ذلك. فلكل مسار محجوب، هناك قوائم يمكن الحصول عليها من خلال الدخول على المسار المحجوب من خلال طريقة البحث الاعتيادي في ياهو. فمن بين ٨٨٤ موقعاً مع قائمة واحدة على الأقل في دليل مواقع ياهو، تبين أن هناك:

- مواقع محجوبة بموجب قائمة تصنيف ياهو، والتي تتطلب متصفح انترنت.
- هناك عدد من المواقع التي وجدت محجوبة في السعودية من خلال التصنيف عالي المستوى في ياهو، والتصنيف من المستوى الثاني، والمستوى الثالث والمستوى الرابع.

ومن بين المواقع المحجوبة بحسب التصنيف المضموني التالي:

الدين: طال الحجب ٢٤٦ موقعاً من قوائم تصنيف ياهو في موضوع الدين، وتشمل ٦٧ موقعاً عن المسيحية، و٤٥ موقعاً عن الاسلام، و٢٢ موقعاً عن الجاهلية، و٢٠ موقعاً عن اليهودية و١٢ موقعاً عن الهندوسية، وهناك الى جانب هؤلاء ١١ موقعاً صنّفت من قبل ياهو ضم قسم الدين ولكنه مدرج في مصّنف التجارة والاقتصاد وقد جدت هي الأخرى محجوبة. عدد محدد من المواقع المحجوبة يشمل أجزاء أساسية (بما في ذلك الصفحات الرئيسية) لموقع التسامح الديني religioustolerance.org وهي منظمة تتبنى نشر التسامح الديني بوصفه جزءا من حقوق الانسان، وهكذا موقع answering-islam.org الحوار المسيحي الاسلامي، وموقع al-bushra.org الذي ينادي بالأخوة والحب بين الأديان.

الصحة: المواقع ذات العلاقة بموضوع الصحة والمحجوبة في السعودية تشمل المعلومات عن أمراض معينة، وطرق العلاج والوقاية منها. وهناك ثمان مواقع محجوبة تقوم تحديداً بالتعريف بالأمراض العقلية، و٣ مواقع تعرّف بالاجهاض، وموقعان يعرّفان بجوانب أخرى من صحة المرأة. وهناك ١٨ موقعاً إضافياً تعرّف بالمخدرات، والحرب عليها وتأثيراتها والمخاطر الناجمة عن استعمالها.

التعليم والمراجع: هناك مواقع تعليمية تقدّم خدمات تعليمية ومرجعية على الشبكة تعرضت للحجب، وتشمل women.eb.com المرأة في قسم التاريخ الأميركي في موسوعة بريتانيكا أون لاين، وموقع home.bip.net/hyla مكتبة الثقافة الاسلامية، وهكذا موقع دار آن فرانك channels.nl/ amsterdam/annefran.html.

المعلومات: مواقع تزوّد المعلومات وبصورة خاصة عن وللمرأة. المواقع المحجوبة تشمل من بين تلك المواقع ivillage.com وهي شبكة تقدّم حلولاً ونصائح للمرأة، وموقع skirtmag.com وهي مجلة عن أزياء المرأة على الشبكة.

- مواقع ينظر إليها بوصفها معادية للسعودية: ومن بين المواقع

المحجوبة، هناك عدد كبير من صفحات منظمة العفو الدولية لا سيما المتعلق منها بحقوق الانسان في السعودية، وأيضاً موقع المعهد السعودي saudiinstitute.org والذي يشتمل على تقارير حول انتهاكات حقوق الانسان في السعودية. وفيما يتم حجب محتويات الجزء المتعلق بالسعودية في هذه المواقع، فإن الصفحات الرئيسية في المواقع ذات المستوى العالي لم تغلق، وهذه الصفحات على أية حال، ذات إهتمام خاص كونها صادرة عن منظمات حقوق إنسان دولية معروفة.

الصفحات المتعلقة بالسياسة والمنظمات والجماعات في الشرق الأوسط: مواقع عديدة محجوبة تقوم بتزويد معلومات تبدو مثيرة للجدل في المناخ السياسي في الشرق الأوسط. مثال من المواقع تلك: موقع حزب الله اللبناني.

خدمات الانترنت ومعلومات حول القيود والرقابة على محتويات الشبكة: فهناك مجموعة مواقع تسمح للمستعمل بالتعرف على المواقع الأخرى، من بينها مواقع خدمات الترجمة، والمحوّلات (proxies) والارشيف. فهناك عدد كبير من المواقع المحجوبة وتشمل المترجمين المزوّدين من قبل خدمات التحويل في مواقع مثل

- systransoft.com
- Babelfish.com
- dictionary.com
- anonymizer.com
- megaproxy.com

في مقابل المواقع التي جرى فحصها، هناك عدة آلاف من المواقع التي لم تتأثر بنظام الرقابة السعودي. وقد حاولنا الدخول الى عدد كبير من المواقع بناءً على معرفتنا الأولية بطبيعة المحتويات المحجوبة في دول العالم وماهية المحتويات التي تثير إهتماماً خاصاً لدى الحكومة السعودية. وجدنا بأن المواقع الجديدة، مثل مواقع الحكومة الأميركية، والحكومة الاسرائيلية (باستثناء موقع قوة الدفاع الاسرائيلية) يمكن مشاهدتها بصورة اعتيادية. كما وجدنا بأن الغالبية العظمى من المواقع التعليمية بقيت مسموحة.

خلاصة واستنتاج

يخلص فريق البحث الى أن قائمة المواقع المحجوبة في السعودية بالنظر الى محتوياتها ليست نموذجاً نهائياً وكاملاً، إذ من الصعب التوصل الى نتائج نهائية عن نظام الحجب في السعودية. ولكن بناء على ملاحظاته حول المواقع المحجوبة، فإنه خلص للنتائج التالية: أولاً، أن للحكومة السعودية جهداً فاعلاً في غربلة وحجب محتويات المواقع غير الجنسية عن مستعملي الانترنت داخل المملكة. ثانياً: أن هناك كميات كبيرة من محتويات المواقع غير الجنسية لا يمكن الدخول اليها بالنسبة لأغلب السعوديين. ثالثاً: إن كثيراً من تلك المحتويات مؤلفة من مواقع شعبية ومشهورة على مستوى العالم خارج السعودية.

استعمال تقارير أخرى لتقييم الرقابة: تقول وحدة خدمات الانترنت بأنها تطلب من مزوّد خدمة الرقابة التابع لها بإعداد قائمة بالمواقع الجنسية بغرض حجبها. واذا ما أرادت الوحدة إختيار هذا العمل، فإن مواقع التقييم تلك أو قائمة الرقابة المعدّة يمكن أن تكون متوّفرة في أي مكان في العالم وتكون، من وجهة نظر تقنية، قادرة على تطبيق وبصورة فاعلة قرارات الحجب داخل السعودية. هذه المهمة تتوافق مع ما نشرته صحيفة نيويورك تايمز منذ نوفمبر ٢٠٠١ حيث وصفت الصحيفة التنافس بين ما يربو على عشر شركات خدمات الكمبيوتر الأميركية لتزويد انظمة غربلة لمحتويات الشبكة وذكرت بأن نظام الرقابة المعروف بإسم (سيكيور كمبيوتنجز سمارتفيلتر) هو الآن متوفر (إرجع الى مقالة نيويورك تايمز بعنوان الشركات تتنافس لتزويد حجاب انترنت للسعوديين - نيويورك تايمز نوفمبر ١٩، ٢٠٠١). وبناء عليه، فمن المحتمل إن يرث نظام الحجب في السعودية أخطاء التصنيف مهما كانت والتي يقوم بها النظام الحالي للغربلة، بعض أخطاء هذا النظام موثّقة في واحدة من المواقع المحجوبة من قبل برامج غربلة الانترنت والتابعة للمؤلف. وفيما تذكر صفحة (اجراءات الرقابة) التابع لوحدة خدمات الانترنت، بأن السعودية تقوم بحجب المواقع الجنسية بناء على القرارات الصاردة عن مزوّد الرقابة، فإن اعادة النظر في قائمة المواقع المحجوبة تفيد بأن الوحدة قد تكون قد تدخّلت في تصنيفات برنامج الرقابة والذي يشمل المخدرات والصفحات الشخصية. فالرقابة الذكية Smartfilter تشمل هذه المصنفات في قائمة التحكم.

وفي واقع الأمر، إن مصنّفات ياهو والتي زوّدتنا بالأساس الذي يقوم عليه طلبنا من مزوّدي الخدمة في السعودية قد تكون نفسها قابلة للاستعمال لمساعدتنا لمعرفة المواقع والصفحات المراد حجبها. على أية حال، فإن إستعراض المواقع المحجوبة والمدرجة في ياهو تفيد بأنه لم يكن هناك تبني إجمالي من قبل المراقبين السعوديين لمصنّفات ياهو لقائمة صفحات الشبكة داخل المناطق الحساسة جديداً.

فعالية نظام الرقابة: أهمية محتويات نظام الرقابة السعودي يعتمد في جزء منه على صرامة وقوة نظام الرقابة ضد أولئك الذين يحاولون تجاوزه. وهناك طريقة معروفة لتجاوز نظام الرقابة، والتي تتم عن طريق مزوّدي محوّل غير مغربل (proxy non-filtered) والذي يقوم بالتوسط لفتح الطريق للمستعمل وتمكينه من الدخول على المواقع المراقبة/المحجوبة. على سبيل المثال، فإن المستعمل السعودي قد يطلب من megaproxy.com تزويده بنسخة من موقع محجوب، فإذا استطاع المستعمل الدخول على هذا المحوّل megaproxy، فإن ذلك سيسمح له بصورة اعتيادية بتجاوز الرقابة حيث أن هذه الآلية تساعد المستعملين على الدخول للانترنت بدون قيود تفرضها سياسة الشبكة السعودية. وعلى أية حال، فإن نظام الرقابة السعودي يحجب الدخول على هذا الموقع اضافة الى عدد كبير من المواقع المماثلة وذلك لأن مديري الرقابة السعوديين على الانترنت يدركون تماماً هذه الثغرة وقد سعوا الى اغلاقها. مثل هذه المواقع (الثغرات) تشمل ليس المحوّلات فحسب، وتشمل أيضاً أنظمة الحماية الخاصة وصفحات المترجمين، ومن خلال فحص إضافي بدا أن مثل تلك الخدمات هي مغلقة في السعودية.

وحيث أن وسائل وطرق تحاشي الرقابة المعروفة محجوبة في السعودية، فإن إنطباعنا حتى الآن بأن نظام الرقابة السعودي يحتمل أن يكون مؤثراً نسبياً في فرض قيود على المعلومات التي

يحاول معظم السعوديين الوصول اليها. وفي نفس الوقت، نتوقع بأن مستعملي الذكاء التكنولوجي قد ينصحون بإستعمال طرق في تحاشي الحجب. وعلى أية حال، فإذا استطاع هؤلاء تداول طرق التحاشي فإن موظفي الشبكة السعودية من المحتمل قيامهم باغلاق الثغرات الجديدة بعد العثور على سرها، ولذلك نستنتج بأن الرقابة قد تبقى فاعلة لفترة من الوقت. اضافة الى ذلك، وحيث أن بإمكان موظفي الشبكة السعودية استعراض طلبات الدخول لبعض المواقع، فإن حتى خبراء مستعملي الانترنت لا يستطيعون بصورة تامة معرفة ما إذا كانت طريقة التحاشي تلك ستؤدي الى التحقيق أو الحظر الجنائي من قبل موظفي الشبكة السعودية. ويبقى غير معلوم ما اذا كانت طرق أخرى في تحاشي الرقابة ناجحة أو قابلة للاستعمال على الشبكة السعودية.

شعبية المواقع المحجوبة: أهمية نظام الحجب السعودي يعتمد في جزء منه على الشعبية النسبية للمواقع المحجوبة، فإذا كانت المواقع محجوبة يمكن الدخول اليها بصورة دائمة فإن الحجب بالمعنى التام يكون معيقاً أكثر منه اذا كانت المواقع المحجوبة ذات إهتمام قليل. بعض المواقع التي وجدنا بأنها مغلقة تبدو شعبية بدون إشارة محددة لمتغيرات التعاطي المحلي، استناداً الى عدد الروابط الموجودة فيه من صفحات مواقع أخرى. يورد موقع جوجل ٤٨٧٠٠ رابطاً مميّزاً لصفحة ivillage.com شبكة المرأة (وكافة الروابط الموصلة بها محجوبة)، و١٨١٠٠ رابطاً في cards.webshots.com، و١٥٣٠٠ رابطاً في terra.es باللغة الاسبانية، و١٣١٠٠ رابطاً في theonion.com مجلة الكوميديا، و٩٤٧٠ رابطاً في systransoft.com المترجم. وأكثر من ذلك فقد ذكر موقع archive.org المتخصص في متابعة تبديل المسارات على الشبكة، بأن كثيراً من المواقع المغلقة تتبدل بصورة مستمرة، وأن موقع مجلة rollingstone.com وجد بأنه يعرض ٤٦١ صفحة متميزة بين ١٩٩٧ و٢٠٠١، فيما يعرض موقع الكوميديا 263 hecklers.com موقعاً، أما الموقع الأخباري brutal.com فيعرض ١٥٠ موقعاً. وفيما يمكن لمستعملي الانترنت في السعودية الدخول الى مواقع غير تلك المرتبط بمؤلفي الانترنت عبر العالم، وغير تلك التي تتبدل بصورة مستمرة، فإن هذه الروابط والتغيرات تفيد بأن البعض على الاقل من المواقع المحجوبة يمثل إهتماماً جوهرياً لمستعملي الانترنت.

في خاتمة بحثه الميداني يقدّم المؤلف مقترحات وتصوراً حول عمل مستقبلي سيقوم به بالتركيز على عدد من الموضوعات على النحو التالي:

- توثيق المواقع الأخرى المحجوبة، بما في ذلك المواقع المصنّفة باللغة العربية.
- التبدّلات في الحجب والاغلاق خلال فترة زمنية أطول، بالنظر الى ارتباطها بالتبدلات الحاصلة في نظرات الحكومة السعودية الرسمية بخصوص موضوعات محددة أو دول أجنبية.
- طبيعة وتوقيت الاستجابات على طلبات الاغلاق والفتح لمواقع وصفحات على الانترنت.
- تأثير طرق تحاشي الرقابة.
- وهل أن نظم الرقابة السعودية ترتكب نفس أخطاء نصب أنظمة الرقابة التجارية بخصوص أخطاء الحجب.

لغز وجود أسلحة الحرس الوطني

اختراق الأجهزة الأمنية أم تواطؤ رسمي؟

حين تحدّث الأميركيون عن أسلحة وجدت بحوزة بعض مرتكبي التفجيرات في المملكة، وعليها شارات الحرس الوطني والقوى العسكرية الأخرى، ثارت ثائرة اليمين الأميركي الصهيوني، واعتبر ذلك دليلاً على (تواطؤ) جهات حكومية مع (أعداء أميركا). ولما وجدت جوازات سفر سعودية مزورة لدى أعضاء في القاعدة، قالوا بأن وزارة الداخلية ممثلة في الهجرة والجوازات سرّبت آلافاً منها فارغة البيانات بغية الإستخدام المباشر والمساعدة على تنقل أعضاء القاعدة، خاصة السعوديين منهم.

وفي حين نفى المسؤولون السعوديون الأخبار جملة وتفصيلاً، وهو نفي لا يقوم به إلا المصاب بالرعب والخوف، فإن المعلومات الأميركية تبدو صحيحة وواقعية، ولكن تفسير وجود الأسلحة والجوازات وغيرها مختلف تماماً.

لقد كان وجود الأسلحة الرسمية المهربة من مخازن الحرس الوطني والجيش، معلوماً وواضحاً منذ سنوات عديدة تتجاوز الخمس سنوات. ووجود الأسلحة ـ الخفيفة ـ من مسدسات ورشاشات أميركية الصنع، بين يدي المواطنين، بيعت في السوق وبأسعار تبدو زهيدة في بعض الأحيان، بسبب الأزمة الإقتصادية العاصفة في المملكة، والتراجع المريع في مستوى الأمن الشخصي، إضافة الى الفساد الإداري في الأجهزة العسكرية.. حتى أن قطع غيار المركبات وغيرها كانت ولاتزال تباع في الأسواق المحلية وهي في مجملها مسروقة من مخازن القوات العسكرية.

أيضاً فإن الأسباب آنفة الذكر، هي وراء الكثير من مظاهر تجاوز القانون فيما يتعلق بإصدار الجوازات والمنع من السفر وتحصيل الإقامات وغير ذلك. فببضعة آلاف من الريالات، يستطيع الممنوعون من السفر، حذف أسمائهم من قوائم الكمبيوتر، أو تحصيل جواز سفر جديد، أو سرقة دفاتر الجوازات الفارغة، وحتى إدخال موظفين أو عمال أجانب بتحصيل الفيزا لهم، وهكذا. فضلاً عن تحصيل مقعد للدراسة في الجامعة، أو تجاوز عثرة قانونية هنا أو هناك.

إن الوضع الإداري المهلهل، وانفلات الوضع الأمني بالشكل الذي تتحدث عنه الصحف، في أحياء المدن الكبيرة في جدة والرياض، فضلاً عن المدن والقرى الحدودية، مترافقاً مع ضغط الحاجة الإقتصادية، وانفتاح الحدود على مراكز تهريب السلاح، من الكويت والعراق واليمن، والذي تسارع منذ عام ١٩٩٠. كل هذا كان كافياً لأن يجعل المملكة مخزناً ضخماً لبيع الأسلحة واقتنائها، حيث يجري في بعض الأحيان بيعها بالجملة (بضعة آلاف من الرشاشات دفعة واحدة) وبشكل شبه علني.

مثل هذا الوضع يعتبر ميزة لأي تنظيم سياسي مسلّح، فبالمال وقليل من الخبرة، يمكن اختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية وتهريب الأسلحة والحصول على جوازات السفر وبطاقات الهوية. وهذا أمرٌ تفعله كل التنظيمات المسلحة في كل أنحاء العالم، كما تقوم به أجهزة مخابرات كل الدول، حيث تستخدم جوازات سفر لدول أخرى، وهكذا.

ويبدو أن تنظيم القاعدة، والمؤيدين له في داخل المملكة، استطاع أن يخترق بسهولة التحصينات الحكومية الأمنية، وربما استطاعت الحكومة في المقابل اختراق صفوف دعاة العنف وزرعت عناصرها فيهم. وهذا يفسره أمران: وجود أسلحة بكميات كبيرة مهربة من مخازن الحرس، وهي تفوق عادة ما يمكن بيعه من حيث العدد، وكذلك الإعتقالات الأخيرة التي قامت بها السلطة في صفوف الجماعات المسلحة، الأمر الذي يشير الى احتمالات اختراق أمنية في صفوفهم.

أما ما يقوله الأميركيون حول تواطؤ جهات حكومية مع القاعدة فأمرٌ مستبعد للغاية، وهو لا يخرج عن كونه اصطياد في الماء العكر.

الوجوه المتعددة للوهابية

خلال موجات عدة من الغارات الصباحية في ٢٧ يونيو الماضي، إعتقلت هيئة التحقيقات الفيدرالية أحد عشر رجلاً في فيرجينيا، ماريلاند وبنلسفانيا، يشتبه في كونهم مرتبطين بجماعة لشكر طيبة، وهي جماعة وهّابية سلفية مسلحة تقاتل الحكم الهندي في كشمير. التباين في الاتهامات الواردة في القضية الفيدرالية المرفوعة ضد المشتبه بهم تقلل من أهمية التركيبة المعقدة لعالم الوهابية. فجماعة لشكر طيبة التي تصنّفها وزارة الخارجية الأميركية ضمن قائمة المنظمات الارهابية الخارجية منذ عام ٢٠٠١ هي الجناح العسكري لجماعة محظورة تدعى مركز دعوة وإرشاد وهي جماعة وهابية سلفية تتخذ من باكستان قاعدة لها، تكرّس نشاطها لمحاربة الحكم الهندي في كشمير. وبعد أن أصدرت حكومة مشرّف بحظر الجماعة في نهاية ٢٠٠١، أعادت جماعة مركز دعوة وإرشاد تشكيل نفسها تحت إسم جماعة الدعوة.

هناك إختلافات في الاتهامات الفيدرالية الموجهة ضد الأحد عشر متهماً، والتي تشمل مخالفات حول الاسلحة والتآمر من أجل القيام بهجمات ضد دول في حالة سلام مع الولايات المتحدة. الجدير بالإشارة أن غالبية المتهمين ليسوا من كشمير أو باكستان، وليس هناك سابقة على إنتماء أجانب لجماعة لشكر طيبة، وهي حركة تعمل في منطقة محدودة حول كشمير. ولكن أحد الباحثين (ستراتفور) أشار الى أن المعتقلين هم مواطنون أميركيون ينتمون الى المذهب الوهابي، وهو ليس بالضرورة مذهباً عنفياً.

فقد أسس محمد بن عبد الوهاب المذهب الوهابي كحركة طهرانية في منتصف القرن الثامن عشر في منطقة نجد بالجزيرة العربية. وتنادي الوهابية بتطهير الاسلام من البدع العالقة عبر التاريخ الاسلامي وينادي بالعودة الى الشكل الاصلاحي للدين كما دعا له النبي محمد وصحابته. أتباع محمد بن عبد الوهاب لم يقبلوا مطلقاً نسبة (الوهابية) لهم ويفضّلون نسبة (سلفي)، كإشارة الى الارتباط الوثيق بسيرة النبي والصحابة وباعتبارهم الخلف الاسلامي المعاصر. وحيث أن المجتمع يستعمل هذا المصطلح للتعريف بجماعة مختلفة من مفكري القرن العشرين، فإن الوهابيين يفضّلون أن يدعوا كسلفيين جدد. وحيث أن الوهابية لا تناصر العنف كوسيلة قاطعة من أجل تحقيق هدفها في العودة الى الإسلام الأصلي، فإن العقيدة الجهادية كعقيدة متفرّعة من المذهب الوهابي تنادي من أجل توظيف الجهاد سعياً وراء إعادة تأسيس الدولة الاسلامية (الخلافة).

التباين بين معلومات الاف بي آي والصورة العامة الذي خلقها المتهمون عن أنفسهم، يسلط الضوء على تعقيدات الاسلام الوهابي. فالوهابية هي شكل متطرف وجامد للاسلام، ولكنها ليست شكلاً موحداً واحداً وليس كافة فرقها عنفية. فالأيديولوجية الوهابية بطبعها غامضة ولا تمثل صياغة نهائية وأن الخط الفاصل بين النضالية والراديكالية المتنقلة غالباً ما يكون غائماً. وفي السعودية،أيضاً، وهي منشأ ومركز الوهابية هناك روابط وهابية متداخلة بين المؤسسة الدينية الرسمية والاصوات المعتدلة لمعارضة الحكومة والجماعات النضالية والراديكالية في المملكة.

الاتجاه الوهابي العام، والذي إصطف تاريخياً الى جانب الدولة السعودية، كان دائماً يقصر الخطاب الاسلامي على موضوعات العقيدة، والطقوس، والمعاملات الاجتماعية، وقد استطاعت العائلة المالكة احتواء المدرسة الوهابية في مسعاها لاحباط أي معارضة كامنة قد تنشأ من هذه المدرسة. وأن غياب ايديولوجية سياسية وهابية واضحة الى جانب الحظر السعودي على النشاط السياسي، قد أدى بمرور الوقت الى ظهور حركة راديكالية مؤثرة خارج السياق المرسوم. وبالنظر الى وجود ملكية مطلقة تحكم المملكة، فقد أدى الى رد فعل حيث أصبحت أصوات المعارضة أكثر ميلاً الى الجهاد. يضاف الى ذلك نجاح تجربة الجهاد الافغاني ضد الاتحاد السوفييتي التي شجّعت الحركة الجهادية، والتي بلغت بمرور الوقت مرحلة من النضج داخل شبكة القاعدة التي يقودها اسامة بن لادن.

إن أحد الخيوط الموصلة والتي تربط الأحد عشر متهماً في القضية الفيدرالية المطروحة الآن في فيرجينيا، والمتواجدين حالياً في الحجز الخاص بالإف بي آي هو علي التميمي. فالتميمي الذي كان متهماً ولكنه الآن تحت التحقيق كان يحاضر أمام الأحد عشر متهماً في المركز الاسلامي في شمال فيرجينيا. من الناحية الشكلية، لم يتأهل الرجل كيما يصبح عالم دين، ولكنه يحتفظ بعلاقات وثيقة مع العلماء الكبار في المؤسسة الدينية السعودية، وهكذا الحال بالنسبة لأولئك الذين يشكلون معارضة معتدلة للعائلة السعودية المالكة. فقد نشأ التميمي في الولايات المتحدة، وأن أبويه قد هاجرا كما يعتقد من العراق.

إستناداً على تسجيلات لمحاضراته، المثبّتة حالياً في المواقع الاسلامية على شبكة الانترنت، فإن التميمي يظهر بأنه داعية إسلامي معتدل الذي، رغم إهتمامه بالسياسة الأميركية إزاء العالم الاسلامي، عبّر عن معارضته للتفسيرات الجهادية للاسلام الوهابي.

ورغم أن التميمي لم يكن مشمولاً ضمن التهمة سالفة الذكر، فإن أتباعه الأحد عشر كما يبدو مرتبطون ليس بالجماعات الوهابية المعتدلة فحسب ولكن بالراديكالية منها أيضاً. فجماعة لشكر طيبة هي حركة جهادية متفرّعة عن الوهابية.

وبالنظر الى طبيعة لشكر طيبة، على أية حال، فإن من الخداع أن ثلاثة فقط من المتهمين قد تم اعتقالهم في ٢٧ يونيو وهم محمد عتيق وخواجه محمد حسن ومسعود أحمد خان حايل من جنوب آسيا. وهناك ثلاثة فقط من الثمانية الباقين هم من أصول عربية: صبري بانخلة، وخليفة باشا ابن عبد الرحيم وابراهيم الحمدي. وهناك عدد آخر مثل راندل تود روير (ويعرف بإسم اسماعيل روير)، ودونالد توماس صراط، وسيف الله جابمان وحمد عبد الرحيم، وهم جميعاً

من الأميركيين الذين اعتنقوا الاسلام، وقد اعتقلوا جميعاً الى جانب يونج كي كون، وهو مواطن أميركي متجنس ومتحدر من كوريا.

تشكيلة من الخلفيات كهذه ليست غير مألوفة في جماعة مثل القاعدة، التي تمثل معبراً حقيقياً وتضم مسلمين من منظومة واسعة من الخلفيات الاثنية والقومية بداخل مراتبها. ولكن من التناقض والشاذ أن هؤلاء المشتبه بهم توجه لهم إتهامات بالانتماء الى لشكر طيبة، التي لا تمتد نشاطاتها خارج باكستان، كشمير والهند.

على أية حال، فقد إتهمت الحكومة الهندية هذه الجماعة بالعمل مع جماعة أخرى تتخذ من باكستان قاعدة لها مثل جيش محمد للقيام بهجومين إنتحاريين ضد السلطة التشريعية في منطقة كشمير في سرناجار والبرلمان في نيو دلهي في سنة ٢٠٠١. ويعتقد بأن جيش محمد جزء من شبكة القاعدة الدولية، وأن أحد أعضائها البارزين هو عمر سعيد الشيخ المتهم بقتل المراسل الصحافي دنيل بيرل في جريدة وول ستريت جورنال. وهناك تقارير أخرى ظهرت مؤخراً تفيد بأن الجماعة هذه أرسلت مقاتليها للمشاركة في المقاومة الفدائية العراقية ضد القوات العسكرية الأميركية. وعليه، سيكون من المنطقي الميل للإعتقاد بأن هؤلاء الرجال هم على إرتباط بجيش محمد أكثر من إرتباطهم بجماعة لشكر طيبة، إذا صحت دعوى إرتباطهم بأي مجموعات على الاطلاق، وهو أمر مشكوك فيه.

الدعوى الفيدرالية تتهم هؤلاء الرجال بإستعمال الأرض الأميركية لجمع ونقل السلاح من أجل استعماله في مشروع الجهاد في كشمير، ولممارسة تكتيكات عسكرية وتجنيد المتآمرين من أجل خدمة جماعة لشكر طيبة. ولكن هذه الاتهامات تتعارض مع الصورة التي رسمها بعض المتهمين على الأقل عن أنفسهم.

الباحث ستراتفور حصل على معلومات حول راندل تود (المدعو إسماعيل) روير، والذي كان عضواً نشطاً في قوائم المناظرة الاسلامية العامة. فبالقدر الذي نستطيع تحديده، لا تشير أي من مراسلات روير الى أي تورط له مع أو دعم للقاعدة. وبالرغم من إحتمال كون أن كلاً من روير والتميمي يدعمان ما يعتقده كثير من المسلمين بأنها أعمالاً جهادية مشروعة أو صراعات مسلّحة في العالم الاسلامي ضد الاحتلال الأجنبي والظلم، فإنهما لم يقدّما مؤشرات واضحة وصريحة على دعم الإتجاه الجهادي، وهي الأيديولوجية التي تؤمن بها القاعدة والجماعات المرتبطة بها.

الخطوط العائمة بين الوهابية المؤسسية، والمعارضين الوهابيين المعتدلين للدولة السعودية والجماعات النضالية المسلحة المنشقة منها على نمط جهاديي القاعدة يجعل من الصعب التفريق بين أتباع كل فريق من هؤلاء. وهذه تبدو مشكلة أكبر في مجال تطبيق القانون الأميركي، والذي في جوهره يقوم بتفحص الحساء الايديولوجي من أجل العثور على مسلحين قد يكونوا متخفين كمسلمين عاديين، بينما هم ببساطة معارضون للسياسة الخارجية الأميركية.

ما يزيد الأمر تعقيداً في وضع هو في واقع الأمر معقّد هو أولئك الذين لديهم روابط مع أكثر من جهة داخل السعودية. فقد ذكرت وكالة الاسوشييتدبرس في الثاني من يوليو بأن قوات الأمن السعودية قبضت على أحد العقول المخططة للتفجيرات الإنتحارية في الثاني عشر من مايو في الرياض وهو علي عبد الرحمن الفقعسي الغامدي. الغامدي الذي إستسلم للسلطات فعل ذلك كنتيجة لتوسط العالم السعودي البارز سفر الحوالي الذي يعد شخصية قيادية في المعارضة الوهابية المعتدلة. أمثلة كهذه، حيث تتكشف فيها روابط مسلّحين مع الاتجاهات المعتدلة داخل المدرسة الوهابية، تؤكد بأن ليس من السهل تكتيل الوهابية وهكذا أولئك الذين يعتنقوها في قوائم صارمة.

تأهيل سيارات أم دعاة؟

فاجأ عادل جبير مستشار ولي العهد السعودي، والمقيم في واشنطن ضمن الطاقم الدبلوماسي للسفارة السعودية، فاجأ الإعلام الغربي بخبر بل بإنجاز يدغدغ المشاعر، ولكنه لم يلقَ اهتماماً ذا بال في الأوساط الصحفية العربية والسعودية. الخبر يقول بأن الحكومة السعودية أوقفت أكثر من ألف داعية وإمام وخطيب مسجد عن العمل، وأنها أعادت تأهيل بضعة آلاف (٤ آلاف) منهم كيما يكونوا أكثر اعتدالاً وأقلّ ميلاً نحو تأييد العنف ضد الأميركيين، كما قال وكيل وزارة الشؤون الإسلامية عبد الرحمن المطرودي. ورغم أن الأخير نفى أن يكون الإجراء السعودي قد جاء على خلفية الضغوط الأميركية، أو أنها رد فعل على التفجيرات التي وقعت مؤخراً في الرياض، حيث اعتبر المطرودي الأمر مجرد مراجعة دورية لمعرفة مواطن القصور والتقصير لدى الأئمة والخطباء.. رغم هذا، فإن التشديد على ما قيل أنه جرى بمراجعة ذاتية لا يغيّر كثيراً من الحقائق المهملة، ولا يقنع المواطنين أنفسهم.

المهم في هذه القضية، أنها تحوي كذباً صرفاً، فإيقاف ألف داعية وخطيب وإمام رقم مهول لو جرى معشاره لانقلب الوضع الداخلي رأساً على عقب. لقد أوقفت الحكومة فعلاً بعض الخطباء ولكن العدد في أقصاه لن يتجاوز العشرات، وهم في أكثرهم من ذوي المرتبة الدنيا أو المتوسطة، في حين أن المشكلة تنحصر في ذوي الرتب العالية.. في خطباء وأئمة الجوامع والمساجد في المدن الكبيرة وليس في أطراف القرى والأرياف والهجر. فالأولون هم من يقع تحت الطائلة الأمنية وهم المستهدفون بالإجراءات الحكومية.

وفضلاً عن هذا، فإن تأهيل العدد الكبير من الدعاة كما يقولون قد جرى بصورة صاروخية، يستدعي أسئلة حاسمة، فكيف استطاعت الحكومة تأهيل هذا العدد، وعلى حد تعبير البعض أن الحكومة ستكون عاجزة عن تأهيل أربعة آلاف سيارة فضلاً عن أربعة آلاف داعية قد تشكّلت ذهنيتهم منذ زمن، وتربّوا على تعاليم محددة تشيع التطرف ضد المسلم المواطن فضلاً عن الكافر الخارجي. ثم من الذي يؤهّل هؤلاء، وهل يقبل المستهدفون بالتأهيل من يؤهلهم، ووفق أية أسس؟ ربما لا يستدعي الأمر من وجهة النظر الرسمية أكثر من بضع محاضرات حول التثقيف السياسي وشرح وضع الحكومة وورطتها التي سببها هؤلاء. الدعاة الكبار لن يقبلوا تعاليم من أحد، فضلاً أن يدخلوا دورات، هم رمز النظام وأساس شرعيته، هم المدرسون والمعلمون والمفتون والموجهون، ومثل هؤلاء لن يقبلوا بتوجيهات أحد أو حتى ملاحظاتهم، فضلاً أن يغيروا فهمهم للدين، ويعيدوا نظرتهم للمسائل وفق أسس مختلفة قد تتعارض مع المذهب والرؤية الوهابيتين.

لهذا كله.. هناك مبالغات كبيرة في حجم من جرى تأهيلهم، وفي كيفية التأهيل، وفي الجهة والمناهج التي على أساسها جرى الأمر. وحتى في مجال الفصل للدعاة، فهناك شكوك كبيرة أن يكون الفصل نهائياً، بمعنى أن الفصل لمن جرى فصلهم (وهم بنظرنا قلّة) يحتمل أن يكون مجرد إبعاد مؤقت مع مواصلة لاستلام المرتب الشهري.

الإدعاء الحكومي في التأهيل والفصل للمتطرفين من الدعاة يستهدف فقط تضخيم الإنجاز في عيون الأميركيين، وليقولوا بأنهم جادّين في تخفيض حدّة التطرف عبر مواجهته في مكامنه وأسسه: المناهج أولاً، وهي لم تتغير حتى الآن، والدعاة ثانياً حيث جرى الإلتفاف على ذلك بالإدعاءات والإختلاقات.

صدام النماذج في السعودية

الدولة المدنية والدولة الدينية

تخفي الفعاليات السياسية النشطة على الساحة الداخلية أجندتها السياسية، وما هية الاغراض النهائية التي تسعى إليها من أجل بلوغ مرحلة تكون فيها قد ظفرت بتنصيب نموذجها الأيديولوجي كصيغة للحكم.

أدبيات الدولة التي تظهرها عرائض، وكتابات وتصريحات الناشطين السياسيين في السعودية تشي بوجود نماذج عديدة للدولة المنشودة كما يبشّر بها هؤلاء. فمن بين هذه النماذج: الدولة القومية، الدولة الاشتراكية الأممية، الدولة الدينية، الدولة العلمانية الليبرالية، على أن حقيقة هذه التمايزات تلتقي عند مفترق نموذجين: الدولة الدينية والدولة المدنية. ويشكل هذان النموذجان مصدر الانشعاب الحقيقي بين التيارات السياسية العاملة على الساحة السعودية، والتي تسير في خطين متعاكسين نحو غايتين مختلفتين وينطلقان من إطارين فكريين متباينين، وما يجمعهما هو عنوان الصراع على الدولة. وتبدو ثمة ضرورة لبيان مصادر الافتراق بين هذين النموذجين حيث يمكن تشخيص طبيعة الجدل المحتدم بين التيارين والإتجاه الذي يأخذه.

في البعد التكويني للدولة يمكن القول بادىء بدء بأن الدولة الدينية مؤسسة على تعاقد والدولة الدينية مؤسسة على عقيدة، والأولى يشترك فيها طرفان هما الحاكم والمحكومين، أما الثانية فليس فيها سوى طرف واحد، غالباً ما يؤسس دولته على زعم التفويض الإلهي، وهو ما يشير إليه أحد الفلاسفة الفرنسيين بـ(مديونية المعنى)، حيث يكسي الحاكم سلطانه معنى من خارجه كيما يكسبه شرعية.

في حقيقة الأمر وجوهره، أن في الإفتراق عند هذا المبدأ التكويني بين التعاقد الاجتماعي والعقيدة الدينية تكمن كل الترتيبات المندرجة تحتهما، بدءا من الحقوق والوجبات وانتهاء بأغراض الدولة الكبرى.

ففي ضوء ذلك الافتراق، ندرك بأن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة المدنية مؤسسة على مبدأ المواطنة، بما تقتضي المساواة بين المحكومين أما في الدولة الدينية فالحقوق مؤسسة على الالتزام الديني، وفي مثال السعودية يكون الالتزام بطريقة المذهب الرسمي والماسكين بالسلطة ومنابع الثروة. وبالتالي، فإن الحقوق في الثانية موقوفة لثلة المؤمنين الملتزمين بعقيدة دينية محددة، إذ يكون التساوي نقيض منصوصات وممليات العقيدة هذه. وها هنا على وجه التحديد، يحدث أول وأكبر تشويه للدولة حين تختلط بمدّعيات دينية تُفقِدُها أغراضها الأولى التي نشأت من أجلها.

فهذه الدولة في تجهيزاتها الأولى وضمن البيئة التي ولدت فيها وتكوّنت، كانت تحمل رسالة دنيوية أداتية تهدف الى تنظيم مصالح الجماعات وضبط روابطها وفق تلك المصالح المشتركة ودرء المفاسد الموجهة لهم في الدنيا، أما الدولة الدينية فتستحوذ على

> **الدولة المدنية أكثر مصداقية وتمثيلاً من الدولة الدينية/السلفية القائمة على إحتكار السلطة بمزاعم دينية**

المحكومين في الدنيا عبر دعوى إعداد الخلق لمرحلة أخرى، الدار الآخرة، أي أن الدولة الدينية تحمل رسالة أخروية وليس من مهماتها أن يعيش الناس أكفّاء ينعمون بالخير الدنيوي، بل إن الدولة يجب أن تحمل الناس على الامتثال لأوامر السلطة، باعتبار أن ذلك جزءٌ من الامتثال لأوامر الشرع والدين حتى وإن جاء ذلك على حساب مصالحهم الدنيوية.

توماس هوبس توصل في مؤلفيه الشهيرين (الدولة صدر عام ١٦٤٢م) و(ليفيثان صدر عام ١٦٥١) الى أن السلطة المدنية هي نتاج مجتمع دنيوي، كما عدّ المجتمع المدني حالة سياسية اجتماعية اصطناعية، نافياً عنها الصفة الدينية، وقد خصص كتابه الثاني لتوجيه نقد لاذع لفكرة (الحق الإلهي) وأطلق على الدولة القائمة على أساس دعوى الحق الآلهي بأنها (ليفيثان)، رمز الشر في الكتاب المقدس.

هذا يقتضي ضرورة الانشغال قليلاً بالجدل في مضمون رسالة الدولة، فهناك يتساجل الفرقاء فيما تهدف إليه. فالرسالة الدينية للدولة تجعل من الأخيرة مجرد جهاز ضخم لحمل الناس على الاعتقاد بنهج محدد، ويكونوا بموجبه مسؤولين أمامها حال تقصيرهم في الالتزام به، ويكون هذا النهج مؤكداً وبدرجة صارمة حين يتحالف الأمراء والعلماء حيث يشّرعن أحدهما الآخر ويمدّ أحدهما القوة للآخر، ولا تصبح حينئذ كوّة للمحكومين كيما ينفذوا منها لإبلاغ رسالة إعتراض أو المطالبة بالمحاسبة لأخطاء السلطة، الميّالة بطبعها لذلك.

ولذلك كان التفريق بين الدين والدولة في المضاجع حيث تكون مصالح المحكومين عرضة للضياع والانتهاك ذا بعد مصيري، إذ أن التقارب بينهما يكون غالباً محمّلا بنذر الاختراق للمجال الحيوي للمصالح العامة ويكون دائماً على حساب حقوق المحكومين.

ولهذه المفترقات، كانت دورات النقاش والجدل تتجه الى التفتيش عن سبل لكبح جماح الدولة وتغوّلها، ففي الوقت الذي تمثل الدولة ضرورة تنظيمية فإنها لا تخلو من أمراض قد تصيب المتنفذين فيها والجهاز الاداري الماسك بزمامها، فقد يتجاوز طيش الدولة الى حد إختراق جدران البيت التي كان يرى جون لوك بأن سلطة الدولة تنتهي عندها. ومن هنا ظهرت فكرة (المجتمع المدني) الذي ينشأ في فضاء العلاقة بين المجتمع والدولة، ويصبح الوسيط الدائم بينهما كما يشكل في الوقت ذاته رادعاً لها، بصرف النظر عن العناوين التي تنتسب إليها.

ثمة حاجة هنا لتسليط الضوء على نقطة جديرة بالاهتمام. هناك دعوى مازلت تتردد في موائد الجدل والمنتديات الحوارية بوجود أمة عربية وإسلامية واحدة قبل وصول جحافل الاستعمار الأوروبي الى الشرق. وهؤلاء يغفلون عن حقيقة أنه لو كان هناك أمة لأنشأت دولتها ومجتمعها المدني، ولذلك

فـإن إنـهـيـار الـدولـة الاسـلامـيـة (الأمـويـة والعباسية والعثمانية) لم يفرز سوى كيانات مفككة، وحينئذ فإن الاستعمار حين جاء أحبط مفـاعـيـل الـتـوحد الكامنة في لاوعي الأمة، وشجّع مصادر الانقسام والتجزئة في ثقافتها، ولم يعد هناك سبيل، حينئذ، سوى إقتفاء أثر النموذج الأوروبي.

هـذا الـنـموذج يقضي بـأن الأمة يشكّلها المجتمع المدني وليست الدولة الدينية، لا لأن الأمة تتشكل منفردة من هذا الطريق، بل لأن أوضاع الدول والمجتمعات في الوقت الراهن، تفرض نمطاً خاصاً في التوحد. وهذا التوحد يـفـرض أيضـاً مسافـة احترازيـة بـيـنـه وبين الدولة، إذ أن إندياث المجتمع داخل الدولة أو إنفصاله التام عنها يفضي الى انتصار الدولة، ولـكـن الـصـحـيـح هـو وجـود عـلاقـة تكـامـلـيـة مصونة بوجود مسافة احتياطية بين المجتمع المدني والدولة من أجل تحقيق أهداف كليهما.

يلزم الإشارة هنا الى أن الدولة في بلدان عربية كثيرة، بما في ذلك السعودية أصبحت أداة تجزئة كونها أحد منتجاتها، ولذلك فإن هذه الدولة تشكّل على الدوام تهديداً للمجتمع المدني ولمشروع الأمـة إجمـالاً، ولـذلك أيضـاً تصبـح مـؤاخـذة المناصرين لـنـموذج الدولـة المدنية مشروعة حين ينظر الى الفعل التدميري للدولة القطرية العربية لبنى الأمة والمجتمع، وتـبـنّـيـهـا فـكـرة إعـادة تـأسيس الـدولـة علـى مبادىء مدنية محضة. وهذا لا يغمز في قناة الـديـن، فـمـعـتـنقـو الايـديـولـوجـيـات الـوضـعـيـة تورّطوا في تجارب دموية أكثر مما تورّط به المتمسكون بـالخيـار الديـنـي. وعلـى حد قول المفكر الفلسطيني عزمي بشارة (أثبتت القومية انـهـا اقل تسـامحاً، وفي الـنـظـريـة والـتـطـبـيـق سمحت بهامش من الديمقراطية اقل مما سمح به الاسلام..).

السياسة: بين السماء والأرض

يـسـتـعـلـن الـتـشـابك بين نموذجـي الـدولـة الدينية والمدنية عن نفسه من خلال تمسرح سياسي ضاري، يحاول كل طرف سحب رداء المشروعية عن الآخر، فأهل الدين يرون بـأن السياسة جزء صميمي من الدين ولا يجوز لغير رجاله الولوج اليه، فيما يناضل غيرهم من أجل تحرير الـسـيـاسـة مـن القيـود المفروضة عليها، وإحالتها الى مجرد شأن مدني ومجال مفتوح أمام الجميع كيما يشتغلوا بها من أجل الـتـنـافـس علـى السلطة لـغرض تحسين الأداء وضمان المصالح العامة.

وهـنـا يـنـداح الـنـقـاش حول الـسـيـاسـة الى مـوضـوع جـوهـري وهـو الـسـيـادة بـعـنـصـريـهـا المتقابلين الشعبي والإلهي، فالسيادة الإلهية تضـع الـدولـة في عـهـدة أقـلـيـة تحيط نفسـهـا بمزاعـم تمثـيـل السـمـاء، وتشيـع عـن نـفسـهـا أسـاطير فـوق إنسـانـيـة واسـتـثـنـائـيـة بـغـرض احـتـكـار السـلـطـات الـتـشـريـعـيـة والـتـنـفـيذيـة والقضائية، وترى بان ذلك ثمرة تخويل إلهي نهائي لا رجعة عنه. وعلى خلاف ذلك، السيادة الشعبية التي أسست لعبور الدولة الحديثة الى الديمقراطية. ومبدأ السيادة الشعبية هذا يعتبر أساساً جوهرياً لنشوء الديمقراطية، حيث أن أولى المنجزات التي يحققها هو إطلاق سراح السياسة من قبضة حملة المدّعيات الخاصة الـديـنـيـة أو الـفـرديـة علـى حد سـواء، وبـالـتـالي اعتبار السلطة قضية عامة يشارك فيها جميع أعضـاء المجتمـع، ويـنـاضـل مـن أجل الـوصـول الـيـهـا كـل مـن يـجـد في نـفـسـه كـفـاءة الادارة العمومية وتحقيق مصالح الرعايا، هذا المبدأ هو نفسه الذي يجعل السياسة دنيوية محضة، وليس كما تفعل السيادة الالهية التي تمتطيها طبقة مسلّحة بمزاعم دينية وخاصة ترى في نـفـسـهـا خـصـائـص إلـهـيـة لـيـست في المخلـوقين وتـنـظـر الى مـن عـداهـا كـقـطـيـع تـائـه يـجـب أن يـسـاق الى حـيـث الـرشـد والـهـدى. وهـنـا تـبـدو المفارقة الكبرى بين نموذجي الدولة الدينية والدولة المدنية، حيث يتحقق عبر مبدأ السيادة الشعبيـة الـتسـاوى والحريـة فيـمـا يـتـحـقـق عـبـر السيادة الالهية الجور والاستبداد.

الـسـيـاسـة في السـعـوديـة مـازالت هـوايـة وليست حرفة، فالعمل السياسي محتكر لدى طبقة معينة وهي العائلة المالكة، وبالتالي، ومـن أجـل تـحـريـر الـسـيـاسـة مـن الاحـتـكـار والفئوية، تغدو الحاجة ملحّة من أجل إحتراف العمل السياسي وتحويله الى مهنة من خلال إنشـاء الجـمـعـيـات الـسـيـاسـيـة، ذات الأهـمـيـة الـبـالـغـة مـن أجـل إرسـاء أسـاس المجتـمـع الـسـيـاسـي، الحاضـنـة الـرئـيـسـيـة لمولـود الـديمقـراطـيـة، حـيـث يـجـعـل مـن ممارسـة الـديمقـراطـيـة أمـراً ممكنـاً ومـأمـونـاً، فـوجـود جـمـعـيـات سـيـاسـيـة يـجعل النظام الديمقراطي التمثيلي يحقق ما نظِر له هيغل حين إشترط تمثيل هذا النظام للأفرد ممثلين في جماعات، إذ أن صيغة الديمقراطية المباشرة لم تعد قابلة لـلـتـطـبـيـق ولـيـست مجـديـة في أوضـاع شديـدة التعقيد.

الإفتراق في تكوين الدولة على مبدئي التعاقد أو العقيدة يؤسس للتباين في الحقوق والوجبات بين الأفراد

رؤية أولية لصدام النماذج السعودية

في العقد الأخير وربما يسبقه قليلاً إستعلن الإتجاهـان الـكـبيران في الـسـعـوديـة: الـوطـنـي الـلـيـبرالي والـديـنـي عـن نموذجين لـلـدولـة المنشودة، كمقترح تصحيحي لنموذج الدولة السعودية القائمة. فالتيار الديني السلفي أعلن عام ١٩٩٢من خلال وثيقة تفصيلية بعنوان (مذكرة النصيحة) الصياغة الدينية النهائية لدولته المنشودة. المذكرة إستبطنت نقداً حاداً، وفي جوهرها، رفضاً لنموذج الدولة السعودية بـأدائـهـا الحالي، وتـوحـي المذكرة بـأن هـذا النموذج قد فقد مصداقيته بدليل أن التعديلات المقترحة بحسب مضامين المذكرة تصل الى حد إسـتـبـدال الـنـمـوذج، لما فـيـهـا من مساس بجوهر الدولة السعودية وصميم تكوينها.

وفق محتويات المذكرة والموقعّة من قبل مجـمـوعـة مـنـتـخـبـة مـن الـرمـوز الـديـنـيـين الناشطين والقياديين في التيار السلفي، فإن الـدولـة الـديـنـيـة المنشودة تـعـبّـر عـن إتجاه أيديولوجي معين يمثّل مجتمع الموقّعين دون رعاية للأغلبية السكانية المقيمة داخل حدود الدولة السعودية الحالية. فهذه الدولة المتخيّلة لها وظائف وأهداف وأدوات خاصة ولها أيضاً رجال خاصّون يديرونها وهم الموقعّون ومن يرتضون من داخل الجماعة التي ينتمون إليها. خلاصة القول أن هذه الدولة فئوية خالصة تكون حكراً على طبقة دينية، وفي ذلك تحقيق لكل المزاعم ما فوق الانسانية/الآلهية التي تترك لهم حرية التصرف في خلق الله.

النموذج المقابل، كما عبّرت عنه وثائق الـتـيـار الـوطـنـي بشقـيـه الاسـلامـي المعتدل والليبرالي العلماني هو نموذج الدولة المدنية القائمة على أساس مبدأ المواطنة الكاملة، التي تكون مدخلاً لـتـحـقـيـق الـتـسـاوي بين الجـمـيـع، وتحرر السياسة من مختطفيها الكامنين بإسم الحق الالـهـي أو الحق الخاص/الـفـردي أو الـفـئـوي، وإشاعـة الحريـة السياسيـة كـأسـاس الديمقراطية والتعددية والمشاركة في القرار والتمثيل السياسي المتكافىء.

يفرض هذان النموذجان وجودهما بسطوة في الشـارع وفي جـولات الجدل الـسـيـاسـي، ولاشك أنهما يستقطبان إهتماماً واسعاً على المستويين المحلي والخارجي، ولربما يقترب التيـار الـوطني من إيصال رسالة مقنعة الى الداخل والخارج بأن تمدين الدولة، أي إحالتها الى قـضـيـة مـدنـيـة ولـيـس ديـنـيـة خـيـار أكـثر مصداقية وتمثيلاً للاتجاه العام في السعودية في مقابل النموذج الديني في شكله السلفي الاقصائي القـائـم علـى إسـاس إحتكـار الدولة والسلطة والمؤسس على مزاعم دينية.

حدث

السعودية حين تصبح خصماً أميركياً

منذ خروج قوات سلاح الجو الأميركي من القواعد العسكرية السعودية وانتقالها الى قاعدة العديد بقطر، واللهجة الأميركية حيال السعودية تتجه نحو التصعيد. فإضافة الى بدء سلسلة جلسات الاستماع في الكونغرس تحت عنوان تنامي الوهابية في الولايات المتحدة تمهيداً لتعقب امتدادتها داخل الجسد الأميركي ووصولاً لاجتثاث جذورها، بدأت المؤسسات السياسية الرسمية وشبه الرسمية بتداول تقارير حول نشاطات الوهابية السعودية على الساحة الأميركية. فقد كانت الهيئة الاستشارية داخل البنتاغون تقوم منذ فترة طويلة بإعداد تقارير دورية حول السعودية والتي وصفها أحد تقارير الهيئة بأنها خصم للولايات المتحدة، ونصحت بأن يعطي المسؤولون الأميركيون تحذيراً نهائياً للسعوديين من أجل وقف دعم الإرهاب أو مواجهة احتلال حقول النفط وتجميد أصولها المالية المستثمرة داخل الولايات المتحدة. وكانت تقارير صدرت في يوليو العام الماضي تتهم السعودية بدور أساسي في سلسلة الارهاب (من المخططين والمموّلين والكادر الى الجندي المنفذ ومن الايديولوجي الى القائد). هذا الرأي عبّر عنه فريق هيئة سياسة الدفاع المؤلف من مجموعة من المفكرين ومسؤولين كبار سابقين الذين يقومون بتقديم نصائح للبنتاغون. وبحسب موجز سابق أعده لورنت موروويش المحلل في مؤسسة رند، وهي وحدة تفكير خاصة، فإن (السعودية تدعم أعداءنا وتهاجم حلفاءنا).وتمضي نقطة حديث مرفقة الى آخر شرائح الاربع وعشرين أبعد من ذلك بوصف السعودية باعتبارها (نواة الشر، والمحرّك الرئيسي، والخصم الأشد عدواة) في الشرق الأوسط.

كجزء من تكتيكات السياسة الاميركية، يوصل المسؤولون في إدارة بوش رسالة طمأنة للحكومة السعودية مفادها أن تلك الآراء لا تمثل سياسة رسمية أميركية ولا يترتب عليها أي موقف عملي بل قد يبالغ المسؤولون بأن تلك الآراء قد تسير عكس الموقف الرسمي لادارة بوش عوداً الى التحالف الاستراتيجي بين البلدين، واعتبار السعودية حليفاً رئيسياً في المنطقة.

أكثر من ذلك، أن البنتاغون والخارجية والبيت الأبيض يسارعون الى التنصل من المسؤولية حيال ما تنشره بعض وحدات التفكير (Think Tank) في الولايات المتحدة والمكلّفة في الأصل من قبل هذه الدوائر من أجل تهيئة مناخ القرار قبل إدخاله الى المطبخ السياسي.

ولذلك وعلى الضد من تلك الآراء يخفف المسؤولون الأميركيون حدتها من خلال التأكيد على أن السعودية صديق قديم وحليف استراتيجي. وفيما تجمع مؤسسات التفكير والتخطيط الاستراتيجي في الولايات المتحدة على إعتبار السعودية وكراً ومصدراً للإرهاب الدولي، تصدر تصريحات من البيت الأبيض تثمّن عالياً الجهود السعودية وتعاونها في الحرب العالمية على الإرهاب. وحتى الصقور في الادارة الحالية أدلوا بدلوهم في مسعى لطمأنة الجانب السعودي، ففي تصريح لوزير الدفاع رونالد رامسفيلد جاء أنه رغم أن المتورطين في هجمات الحادي عشر من سبتمبر هم سعوديون فإن السعودية مازالت صديقاً وحليفاً للولايات المتحدة.

فالتقرير المثير الصادر قبل نحو عام عن مؤسسة رند، وهي بالمناسبة من المؤسسات النافذة والمؤثرة في السياسة الاميركية مازال يلعب دوراً مؤثراً في الثقافة السياسية لدى موظفي

الادارة الأميركية تتبنى ما ترفضه في العلن من آراء مؤسسات التفكير حول السعودية وسبل تغييرها

الدوائر الرسمية وشبه الرسمية في الولايات المتحدة، إذ ظل هذا التقرير يلقى إهتماماً زائداً لدى الدوائر السياسية الأميركية بدليل أن بعض نصوص التقرير قد جرى إستعمالها في جلسة الاستماع التي عقدت في الكونغرس في يونيو الماضي.

وهذا يظهر بان الآراء الواردة في تقرير رند يمثل أحد المفاعيل المساهمة في صناعة جو القرار السياسي الأميركي، وإن جرى تخفيف مصادر القلق المشتمل عليها التقرير. نشير الى أن هذا التقرير حظي بإهتمام بالغ وخاص من ادارة الرئيس بوش وبصورة خاصة فريق نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني والقيادة المدنية في البنتاغون وبعض الكتّاب والمفكرين غير المحافظين المتحالفين بصورة وثيقة مع صانعي السياسة في الولايات المتحدة. فجميع هؤلاء ينظرون الآن الى السعودية باعتبارها مشكلة ومصدر تهديد وخصماً للولايات المتحدة وقد عدّها المشاركون في جلسة الاستماع في الكونغرس التي جرت في ٢٦ يونيو الماضي بأنها مصدر تهديد للأمن القومي الأميركي، استناداً الى النشاطات الدينية والسياسية التي تضطلع بها الحركة الوهابية داخل الولايات المتحدة.

وبلا ريب إن الاستعانة بمحللين ومفكرين وكتّاب وسياسيين يتبنون موقفاً عدائياً واضحاً ضد السعودية من قبل البنتاغون أو الكونغرس أو حتى البيت الأبيض يوميء الى ميول خاصة لدى كبار المسؤولين الأميركيين في تبني سياسة خصامية ضد السعودية.

لا ريب أن إسقاط النظام العراقي السابق قد أحيا بعض الملفات الراكدة على الرف وخصوصاً ملف تورط السعوديين في هجمات الحادي عشر من سبتمبر وموضوع الإرهاب الدولي عموماً، وزاد الالحاح على هذا الأمر حين تنبهت هيئة التحقيق الفيدرالية لتنامي النشاط الوهابي في الولايات المتحدة.

يلزم الالتفات الى أن الارهاب ليس التهمة الوحيد التي تحيط بالسعودية، بل هناك تهم أخرى توجهها هذه الدوائر، ومنها ما يتعلق بالخلفية الايديولوجية لكل من الرياض وواشنطن، فلطالما واجهت الادارة الاميركية سؤالاً كبيراً حول السر وراء الاحتفاظ بعلاقات استراتيجية بين دولتين تنتميان الى منظومتي تفكير متقابلتين، منظومة دينية شديدة التطرف تضطلع بشرعنة نظام شمولي استبدادي ومنظومة علمانية ليبرالية مؤسسة لنظام ديمقراطي تعددي.

لقد أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً تحت سطح السياسة الاميركية وأصبح يطرح الآن بصورة علنية، حتى أن بعض الرموز السياسيين في الادارة الاميركية دعا الى وضع حد للتناقض الواضح في الموقف الأميركي وإخراج السعودية من مظلة الحماية والدعم التي توفرها الولايات المتحدة لنظام شمولي إستبدادي. وهناك همسات في السر تفيد باقتراب موعد نهاية هذا النظام، لأنه غير قابل للاصلاح ولابد من استبداله. نشير هنا الى قناعة بدأت بالانتشار وسط دوائر سياسية عليا غربية وأميركية بأن هذا النظام لم يتقدم خطوة حقيقية نحو إعداد البلاد للدخول في مرحلة الاصلاح السياسي الجوهري، بل هناك ما يفيد عكس ذلك، وأن الصراع على السلطة، في نظر هذه الدوائر، لا يمثل سبباً كافياً لايقاف حركة الزمن وعجلة التغيير.

الدولة مكشوفة

هل بان هزالها؟

التظاهر السعودي الرسمي بأن التطرف لا مكان له في السعودية فضحته بصورة مدوّية تفجيرات الثاني عشر من مايو الماضي، كما أن التظاهر بأن الحكومة فوق الخطأ، وأن من المستحيل أن يرتكب مواطنوها هجمات إرهابية أصبح أيضاً تاريخاً، تماماً كما أن الاصرار على نفي وجود خلايا منظّمة تابعة لشبكة القاعدة داخل السعودية هو الآخر غير قابل للصمود.

كل تلك الادعاءات تهافتت بوتيرة متسارعة ومتوالية، بل إن الاسئلة اللاحقة التي تلت التفجيرات أطاحت بمصداقية الحكومة وبوزارة الداخلية والاجهزة الأمنية التابعة لها، كونها تتحمل مسئولية شبه كاملة عن موجة التضليل الإعلامي التي سبقت تفجيرات الرياض، حتى إذا حانت لحظة الحقيقة، تفجّر الغبار المندّس في أسفل السجادة كاشفاً عن الحقائق المرّة ليس لمن هم في الداخل العارفين بما يجري بداخل هذه الجزيرة المضطربة وإنما للعالم الخارجي الذي حاولت الحكومة السعودية عبر وزير الداخلية المتحصن بلغة معتّدة تخفي وراءها هزالاً شديداً لم يعد قادراً هذا الجسد المنهك على مقاومته.

أسئلة ما بعد تفجيرات الرياض إنتقلت ليس من مرحلة العدم الى الوجود، أي من عدم وجود خلايا إرهابية للقاعدة داخل السعودية الى وجودها المدوّي في الثاني عشر من مايو، ولكن الى مرحلة ماهية هذا الوجود، طبيعته، حجمه وقاعدته الشعبية في الداخل، سيما وأن الاتفاق المزعوم الذي جرى قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر بين أسامة بن لادن وسفير المملكة في لندن الأمير تركي الفيصل على إستثناء السعودية من مخطط الهجمات الارهابية، قد مزقته تفجيرات الرياض، وبذلك تصبح السعودية جزءا من المسرح الدولي لعمليات القاعدة .

لقد نبهت تفجيرات الرياض الى مركز انطلاق القاعدة والى الحاضنة الايديولوجية الأولى التي تربى فيها تنظيم القاعدة، ولذلك قيل بأن إنزال الهزيمة في القاعدة لا يتم في الخارج بل يجب إقتحام عرينها الأصلي، إشارة الى السعودية وتحديداً منطقة نجد، وعلى حد قول الصحافي النمساوي سودويتش زيتونج إن (الإرهاب يأتي من السعودية، ذات المذهب الوهابي، ولذلك فالإرهاب بحاجة لأن يهزم هناك. فمصدر أكبر تهديد ضد أميركا هو هناك وليس في العراق).

الخوف الذي أشاعته تفجيرات الرياض وكشفت بعضاً من قوة الجماعات الارهابية داخل السعودية بعد فشل محاولات الحكومة في القبض على أفراد في الجماعات الإرهابية أو تفكيك خلايا تنظيمية تابعة لشبكة القاعدة، ألمحت الى شيء خطير للغاية داخل السعودية. فمصادر دبلوماسية غربية زارت السعودية مؤخراً نقلت إنطباعاً مثيراً للغاية يفيد بأن الجماعات السلفية باتت أقوى من الدولة ذاتها، وأن هذا الأمر بات ملحوظاً في الأداء المربك لما تقوم به الدولة في رد فعل على أحداث العنف والارهاب التي تشهدها البلاد، رغم أن أحداثاً تقل كثيراً عما جرى في الرياض أخيراً كانت تواجه في الماضي بقسوة وصرامة. هذه المصادر نقلت بأن عمر الدولة السعودية بات قصيراً إذ أن هذه الدولة لا تملك مقومات الاستمرار ومنها ردع الجماعات الارهابية التي باتت تشكل قوة طاغية في نجد.

كشفت تفجيرات الرياض عن حقائق عديدة، ومنها أن إحتياطي الاستشهاديين السعوديين يعد من الناحية الفعلية كبيراً، وأن أجندة الهجمات الانتحارية باتت مفتوحة على مناطق عديدة في العالم. ولكن ما حدث في الرياض يشير الى تحوّل خطير في إتجاه القاعدة، والتي تكتسب تأييداً واسعاً وسط المجتمع الديني الوهابي الذي يحتضن أفراد التنظيم ومنه ينطلق المستلهمون لأفكار الزعيم الكاريزمي للقاعدة. فقد تبين على حد صحيفة لارابليكا الايطالية بأن للأخير هدفاً طموحاً فأسامة بن لادن يعتقد بأنه قادر على قلب نظام الحكم في السعودية وإعادة إحياء مفهوم الأمة الاسلامية، حيث يكون هو الخليفة الجديد، وهذا الثمن الذي تدفعه الملكية السعودية من جراء الخطأ الجسيم الذي إرتكبته في تبني سياسة أيديولوجية رجعية وفي ذات الوقت شديدة التطرف.

كيف تنظر الإدارة الأميركية الى حليفها الاستراتيجي وهو يتمرّغ في وحل العنف مع خصم مشترك، سيما بعد خروج القوات التابعة لسلاح الجو الأميركي من قاعد الأمير سلطان بالخرج وانتقالها الى قطر؟

ورغم أن هذا الخروج قد أحبط ـ نظرياً ـ مبرر الهجمات الإرهابية في السعودية، الا أنه فتح شهية أخرى لدى تنظيم القاعدة وللتيار السلفي المتشدد، حيث أن خروج القوات الأميركية قد إمتص جزءا هاماً من قوة النظام السعودي والحماية التي كان يتمتع بها أميركياً، مما يجعله في مواجهة مصيره السياسي بنفسه مع خصم بات ينظر إليه بوصفه نداً يضاهي في قوته قوة الحكومة.

إعلان الحكومة السعودية عن إلتزامها الحياد العسكري خلال الحرب الأميركية على العراق لم يشفع لها أمام القاعدة وقاعدتها الشعبية في نجد كما لم يمنحها مصداقية أو زخماً سياسياً، بل كانت الحرب على العراق تضخ تأييداً معنوياً للقاعدة وتزيد في رصيدها الشعبي وتعزز من مصداقية شعاراتها ودعاويها، فإذا كانت الحرب على أفغانستان قد إستعارت مبرراتها من هجمات الحادي عشر من سبتمبر، فإن الحرب على العراق أعارت القاعدة مبررات الهجوم على الولايات المتحدة وحلفائها في كل مكان.

إن ما يظهر الآن هو وصول الحكومة السعودية لمرحلة إنعدام الوزن، حيث أصبحت مرتهنة لأوضاع غير قابلة للسيطرة والتنبوء، أوضاع داخلية شديدة الاضطراب نتيجة تفجر حوادث العنف في أرجاء البلاد، واختلال ميزان القوى بين المجتمع والدولة، وأوضاع إقليمية محمّلة بالنذر نتيجة تحرّك مراكز الجاذبية السياسية بعد احتلال العراق، وأوضاع دولية ضاغطة على الرياض نتيجة الحرب على الارهاب، وهذه الاوضاع قد كشفت عن هزال الدولة السعودية وأبانت هزالها.

متابعات

الحوار الوطني بين جدة والرياض

إختبار لجديّة الحكومة أم تمويه على النخب؟

انفجارات الرياض فتحت أُفقاً جديداً للحوار الداخلي. وإذا ما استمر العنف كما نشهده بشكل شبه يومي في مدن المملكة، فإن الحكومة السعودية ستجد صعوبة بالغة في الحفاظ على الوضع أمنياً وسياسياً بدون المضي في الإصلاحات. بين النخب المثقفة في المملكة، هناك من رأى أن العنف أوضح للأمراء الكبار بأن لا حلّ أمامهم دون المضي في الإصلاح السياسي، وكأنهم أرادوا القول بأن المزيد من العنف سيقنع الأمراء بأن الحلول الأمنية والهروب الى الأمام بتجميد الأوضاع على ما هي عليه، لن يكون حلاً.

ويعتقد عدد من المثقفين السعوديين الإصلاحيين، بأن انفجارات الرياض الأخيرة قد خفّفت من حدّة الضغوط الأميركية على الحكومة السعودية، على الصعيد السياسي، وإن كانت الولايات المتحدة لاتزال تمارس ضغوطاً مختلفة لتقليم أظافر المؤسسة الدينية، والشروع بنوع (بدائي) في الإصلاحات تمتص الفائض الكبير من الإحتقان الشعبي على نظام الحكم وعلى الولايات المتحدة والغرب أيضاً. وبنظر المراقبين، فإن الحكومة السعودية استجابت على استحياء وبخطوات مترددة وبطيئة للمطالب الأميركية، وهي تحاول إقناع الإدارة في واشنطن بأن تمنحها وقتاً كافياً لمراجعة وضعها الداخلي، وإجراء التغييرات المطلوبة بشكل تدريجي قد يمتدّ لسنوات طويلة قادمة قد تصل الى عقدين!

في داخل الإدارة الأميركية، يرى فريق الحمائم الذي تبدو وجهة نظره غالبة في الوقت الحالي والذي تمثله الخارجية الأميركية والسي آي أيه، يرى أن الإدارة الأميركية منشغلة بملفات أخرى في العراق وجيران العراق: إيران وسوريا، إضافة الى الموضوع الفلسطيني. وهذا الفريق الحمائمي يعتقد بأن السعودية هدفٌ مؤجّل أو غير ملحّ، خاصة وأن الحكومة السعودية أبدت استعدادها للتعاون في مكافحة الإرهاب (السعودي) داخلياً وخارجياً، وهي تقوم ـ حسب هذا الفريق ـ بما عليها أن تقوم به، وهناك تحسّن في الأداء السعودي في هذا الإتجاه. يضاف الى ذلك، فإن الحمائم يعتقدون، بأن السعودية لاتزال مفيدة في دعم الإستقرار في المنطقة، وخاصة في الضغط على الجانب الفلسطيني من أجل تمضية (خارطة الطريق).

الفريق الآخر، وهو فريق الصقور اليمني المتصهين، وهو أشدّ الداعين لمعاقبة السعوديين وتقسيم مملكتهم، والتدخّل الفظ في شؤونهم، ولكن هؤلاء مشغولون الآن بإدارة الوضع في العراق ـ حيث تغلبت هناك وجهات نظرهم ـ مع أنهم لم يتنازلوا كثيراً في مواقفهم ولكنها لم تكتسب قوّة الدفع اللازمة لإمضائها ضمن موازين القوى في الإدارة الأميركية.

ضمن سياق سياسة (الإرضاء) للولايات المتحدة، جاءت الإعتقالات ومحاولة تغيير المناهج، والزعم بـ (إعادة تأهيل) الدعاة، وإقالة المتشددين منهم، مع مبالغة في الأرقام وتضخيم مفتعل للإنجاز على طريق مكافحة الإرهاب. كما يأتي في السياق نفسه، ما عُرف بإسم (الحوار الفكري) في الرياض الشهر الماضي بين مختلف المذاهب الإسلامية في المملكة، وما تلاه من (حوار سياسي) جزئي اتخذ من مدينة جدّة منطلقاً له.

حوار جدّة

فقد دعا الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز، نحو ١٥٠ شخصية من نخبة الحجاز السياسية والثقافية والإصلاحية وكذلك رؤساء تحرير بعض الصحف المحلية، لاجتماع في قصره تحت مسمّى الحوار الوطني. وقد أراد الأمير ومن خلفه رجال العائلة المالكة الكبار من ذلك الحوار مناقشة الموضوع من الصفر. أي أهمية الحوار وأسسه!! وهي من الأمور اللازمة والمعروفة والتي لا تحتاج الى نقاش في الأصل. ويبدو أن الأمراء أرادوا التدرّج بالنخبة الحجازية ومعرفة رأيها دون الإقتراب الى المواضيع الحسّاسة والمطالب المعروفة والمنشورة والتي تعبر عن إجماع وطني عام.

ولكن النخب الحجازية فيما وضح بعدئذ، بدأت بالسقف وأخذت الموضوع من (آخره) أي أن المثقفين تحدثوا حول ما هو مطلوب من الإصلاح، وفي أي المجالات تشمل، ونجحوا في تجاوز الشكليات والإجرائيات التي تجعل من الحوار تنظيراً فكرياً لا يحمل أيّ بعدٍ سياسي.

حضر الإجتماع الذي استغرق نحو ثلاث ساعات، الدكتور الشيخ صالح بن حميد رئيس مجلس الشورى الذي تحدث بعد أن افتتح الأمير اللقاء بأن أكد على أهمية قبول الإختلاف في الرأي، وفضائل تعدده بعيداً عن التشدّد والتطرّف. بعدها تحدث بعض الأفراد في مواضيع باردة، قيل أنها جاءت بإيحاء من الأمير عبد المجيد نفسه، أو لطبيعة المتحدثين المحافظة. ولكن الجو مسّته السخونة بعد حديث الدكتور فايز جمال، الذي أكّد على أن المواطنين يريدون إنتخابات مباشرة لمجلس الشورى ضمن عملية إصلاح شاملة، وانتقد من يقول بأن الشعب غير مهيئ أو أنه بحاجة الى زمن طويل تدريجي، وضرب مثلاً بأن الحجاز شهد انتخابات قبل نحو ثمانين عاماً، وكانت تتواجد به نقابات متعددة، وأنظمة متطورة، فكيف يعود الناس الى نقطة الصفر من جديد، وكأنهم لم يجرّبوا شيئاً من قبل؟.

أما رجاء احمد جمال فتوسع في شرح مدلول الانتخابات، وتطرق الى الاصلاحات وقال انها متأخرة ويجب أن يشرع بها بسرعة لمواجهة العنف، كما يجب ان تكون حقيقية وليست شكلية. بعدئذ تحدّث أحد

الحاضرين في موضوع جزئي فهاجم ما أسماه البنوك الربوية وعدم توفر البنوك الإسلامية، فرد عليه الكاتب حسين شبكشي معلقا بأنه اذا كان الأمر كذلك، فيجب إحالة وزير المالية (العساف) الى القضاء لمحاكمته باعتباره من يقر هذا الربا والبنوك التي تتعامل به!

متحدّث آخر، قال بإن إصلاح البلاد لن يكون بدون إصلاح العائلة المالكة، وخاطب الحاضرين بأن عليهم (غربلة) العائلة المالكة فبدون إصلاحها ووقف تجاوزات بعض أفرادها، لن يكون هناك من إصلاح. المتحدث هذا كان التاجر الحجازي المعروف إبراهيم الأفندي، الذي شدّد على إبعاد عدد من الأمراء غير الأكفاء عن مناصب الدولة العليا. وقال أحد المشاركين، بأن ما قاله الأفندي كان تجاوزاً للخطوط الرسمية، وأن الأمير عبد المجيد لم يسعه والحال تلك إلاّ افتعال بسمة باردة على شفتيه.

عبد الله صادق دحلان، كان أحد الحضور، وقد كتب مقالاً عن جلسة الحوار تحت عنوان (حوار الوطن في بيت الأمير) أشار فيه الى أنه ليس من (من رواد مجالس الملوك أو الأمراء) وأضاف (بإن مبادرة ولي العهد خلال السنة الماضية والحالية في فتح حوار ديمقراطي مع فئات مختلفة من شرائح المجتمع كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الديمقراطية في بلادنا). وكانت الخطوة الأولى للحوار في قصر أمير منطقة مكة، كما يقول دحلان، وأضاف بأنه كانت هناك خشية من المشاركة في الحوار بالحديث والحث على الإستماع دون القول فـ(قد يكون الغرض من الجلسة معرفة آراء بعض من المتحمسين للحوار والديمقراطية أمثالي ثم تسجيل المواقف ضدهم). ومع هذا كانت مقترحاته مجملة في نقاط من بينها: (إن أساس الحوار الديمقراطي ينبغي أن يكون من خلال مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها الممثل الرسمي لفئات المجتمع بتخصصاته). و (إن أساس الديمقراطية هو التمثيل الشعبي في إبداء الرأي، وأساس التمثيل الشعبي يأتي من قبل ممثلي الشعب في البرلمان أو مجلس الشورى أو مجالس المناطق، وشرعية ممثلي الشعب تأتي من خلال (الانتخاب) ولهذا فإنني أتمنى على قيادة المملكة أن تضع خطة مستقبلية قصيرة المدى لتحقيق هذا التوجه الانتخابي ولو تدريجيا). واقترح دحلان على القيادة السعودية أن تشكل لجنة أهلية لحقوق الإنسان تكون منتخبة (وليس من خلال قرار حكومي) إضافة الى معالجة ظاهرة الفقر خشية على الأمن ووحدة البلاد.

تجدر الإشارة الى أن الحديث عن اللقاء الحواري لم يُنشر إلاّ متأخراً في الصحافة المحلية، وقيل أن هناك تعليمات بهذا الشأن، تمّ رفعها فيما بعد، بعد أن تسرّبت أخبار اللقاء الى الجمهور والصحافة الأجنبية.

العنف والإصلاح

تحدث عدد من الإصلاحيين السعوديين الى مراسل الوكالة الفرنسية في ٢٠٠٣/٦/١٧ في المنامة وأكدوا الحاجة الى الاسراع في الاصلاحات وانها الطريق الوحيد للحد من التطرف في المجتمع السعودي. وقال نجيب الخنيزي ان تفجيرات الرياض قد تدفع البعض لتأجيل او كبح التوجهات الاصلاحية بحجة ضرورة المحافظة على الأمن والسلم الاهلي، لكن التقييم الموضوعي لهذه الاحداث وغيرها يفرض العكس اي التوجه نحو الاصلاحات وترسيخها. اما علي الدميني فأشار الى ضرورة إعادة هيكلة العلاقة بين مشروع الدولة والمشروع الديني بحيث يبقي للدولة طابعها الاسلامي وبحيث تكون قادرة على مجاراة العصر وتطوير مشروع الدولة الحديثة والحفاظ على السلم الاجتماعي. وقال أن على الدولة تعزيز مشروعيتها وحريتها في اتخاذ القرار من خلال مؤسسات دستورية منتخبة دون الحاجة الى جيش من المؤسسات الدعوية والحركية الدينية لتثبيت تلك المشروعية.

من جهة أخرى قال عبدالله الحامد بأن شعور الناس بأن الحل مازال بعيدا قد يدفعهم الى تأييد العنف والارهاب، وأن على الحكومة أن تسرع بالاصلاحات فكلما تأخرت تأخرنا في علاج المشكلة وزادت اعراض المرض.

من جهته قال محمد سعيد طيب ان تفجيرات الرياض وتداعياتها قد تدفع للتفاؤل بأن تتجاوز وتيرة الاصلاح البطء الذي وقعت فيه. فما حصل في الرياض يعطينا مؤشرا على ان هناك خللا كبيرا. المسيرة يجب ان تبدأ فورا اليوم وليس غدا: اصلاح شامل وليس جزئيا او ثانويا وجادا يستهدف كل مناحي حياتنا، واصلاح في مناهج التعليم بحيث يربى النشء على قيم التسامح والإعتراف بالآخر. وتابع: لقد تعودنا تأجيل الاولويات. الوقت الآن هو الوقت المناسب لبدء مسيرة الاصلاح، الى متى سننتظر؟ الوقت ليس في صالحنا والابطاء سيأتي بنتائج سلبية.

أهداف اللقاءات الحوارية

يمكن النظر الى حواري الرياض وجدة من زاويتين مختلفتين. فالأول رغم أنه حمل مضموناً سياسياً إلا أنه كان ذا طابع فكري، أما حوار جدّة فقد كان حواراً سياسياً في الصميم. والسؤال: لماذا لم يعقد حوار وطني شامل في العاصمة الرياض؟ ولماذا لم يقم أمراء آخرون في المناطق الأخرى: الشرقية والجنوبية والشمالية بحوار مماثل لما جرى جدّة؟ ثم ما لذي تريد العائلة المالكة أن تصل إليه من هكذا حوارات؟

يقول البعض أن الهدف هو التعرّف على رأي المواطنين ونخبهم فيما يتعلق بمدى رغبتهم في الإصلاحات وطرق تحقيقها. ولكن هذا الهدف الإفتراضي يبدو ضعيفاً، فالنخب في المملكة عموماً عبرت عن آراء صريحة بهذا الشأن من خلال العرائض (خاصة وثيقة الرؤية) ومن خلال الكتابات والمقابلات الصحافية والتلفازية. بمعنى أن ما يريده المواطن وما تريده النخب معروف ومعلوم مسبقاً، ولا يحتاج الى سبر. أما إذا كان الغرض البحث في مسارات الإصلاح، فعادة الأمراء أنهم لا يشاورون، كما أن هذه الحوارات لم تتضمن أياً منها. فهي لم تنتقل الى التفصيل، لأن الأصل: وهو قبول العائلة المالكة بالإصلاح لم يُعلن حتى الآن، ولم يقرّ تحقيقه بفترة زمنية قادمة. فضلاً عن أن الأمراء لا يناقشون التفاصيل لا مع العامّة ولا حتى مع الوزراء!

موقف الأمراء المتشدد من الإصلاحات خاصة وزير الداخلية يدفع البعض الى اعتبار الحوارات مجرد أداة لتسكين الشارع العام كيما تموّه عليه وعلى الجهات الأجنبية التي تدفع بهذا الإتجاه، ريثما تتمكن العائلة من معالجة ظاهرة العنف الداخلي، وإذا ما نجحت فإنها ستقلب ظهر المجن، وقد تقوم باعتقال العديد من الشخصيات الوطنية الإصلاحية، وتمنعها من الحركة وتضيّق عليها بأكثر مما تفعل الآن. أي أنها قد تقوم بانتقام ضدّ من ترى أنهم تجاوزوا أو تعدّوا على هيبة الأمراء!

هذا هو الظاهر من الحوارات: مجرد تنفيس وكسب الوقت. ولكن المراهنة على إنهاء العنف بعنف مضاد بدون إصلاحات حقيقية لن يتم. ونحن مقتنعون بأن الأمراء لن يجدوا منفذاً هذه المرّة، سوى استمرار للعنف، وجذوة الإصلاح ستبقى قائمة الى أن تتحقق أو يرحل الأمراء كلياً عن كراسيهم وملكهم.

تمهيداً لاستئصالها، الكونغرس يناقش:

الوهابية في الولايات المتحدة

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والمجتمع الاسلامي في الولايات المتحدة يواجه إجراءات متشددة وقيوداً على حركته تبدأ في المستويات الدنيا، أي في النظرة إليه والتعامل معه من قبل نظرائه في هذا البلد، مروراً بالمستويات الوسطى، أي في المؤسسات الحكومية وفي السياسات التي تتبعها إزاء هذا المجتمع، وأخيراً في المستويات العليا حيث أصبح المسلمون قاطبة في الولايات المتحدة هدفاً لعملية إقصاء شاملة، تصل الى حد إلغاء مواطنتهم وجنسيتهم الأميركية والتعامل معهم كخصوم للشعب وللحضارة وللحكومة.

في المقابل، ثمة ضرورة لاستذكار الدور التخريبي الذي لعبته النشاطات الدينية المؤسس على كراهية الآخر ونبذه عقدياً، وهي نشاطات للأسف ساهمت في تمويلها ونشرها ودعمها المعنوي المؤسسة الدينية الرسمية في السعودية. فقد مثّل الاسلام السياسي السعودي أحد موضوعات الجدل في المستويين الرسمي والأهلي في الولايات المتحدة، بسبب النتائج الكارثية الذي أحدثتها نشاطاته في الولايات المتحدة، هذا الاسلام يخضع الآن للنقاش في الدوائر الرسمية ويشهد تقييماً شاملاً للحضور الوهابي داخل أميركا إستعداداً لاجتثاثه.

فقد أثار عضو في لجنة الشيوخ الفرعية في السادس والعشرين من يونيو الماضي موضوع النفوذ المتنامي للوهابية في الولايات المتحدة، في اشارة الى أن الكونغرس ينوي التعامل مع الموضوع بصورة جدية. فنموذج الاسلام الوهابي، الذي يبث الكراهية ضد المسيحيين واليهود وحتى أنواع أخرى من الاسلام، قد انتشر في أميركا، على حد قول خبراء الارهاب والنقاد للسعودية. ويحذّر هؤلاء بأنه في حال إستمر الوضع كذلك، فإن الوهابية قد تشكل تهديداً للأمن الوطني. يجب الاشارة الى أن تلك التقييمات والقررات الصادرة على ضوئها ستصيب جمعاً كبيراً من المسلمين الأبرياء بأذى، ممن يحملون رؤية إسلامية متسامحة ويدعون الى المحبة ونشرها بين أتباع الاديان السماوية وينبذون العنف والارهاب مهما تلبّس.

سنقوم هنا بتسليط الضوء على ما نشر عن جلسة الاستماع حول الوهابية في الولايات المتحدة في يونيو الماضي. فتحت عنوان (الإرهاب: تنامي النفوذ الوهابي في الولايات المتحدة) عقدت لجنة الشيوخ التابعة للجنة الفرعية للقضاء حول الارهاب، والتكنولوجيا، والأمن الوطني جلسة إستماع برئاسة السناتور كيل يوم الخميس الموافق ٢٦ يونيو الماضي لدراسة النموذج الاسلام الوهابي. وقد حضر الجلسة ممثلون عن لجنة القضاء التابعة لمجلس الشيوخ، واللجنة الفرعية المهتمة بموضوع الارهاب، والتكنولوجيا وأمن الوطن. ومن بين المجموعات المشاركة، ضمّت المجموعة الأولى ديفيد أوفهاوسر، القنصل العام لوزارة الخزينة الأميركية، ولاري ميفورد، المدير المساعد لقسم مكافحة الإرهاب في هيئة التحقيق الفيدرالية بواشنطن، فيما ضمّت المجموعة الثانية كلاً من د. أليكس أليكسيف، زميل متميز في مركز السياسة الأمنية، وستيفن شوارتز كبير الزملاء في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات.

> **المسلم الاميركي ستيفن شوارتز: السياسة السعودية ـ الوهابية ذات وجهين: العداوة ضد المسلمين غير الوهابيين، والتحالف مع الغرب**

جلسة الاستماع تضمنت إلحاحاً من قبل الخبراء والشيوخ على ضرورة أخذ إجراءات لايقاف الافكار المتطرفة للوهابية، فنموذج الاسلام الوهابي، الذي يبث الكراهية ضد المسيحيين واليهود وحتى أنواع أخرى من الاسلام، قد انتشر في أميركا، على حد قول خبراء الارهاب والنقاد للسعودية. ويحذّر هؤلاء بأنه في حال إستمر الوضع كذلك، فإن الوهابية قد تشكل تهديداً للأمن الوطني.

السناتور سكومر، الديمقراطي من نيويورك وعضو لجنة القضاء التابعة لمجلس الشيوخ ذكر بأن الاتفاق بين البيت السعودي وعلماء الوهابية والذي يشكل موّحداً للسعودية كوطن هو (ليس سوى إتفاقاً مع الشيطان). يقول السناتور بأن (الوهابية تمثل شكلاً متطرفاً إقصائياً من الاسلام، لا يكتفي بتشويه العقائد الأخرى ولكنه أيضاً يهمّش الاتباع المسالمين للاسلام مثل الشيعة والسنة المعتدلين). ويقول السيد سكومر بأن (السعوديين ـ الحكام ـ يمنحون الحماية والدعم للوهابيين في مقابل تعهدهم بعدم تقويض العائلة المالكة). ولكن سعي الوهابيين لبث الكراهية والتطرف والذي يمثل العقائد الاصلية للوهابية لن يمر دون نتائج على حد قوله.

يذكر سكومر بأنه كتب عدداً من الرسائل الى الحكومة السعودية يطلب فيها بنبذ التعاليم الوهابية المحمّلة بالكراهية، وتحديداً في المدارس التي يديرونها، ولكنه لم يتلق أي رد يشير الى أي تغيير في هذه السياسة.

أحد الشهود المشاركين في جلسة الاستماع، أليكس أليكسيف من مركز السياسة الأمنية يقول أنه (بدون المبالغ الطائلة من المال السعودي المنفق على دعم شبكات ونشاطات التطرف، فإن التهديد الارهابي الذي نواجهه اليوم لن يكون خطيراً كما هو الحال عليه الآن).

شاهد آخر، وهو مدير برنامج الإسلام والديمقراطية في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات ـ وحدة التنظير في موضوع مكافحة الإرهاب، ستيفن شوارتز ـ قال بأن السياسة السعودية ـ الوهابية كانت دائماً ذات وجهين: فبينما تبث الوهابية العداوة

والعنف ضد المسلمين غير الوهابيين، فإنهم ـ أي الحكام السعوديين ـ يحافظون في ذات الوقت على سياسة تحالف مع القوى العسكرية الغربية، ابتداءً ببريطانيا وفرنسا لتأمين سيطرتهم على الجزيرة العربية.

وقد ذكر شوارتز أسماء العديد من المنظمات المتورطة في إشاعة ونشر الأيديولوجية الوهابية في أميركا، العديد من هذه المنظمات تزعم بانها تمثل الاتجاه العام في الاسلام. يقول شوراتز بأن المجتمع الاسلامي في شمال أميركا، ومجلس العلاقات الاسلامية ـ الأميركية، والتحالف المسلم الأميركي، والمجلس الاسلامي الأميركي، كلها تمثل جماعات ضغط وهابية، وأن المنظمتين الأوليين تحتفظان بعلاقات وثيقة مع الحكومة السعودية حسب قوله.

السيد سكومر، الناقد الدائم للسعودية، يقول بأن له إهتماماً خاصاً بنفوذ العلماء الوهابيين في السجون الفيدرالية وفي القوات المسلحة، وقد كتب الى المفتشين العامين في وزارة العدل والبنتاغون بذلك. وفي رده على سؤال من قبل رئيس اللجنة الفرعية، السناتور كيل، الجمهوري من أريزونا، حول حجم نشاطات القاعدة في أميركا، أجاب المدير المساعد لقسم مكافحة الإرهاب في هيئة التحقيقات الفيدرالية إف بي آي، لاري ميفورد، بأن لدى إف بي آي عمليات متواصلة في أربعين ولاية ضد هذه الجماعة الارهابية والاعضاء المشتبه بإنتمائهم لها. وكان السناتور كيل قد ذكر في وقت لاحق بأن جلسة الاستماع هذه هي باكورة سلسلة جلسات إستماع لمناقشة النفوذ الوهابي في أميركا.

في تعليقه على جلسة الاستماع، كتب جون مينتز في صحيفة واشنطن بوست في السابع والعشرين من يونيو الماضي بأن مسؤولين سعوديين كباراً أنفقوا مبالغ طائلة من الثروة النفطية للمملكة لتعميم إتجاه إسلامي غير متسامح وهو الاتجاه الذي يعتنقه تنظيم القاعدة والجماعات الارهابية الأخرى. وينقل مينتز عن السناتور جون كيل بأن (المشكلة التي ننظر فيها اليوم هي تمويل وعقيدة دولة ـ أي السعودية ـ لأيديولوجية متطرفة تهيء الارضيات المناسبة للتجنيد، ودعم البنية التحتية والتمويل الضروري للإرهابيين الدوليين في الوقت الحاضر).

ويعلّق الكاتب بأن المسؤولين في الادارة الأميركية قد تحاشوا القول بأن السعودية، كحليف مهم بالنسبة للولايات المتحدة، هي المصدر الرئيسي في العالم لتمويل الإرهاب، كما ورد في شهادة القنصل العام في وزارة الخزينة ديفيد أوفهاوسر. وكان الأخير قد ذكر بأن (هناك طرقاً عديدة لإثبات أن السعودية هي مركز تمويل شبكة قاعدة أسامة بن لادن وحركات إرهابية أخرى). ويعلّق أوفهاوسر قائلاً: (نحن لسنا في حرب مع العقيدة، أو مع مذهب معيّن، ولكن الاسلام في هيئة حركة وهابية غير متسامحة ومتشددة يمثل عاملاً هاماً جداً يجب أن يؤخذ في الاعتبار حين تتم مناقشة تمويل الارهاب). يضيف أوفهاوسر قائلاً: (أن التمويل الهائل غير الخاضع للمراقبة من قبل السعوديين بهدف بث وجهة النظر الوهابية في العالم يعتبر مركّباً قابل للاشتعال حين يختلط بتعاليم دينية في آلاف المدارس الاسلامية التي ترفض التعددية وتصنّف غير المؤمنين بمبدئها كأعداء). ويعلق: (إن هذا أمراً يجب التعامل معه).

ينقل كاتب المقالة بأن المسؤولين في السفارة السعودية رفضوا طلب التعليق على جلسة الاستماع، وكان هؤلاء والمدافعون عنهم يقولون في السابق بأن انتقادات الوهابية تظهر نزعة مناوئة للاسلام وتسعى الى تخريب التحالف السعودي ـ الأميركي.

أوفهاوسر: التمويل الهائل لبث الوهابية في العالم مركّب قابل للاشتعال حين يختلط بتعاليم دينية ترفض التعددية وتصنف الآخرين كأعداء

المسؤولون السعوديون يعارضون إستعمال مصطلح الوهابية لوصف وجهة نظرهم الدينية، مفضّلين بدلاً عن ذلك مصطلح السلفية.

الشهود المشاركون في جلسة الاستماع لم يقدّموا أية تفاصيل حول عمليات التمويل التي تقوم بها المؤسسة الدينية السعودية حول العالم، وهي مشكلة كانت تحظى بإهتمام نقاد الوهابية لسنوات طويلة، جزئياً بسبب السريّة التقليدية للسعوديين والتي تحيط بشؤونهم الخاصة.

اليكس أليكسيف، الخبير في حركات التطرف والزميل في مركز السياسة الأمنية، ذكر أسماء شخصيات في الحكومة السعودية، كما ذكر بأن هناك تقارير تظهر بأنه خلال الفترة ما بين ١٩٧٥ و ٢٠٠٢ أنفقت الحكومة السعودية ٧٠ مليار دولاراً كمشاريع دعم حول العالم. ويقول بأنه من غير الواضح ما اذا كان هذا المبلغ يشتمل على المبالغ الضخمة التي تقدّم كتبرعات خاصة تتقدم بها المؤسسات السعودية المجازة. ويذكر أليكسيف بأن حجم الجمعيات الخيرية هائل، إستناداً الى تقارير صادرة عن واحدة من هذه الجمعيات مثل مؤسسة الحرمين، حيث تظهر هذه التقارير بأن المؤسسة تطبع ١٣ مليون كتاباً إسلامياً، وترسل ٣٠٠٠ مبلّغاً وتموّل ١١٠٠ مسجداً ومدرسة ومركزاً سنوياً. وتحدث أوفهاوسر أيضاً عن نشاطات مؤسسة الحرمين قائلاً بأنه بعد التفجيرات المتزامنة الأخيرة لعدد من المباني السكنية في السعودية والتي قتلت ٣٤ شخصاً، من بينهم ثمانية أميركيين، قام المسؤولون السعوديون بإغلاق عشرة مكاتب لجمعيات خيرية حول العالم. وقد تم التخلص من الهيئة الإدارية لمؤسسة الحرمين كما تم اعتقال عدد بارز من محصّلي التبرعات الأساسيين.

المسؤولون السعوديون كانوا مترددين لشهور في إتخاذ إجراءات صارمة ضد مؤسسة الحرمين، جزئياً بسبب نفوذها في الدوائر العليا للمجتمع السعودي على حد قول مسؤولين أميركيين بصورة سرية. ويستدرك أوفهاوسر قائلاً بأنه منذ التفجيرات الانتحارية في ١٢ مايو الماضي في الرياض، فإن المسؤولين السعوديين عملوا بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة من أجل التشديد على الراديكاليين الاسلاميين.

المعتنق للاسلام، ستيفن شوارتز ومؤلف كتاب (The Two Faces of Islam) حذّر من إنتشار الوهابية وقال بأن السعوديين أنشأوا ـ ومازالوا يموّلون ـ المئات من المساجد والمراكز في هذا البلد ـ الولايات المتحدة، وهكذا تمويل بعض المنظمات الاسلامية الكبرى الناشطة داخل أميركا. ويدير السعوديون أيضاً ـ حسب شوارتز عمليات تدريب وتعيين كثير من الأئمة.

ويتفق كثير من المشاركين في جلسة الاستماع على أن (الحضور الوهابي في الولايات المتحدة يعد إنذاراً، وينطوي على نتائج مضرّة وبعيدة المدى لمساجد ومدارس وسجون بلدنا وحتى مؤسستنا العسكرية) حسب شوارتز، حيث أن عدداً من المبلّغين يخضعون تحت تأثير هذه الحركة حسب النائب الديمقراطي عن ولاية نيويورك شارلز سكومر.

السعودية في مرحلة ما بعد العراق

خيار إصلاحي مؤجل، وإعادة النظر في أسس الشرعية

منذ قيامها عام ١٩٣٢، سعت المملكة السعودية للسيطرة على السكان غير المتجانسين في هذا البلد والذين ينتمون الى مناطق وقبائل وأيديولوجيات دينية مختلفة على أساس ثلاث محاور:

الأول: المحور النجدي / السعودي / الوهابي. فالنظام في السعودية يمكن فهمه على أنه تحالف بين السلطة السياسية لآل سعود والسلطة الدينية للوهابيين. وكل منهما يوفر شرعية للآخر.

الثاني: الثروة النفطية والرعاية: فمداخيل النفط تشكل الجزء الأكبر من ثروة البلاد، بحيث كانت شرعية النظام الاقتصادية قائمة على نظام مشخصن من الرعاية. فمجموعات قبلية ومناطقية تم استقطابهم داخل علاقة تبعية وولاء عبر الرعاية التي تقدّمها العائلة المالكة. إيرادات النفط وزعت بصورة واسعة بين السكان عبر سلاسل من علاقات الاستزبان والتي تربط أطراف المجتمع السعودي بالأمراء الحاكمين، وذلك من خلال التوظيف في الجهاز البيروقراطي وضخ رأس المال في الدورة الإقتصادية السعودية.

الثالث: التحالف السعودي ـ الأميركي: فهذا التحالف وفر حماية داخلية وخارجية للنظام السعودي، في مقابل حصول الولايات المتحدة على منفذ آمن وطويل المدى الى منابع النفط. وبهذا عُدّت السعودية قوة استقرار داخل أوبك واللاعب المهيمن في دول مجلس التعاون الخليجي.

بيد أن العقد الأخير أو نحو ذلك، شهد اضطراباً في تلك المحاور بصورة إفرادية، وهذا التبدّل يبدو أنه سيستمر، وسنحاول هنا تحليل هذه المحاور في ضوء المتغيرات المحلية (العامل الديني، الأزمة الاقتصادية، والاضطرابات الأمنية) والمتغيرات الاقليمية وبخاصة سقوط نظام صدام حسين.

١ـ التغوّل الوهابي: فالعمود الوهابي للنظام السعودي قد أصبح أشد بأساً وقوة منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، الأمر الذي إضطر العائلة المالكة لتقديم تنازلات عديدة للمؤسسة الدينية. فالأخيرة ومنظماتها المتنوعة مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وموظفيها، المطاوعة، ووزارة الحج، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف وغيرها إكتسبت نفوذاً أكبر، وهذا واضح بخاصة في مجال التعليم. في المقابل، فإن الاحتجاج في اللغة الوهابية أصبح يحمل تهديداً للنظام السعودي. التساؤلات حول الشرعية السياسية والأخلاقية لآل سعود كحكام

> **قد تشهد المملكة انحلالاً لنظام الرعاية الإجتماعية بحيث يثير سخطاً وعنفاً وثورة دفينة**

للأمة بدأت تثار بصورة علنية من قبل السلفيين المتشددين. ويأخذ التعبير الخطير والواضح وجه المعارضة السلفية الراديكالية مثال أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة. فإبن لادن يستعمل اللغة الدينية من أجل التعبير عن رفض صريح لمشروعية آل سعود، في حين أن التوترات داخل التحالف الوهابي السعودي، منظوراً الى الصراعات المتصاعدة حول السيطرة على التعليم، والقضاء وحتى المجالات الاقتصادية، قد أخذت شكلاً تصاعدياً منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

يضاف الى ذلك، ثمة فريق داخل العائلة المالكة تحوّل الى جزء من السلفية المتطرفة ويدعمها بشكل مطلق، مما قد يؤدي الى إحداث شرخ عميق داخلها. وفي حقيقة الأمر، أن الصراع على السلطة بين آل سعود يستمد بعض مبرراته ويقترب بصورة أكيدة من عملية الردكلة الدينية، أي تنامي التطرف الديني كما تبدو في التصريحات المتضاربة التي يطلقها الأمير نايف والأمير عبد الله بخصوص الاصلاحات الاجتماعية المحلية، وتحرير التجارة، وملاحقة وإقفال منابع تمويل الإرهاب. وقد سكبت الحرب على العراق مزيداً من الوقود على التوترات المشتعلة في المحور الوهابي السعودي، فيما كانت الضغوط الأميركية متواصلة على آل سعود من أجل تخفيض سلطة النفوذ الوهابي.

وحين التفكير في تأثيرات الحرب على العراق، فإن من الضروري النظر الى ميزان القوى داخل هذا التحالف (الوهابي / السعودي) والنظر أيضاً وبنفس القدر الى ما هي التأثيرات التي ستحدثها الشروخات في هذا المحور والمحاور الأخرى في العلاقة بين القصر والشارع. وبصورة خاصة، كيف سيتم الحفاظ على النظام العام أو كيف سيتم إحتواء اللانظام في مواجهة الخلافات داخل العائلة المالكة وبين تلك الأعمدة الثلاثة المذكورة سابقاً؟ وماهي الأحداث التي ستسهم في إطلاق إرادة الاحتجاج لدى الناس؟ وكيف سيكون شكل الاحتجاج هذا؟ فهل سيكون على هيئة أعمال عفوية من الشارع، او أنها ستأخذ شكلاً منظماً من داخل أحد الأعمدة الثلاثة تلك؟ واذا كان الثاني، فهل سيشهد التحالف غدر وخيانة أحد طرفيه؟

المشهد كما يبدو في الوقت الراهن يحمل نذر تصاعد الاحتجاج الداخلي وبوتائر متسارعة، فالمظاهرات التي تعتبر غير شرعية من قبل المؤسستين السياسية والدينية قد تقع، وهكذا الحال بالنسبة لأعمال العنف ضد الأهداف

الغربية من قبل السلفيين المتشددين، وقد يتطور الأمر الى ثورة عامة أيضاً.

لقد استعمل آل سعود القمع، والشرعنة الدينية، والرعاية من أجل الحفاظ على حكمهم، ولكن هذه الأدوات فقدت تأثيرها الى حد كبير منذ اندلاع الحرب على العراق وما بعدها، فواحدة من الطرق التي تحافظ فيها العائلة المالكة على السلطة هي الظهور والتظاهر بالقوة، ذلك أن النظام السعودي قد يحقق وجوده من خلال ترميز قوته أمام الناس. الا أن هذه القوة أخذت في التهاوي والتهافت ففقدت الكثير من زخمها خلال الأعوام القليلة الماضية، في حين زادت الحرب على العراق النظام هشاشة وضعفاً اضافة الى ما سببته من تصديع لأسس استقرار السلطة مع بدء نهاية التحالف مع الولايات المتحدة، وهذا ما قد يشجّع الناس الذين يشككون في حق النظام في الحكم في مواصلة معارضتهم وزيادة احتجاجاتهم حين يبدأ الضعف بالظهور على آل سعود. الوضع الاقتصادي هو الآخر سيصبح أحد الاسباب للعنف الداخلي وسيكون له تأثير سلبي على الوضع الأمني.

من جهة ثانية، ساهمت الحرب في زيادة الوعي المذهبي والقبلي والمناطقي الكامن خاصة بين الحجازيين والشيعة، حيث يشعر هؤلاء بالاقصاء والغربة يعززه توصيف الوهابيين لهم بالكفر والهرطقة. كلاهما ـ الحجازيون والشيعة ـ أصبحا أكثر جرأة في استثمار سخطهم ضد الحكم، كما ظهر بوضوح في عريضة الشيعة الى ولي العهد قبل عدة أشهر، كما أنه قد يحيي المزاعم القائلة بأن الشيعة والحجازيين يسعون الى الحكم الذاتي والاستقلال عن السلطة السعودية. وفي حال حصل الشيعة في العراق على الحكم، فإن ذلك سيدفع الشيعة السعوديين للمطالبة بحقوقهم السياسية والدينية والإعتراف بخصائصهم المجتمعية.

ثمة فكرة راجت قبل الحرب على العراق بقليل لم تفقد صلاحيتها بعد. هذه الفكرة تفيد بأن نجاح الولايات المتحدة في تغيير النظام في العراق، قد يساهم في تخصيب النزعات الانفصالية داخل السعودية، وقد يشجّع الولايات المتحدة على تقسيمها الى دويلات تكون إحداها في المنطقة الشرقية الغنية بالبترول وذات الأغلبية الشيعية، وأخرى في منطقة الحجاز وتحديداً مكة المكرمة والمدينة المنورة والتي كانت محكومة سابقاً من قبل الهاشميين.



أميركا والسعودية: هل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟

٢ـ التدهور الاقتصادي: نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي بدأ منتصف الثمانينيات، فإن صعوبات متزايدة في الحفاظ على نظام الرعاية والخدمات الإجتماعية عبّرت عن نفسها في تهاوي نظام الرفاه والتوظيف والأمن. صحيح أن الحرب على العراق قد أدّت الى توقف ضخ نفطه وهذا من شأنه أن يخدم السعودية، في المدى القريب، بأن تقوم بالاستحواذ على حصة العراق وبالتالي زيادة مداخيلها، ومن ثم استعمال تلك المداخيل في إحياء أو ترميم شبكة الرعاية. ولذا فإنه في المدى المتوسط، فإن أسعار النفط المرتفعة ستشجّع قدرة النظام على شراء السخط الأقليمي والشعبي، وهذا صحيح بحسب سيناريو يقول بأنه بالرغم من أن الأسعار النفطية العالية ستزيل الضغط عن نظام

العلاقات الأميركية السعودية وصلت الى مرحلة القطيعة ولن تعود الى وهجها بدون إصلاحات جذرية محليّة

الحماية من خلال تسديد بعض الديون والسماح لآل سعود باسترضاء القبائل من خلال استئناف نظام الشرهات لهم، فإن المكاسب من كل ذلك ستكون مؤقتة ولن تحقق ضماناً بتنمية طويلة الأجل وأمناً، ولا سيما في ظل غياب مستمر لبرنامج إستثمار إقتصادي وتنوّع في مصادر الدخل.

وعلى المستوى الدولي، فإن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن تؤدي الى إنهيار سوق البورصة العالمية، وسيكون ذلك كارثياً على الغرب والولايات المتحدة، وسيؤدي ذلك الى توترات مع السعودية. فالكيفية التي ستدير بها السعودية إحتياطيها النفطي، وانتاجاها ونفوذها داخل أوبك ستلعب دوراً حيوياً في تحديد نتائج هذا السيناريو. ولكن بصرف النظر عن ذلك، فإن مصداقية أميركا مع النظام السعودي تبدو أنها قد تضررت بصورة كبيرة بسبب الحرب وصدمة الاسعار النفطية. وهذا يستدعي الاتجاه المعادي للولايات المتحدة الذي ظهر خلال المقاطعة النفطية في السبعينيات، بالرغم من حقيقة أن ثروة هائلة كانت تصل الى السعودية.

على أية حال، ففي المدى الطويل، فبعد عام ٢٠٠٤ وفيما يعود تدفق النفط العراقي الى الاسواق، فإن السعودية ستجد نفسها في منافسة خطيرة مع جيرانها. وأن رفع الحظر على النفط العراقي وتدفقه الى السوق الدولية سيؤدي الى استعادة العراق لحصته في السوق، الى الحد الذي يكون على حساب السعودية. وسيكون هناك فائض في سوق النفط، وسيؤدي ذلك الى سقوط الأسعار، وسيكون على السعودية تخفيض انتاجها والعمل مع أوبك للتنسيق من أجل إستقرار أسعار سوق النفط. كما أن استئناف نفط فنزويلا، ونفط آسيا الوسطى المتدفق عبر القوقاز ولاحقاً عبر أنابيب أفغانستان، وهكذا زيادة الانتاج النفطي الروسي، كلها مجتمعة ستضيف بعداً آخر الى التهميش النسبي للنفط السعودي. فالمزيد من الضخ الى السوق يعني القليل من المركزية والسيطرة بالنسبة للسعودية. وهذا الانهيار النسبي من غير المحتمل الهروب منه أو معالجته.

سيطرة الولايات المتحدة على العراق تشكل ضرراً كبيراً على السعودية والسبب في ذلك أن إعادة الإعمار الأميركية للعراق سيؤدي الى خلق حليف علماني والذي سيتولى بناء الهيمنة والقيادة الاقليمية.

فالعراق سيصبح مصدر الإهتمام الرئيسي للتجارة الدولية، والاستثمار والتكامل الأميركي الخارجي في إقتصاد عالمي.

لقد أدى التغيير في العراق الى مزيد من الدور الأميركي في المنطقة ومزيد من الاعتماد الاقليمي على الولايات المتحدة. وبحسب أحد القطريين (لا تستطيع السعودية بعد الآن حمايتنا) فهم يحتاجون الى مظلة جديدة، في منطقة ما بعد الحرب، وتلك المظلة يمكن توفيرها من قبل الولايات المتحدة.

٣. تخلخل التحالف الاستراتيجي السعودي ـ الأميركي: فبعد نصف قرن من العلاقات المميَّزة من المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة والتي دعَمت موقع السعودية في المنطقة، فإن تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ثم الحرب على العراق قد ضاعفت من الانكسار الداخلي والهزال الخارجي الذي جعل السعودية عرضة للهجوم من مختلف الجهات والأطراف. السعودية كانت ومازالت تخشى أن تكون (الهدف الثاني) بعد العراق، سيما مع استمرار وتيرة التدهور في العلاقات بين الطرفين، بدأ من رفض منح القوات الأميركية تسهيلات عسكرية على أراضيها، ثم في الموقف السعودي المناوىء للإحتلال العسكري للعراق، وبعد ذلك في انتقال القوات الجوية الأميركية الى قطر، فهذه العلاقة تسير الى نقطة القطيعة.

وبالرغم من أن السعودية ليست مصنَّفة ضمن (محور الشر)، فإن صانعي السياسة الأميركية ينظرون الى هذا البلد باعتباره (نواة الإرهاب). فشبكة القاعدة الارهابية ينظر اليها باعتبارها نتاجاً مباشراً للتعاليم الوهابية. وقد أدرك السعوديون بأن طلبات الأميركيين لاحتواء الارهاب سيستمر قبل الحرب على العراق وبعدها، وبخاصة (تمويل الحرب) على الإرهاب.. هذه الطلبات تهدف الى إغلاق ومراقبة الشبكة العالمية من الجمعيات الخيرية المدعومة من قبل مواطنين سعوديين، بما في ذلك تلك المموّلة والمدارة من قبل أعضاء في العائلة المالكة. فالطلبات الأميركية بتقليص السلطة السياسية والنفوذ التي يحظى بها المتطرفون الوهابيون ستستمر، ولا يبدو أن ضغوط إدارة بوش ستتخفف بمرور الوقت. في الحقيقة، قد تشتد هذه الضغوط حين يتقدم الرئيس بوش لانتخابات عام ٢٠٠٤. وحالياً، هناك أعضاء قياديون في الحزب الديمقراطي ناقمون على السياسات السعودية أكثر من شخصيات الادارة الأميركية الجمهورية الحالية، ويعتبرون إدارة بوش متساهلة حين تركت عائلة ابن لادن تغادر أميركا بعد يومين من الهجمات الإرهابية قبل أن يتم إخضاعها للاستجواب من قبل هيئة التحقيقات الفيدرالية (إف بي آي). فتقارب شخصيات قيادية في إدارة بوش، عبر روابطهم من خلال صناعة النفط، بالسعودية، سيتم استغلاله من قبل الديمقراطيين للتحريض على الجمهوريين خلال الانتخابات القادمة.

أكثر من ذلك، أن كلاً من الديمقراطيين والجمهوريين يبدون نواياهم في تعميق التدخل الأميركي في الشؤون المحلية السعودية. وهناك غالباً عقيدة عامة في أميركا تفيد بأن تقييد نفوذ المؤسسة الدينية الوهابية والتقدّم نحو الديمقراطية خياران يجب الدفع بهما وتشجيعهما إذا ما أريد للسعودية ألا تكون مفرخة تلد فيها نماذج أخرى من بن لادن. ولكن أي سعودي يحاول علمنة الدولة قد يتعرض لرد فعل، فيما يمكن للنظام أن يصبح أكثر عرضة للاتهامات بأنه عميل يريد أن تكون البلاد مجرد محمية أميركية. والسبب في إصرار الحكومة السعودية على أن يكون للوهابية دورها بسيط: فليس هناك ماهو متوفر في اليد لاستبدال مصدر المشروعية التي يوّفرها الوهابيون.

وبقطع النظر عن أي أوضاع أخرى إقليمية أو دولية، فإن المشكلة الواسعة للارهاب لن يتم حلها طالما أن مصادر الميليشائية الاسلامية بقيت غير معرّفة وواضحة. السعودية، كما يظهر، محاصرة بتفكيرها الرجعي الى جانب الحصار الذي تفرضه على المجتمع والدولة القوة الوهابية السلفية المحافظة المعيقة للتطور الديمقراطي والتحديثي في المجتمع السعودي. إن علاقات السعودية مع جيرانها المباشرين من الدول الصغيرة وهكذا مع القوة العظمى في العالم تعتبر خاسرة، حيث فقدت هذه العلاقات حيويتها بسبب التحجر الداخلي للسعودية.

للوصول الى خلاصة مما سبق يمكن القول بأن الوزن الإقليمي والسياسي والاقتصادي للسعودية سيتقلص (كما أن



أبن لادن: قضى على دولتين، وبقت السعودية!

نفوذها داخل الأويك سينهار بصورة حادة). وأن علاقات النظام السعودي بالولايات المتحدة في فترة ما بعد صدام ستكون معتمدة على إصلاحات إقتصادية جوهرية وازالة السلطة الوهابية. وفي غياب نمو اقتصادي مع فقدان السيطرة على الرأي العام الذي بات يغذّى الآن من قبل تلفزيونات عربية فضائية (غير سعودية) وهكذا الانترنت، فإن سياسة النظام السعودي في السيطرة عبر القمع والقهر لا يمكن لها أن تستقيم لفترة أطول. فالسخط الداخلي والغضب سيكون منصباً على المؤسسة الحاكم في نجد، وقد يكون أكثر منه على الولايات المتحدة.

إن فشل الاصلاح قد يكون أشد خطراً اذا واجه نظام تسلطي مطالب غير قابلة للاسترضاء من قوى خارجية أكبر منه وهكذا الحال بشأن التذمر الإقتصادي المتنامي. ولذا فإن الإصلاح في المملكة سيكون صعباً ومحفوفاً بالخطر، ولكن الخطر الأعظم هو في انكار الضغوط الداخلية والخارجية والبقاء في حالة سكون على أمل اختفائها. وفيما لا يبدو أن الضغوط الأميركية ستخفف فضلاً عن أن تزول، فإن إسراع الحكومة بالتجاوب مع المطالب الشعبية بالاصلاح السياسي سيساعدها على مواجهة المتغيرات المتسارعة المؤثرة في الشرق الأوسط في الفترة القادمة. ثم إنه لا يحتمل أن يشهد الترابط العضوي الوهابي السعودي أي برنامج اصلاحي ضمن الاصلاحات الحالية، ولكنه من غير المحتمل أن يحتفظ بشكله وتماسكه دون أن يشهد إصلاحاً.

فيما يلي نص العريضة التي تقدم بها وفد من الإسماعيليين لولي العهد في ٢٨ يونيو الماضي، وقد وقع العريضة نحو ١١٨٠ شخصاً، بينهم عدد من النساء. وكان من بين الذين التقوا ولي العهد لتقديم العريضة كل من: الشيخ مسفر بن عنكيص اليامي، والشيخ مسعود بن مهدي الهمداني، وأحمد بن تركي الصعب اليامي، ومهدي بن ذيب اليامي، والدكتور محمد بن مصلح الهمداني، والعقيد المتقاعد علي بن محمد اليامي.

الوطن للجميع و الجميع للوطن

(رؤية ومشاركة)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد القهار، العزيز الغفار الذي لا تخفى عليه الأسرار، ولا تدركه الأبصار، مكرِّم الأخيار ومهين الأشرار، ذي المجد والسنا والفضل والعطاء، نحمده في السراء والضراء، وفي الشدة والرخاء على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، ونشهد أن لا إله إلا هو قائما بالقسط عدلا في الحكم رؤوفا بالعباد وأن محمدا عبده ورسوله صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الأخيار وسلم تسليما كثيرا.

صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد ن رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله

إنطلاقا من إيمانٍ عميقٍ ووعي ثاقب ووطنية صادقة، ولأن أمن الوطن، وعزته، وحماية وحدته، مسئوليتنا جميعا قيادة وشعبا، فإننا أهالي منطقة نجران نقف صفا واحدا، ويدا واحده، شبابا وشيوخا، نساءا وأطفالا، ونعلن عن تضامننا مع وطننا وقيادته الحكيمة في مواجهة الأخطار والتحديات، وندين العنف والتخريب والإرهاب بكافة أشكاله.

ولثقتنا بسعة صدر سموكم، ورعايتكم لوجهات النظر الوطنية الغيورة التي تستهدف ما من شأنه رفعة هذا البلد ورقيّه، فإننا نعرض أمام سموكم الكريم، هموماً أرّقت مضاجع المخلصين من أبناء الوطن، وتطلعاتهم المستقبلية لما يخدم الوطن والمواطن.

كما أننا نقدر استقبال سموكم الكريم للنخب الواعية الغيورة على مصالح هذا الوطن، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على رغبتكم الصادقة بالخروج بهذا الوطن ومواطنيه إلى ما فيه خير للجميع، كما نقف احتراماً لتبنيكم كلمة خادم الحرمين الشريفين كوثيقة عمل لمجلس الوزراء، وما تطرق له سموكم الكريم في كلمتكم أمام المؤتمر الوطني للحوار الفكري وما خلص إليه من توصيات وإدراك بأن الاختلاف والتنوع الفكري وتعدد المذاهب واقع مشاهد في حياتنا وطبيعة من طبائع البشر، وأيضا ما أعلنه سموكم من أن هناك لجان عليا لمراجعة أوضاع المواطنين على مختلف مذاهبهم وطوائفهم.

في هذا السياق وبين يدي تلك اللجان المرتقبة نبدأ بتعريف أنفسنا بأننا جزء من هذا الوطن نشكل أحد طوائفه ومذاهبه المختلفة؛ نؤمن بالله ربا، وبمحمد نبيا ورسولا، وبالإسلام دينا، ونعتبر اختلافنا مكونا من مكونات نسيج هذا الوطن المعطاء، لا يسبب خلافا بقدر ما يكون وحدة واحده ورمزا بارزا على توحد إنسان هذه الأرض وتسامحه، يعنينا ما يعني سوانا من شئون وجودنا وحوائجنا التي من أهمها إرادتنا أن نكون سعداء في كيانٍ متماسك من المواطنين المخلصين الذين لا يحيفون على من يبغضون، ولا يأثمون فيمن يحبون؛ يعملون معا لتحقيق أمنهم من الجوع والخوف، منطلقين مما تحتمه تعاليم الدين الحنيف المستندة إلى المبادئ العميقة الثابتة الأصول والواضحة المعالم، التي تنظر إلى الحياة على أنها ميدانا للتعاون وليس للتناحر، ونرى أن أصل التكاتف هو تقدير الاختلافات وإحترامها والتشييد على نقاط القوة، والتعويض عن نقاط الضعف. وتنظر إلى أن كافة المواطنين على مختلف مذاهبهم وطوائفهم يؤلفون وحدة إنسانية تامة الشروط: مصالحها واحدة، وقضاياها واحدة، وغاياتها واحدة، وكذلك آلامها وأفراحها، يجب أن تستفيد من أخطاء الماضي وأن تسير مع الحاضر نحو غد أفضل وأعدل وأجمل.

نحن في الحقيقة لا نعاني من الأنظمة المكتوبة، ولا من المواقف المعلنة، لكننا نعاني من الممارسات التي تتبناها مجموعة من الأشخاص المدفوعين بدوافع معينة اغلبها مادية إلى القضاء على غيرهم بهوس بغيض لا يتجاوز في واقعة أشياء شكليه ومظهرية وغير جوهرية، يدعون إلى التفرقة بين المواطنين تحت ستار ديني وهم في حقيقتهم ليسوا إلا تجارا، تقوم تجارتهم ومكاسبهم على ما أسموه بدعوة عاشوا بمغانمها والتمصلح بها ردحا من الزمن، ثم لا تلبث أن تتكشف ثم تضمحل وتزول. أما نحن فلنا خصوصيتنا التي لا تتنافى مع الإطار العام ولا تتعارض مع مصالحه ولا أصوله؛ وفي منظورها الواسع ترى أن الإنسان أخو الإنسان في النسب ونظيره في الخلق، وأنه حر في كل حالاته إلا أن يفسد في الأرض أو يتعدى على أحد.

من هذا المنطلق، فأننا نتفق أن عملية الإصلاح والتطوير في بلادنا يجب أن تراعي معالجة الحالة الطائفية والتي ينظر إليها كمسئولية وطنية شاملة يشارك في معالجتها جميع أبناء الوطن، ونرفع لمقامكم الكريم رؤيتنا ومشاركتنا في طرح هموم الأمة والحلول المقترحة لحل مشاكلها.

أولا: وحدة المصير وضرورة وحدة الصف

أن ما تحقق من وحدة مملكتنا الرشيدة قد أنتج كثيرا من المكتسبات

وثيقة

أهمها وحدة المصير والإنسان، وخلق كثيرا من التحديات التي تستوجب وقوف الجميع صفا واحدا لنبذ الفرقة ومحاربة الشر بكل أشكاله.

حقيقة فهذا البلد ـ ككل بلد ـ فيه فئات شتى متنوعة في إنتساباتها الإقليمية والقبلية والمذهبية، وفي داخل كل واحدة من هذه المصنفات تظهر تمايزات فرعية تعكس صورة المجتمع وتبايناته، وتترجم طيف التشكيلات الاجتماعية ذات الخصائص التاريخية والعرقية واللغوية والعقدية، ومن أعظم المخاطر أن تتسع دائرة الانشقاق في المجتمع، وأن يجد الناس أنفسهم في مواقف متقابلة يتداخل فيها الجانب الشرعي بالقبلي بالمناطقي بالشخصي، وهذه هي الفتنة بعينها: قال عز وجل (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ).

ونظراً للدور القيادي الفاعل والمؤثر الذي تلعبه المملكة العربية السعودية منذ قيامها، وبما تحمله من مسئوليه تتطلب منها أن تقوم بدور حيال القضاء على التوجهات المذهبية المتعصبة، وعدم غض الطرف عن بعض السلوكيات الخاطئة لتلك التوجهات والأفكار، فلا بد من لحظة تفكر مدركه واتخاذ إجراءات عمليه واضحة وجليّة، واعتماد سياسة وطنية تقوم على التسامح والاعتراف بالتعددية، وتأكيد احترام الإنسان وحفظ حقوقه وحريته في مزاولة معتقده، وتزيل هذا الالتباس، ليبرز الوجه الحقيقي والمشرق لبلادنا كقبلة لجميع المسلمين، وراعية للتضامن الإسلامي، ليزداد تلاحم وترابط شرائح المجتمع بكل فئاته بعضها ببعض.

مرئياتنا لتحقيق ذلك:

أ ـ تفعيل ما ورد بالمادة (١٢) من النظام الأساسي للحكم والتي تنص على أن (تعزيز الوحدة الوطنية واجب) وأن تمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والانقسام.

ب ـ التصدّي بحزم لمن يثير النعرات والتعصب المذهبي والإقليمي ولمن يسعى لتشويه سمعة بلادنا وإظهارها كطرف في النزاع أو الزج بمجتمعها إلى بؤرة الصراعات.

ج ـ توجيه جميع منسوبي الدولة بدون استثناء بإنفاذ توجيهات ولاة الأمر برفض كل أشكال التطرف أو التعصب.

ثانيا: وحدة الوطن

تمر المنطقة والعالم اليوم بتطورات وتحولات وضغوط ولا بد في مواجهة هذه الضغوط من التأكيد على الوحدة الوطنية، وتعزيزها وتفعيلها على المستوى العملي، بما يضمن حماية الجبهة الداخلية وصلابتها. وبما أن الوطن هو الهوية المشتركة وله الولاء المشترك العام الشامل من كل فئات المجتمع بجميع أشكاله الطائفية والفكرية، فيجب أن تسعى الدولة بأن يصبح الإندماج بين فئاته حقيقة وواقعاً حتمياً، مما يحقق إشاعة التسامح، وحفظ السلام والأمن بشكل حقيقي، ويحقق مكاسب عادلة متساوية، ويبرز هوية الحكومة في شكلها الحقيقي كدولة راعية للتسامح والإخاء دون تلطيخ صورتها بالإرهاب ثم جعل ذلك حجه وذريعة للتدخل في شئون البلاد.

صاحب السمو الملكي:

إن أهالي نجران هم جزء من كيان هذا الوطن الغالي منذ تأسيسه على يد المغفور له الملك عبد العزيز طيب الله ثراه، بادروا إلى الولاء والمناصرة مخلصين بما تعنيه كلمة الإخلاص ولا يرون في ذلك تعارضا ولا مضرّة بأحد، وتاريخهم يشهد أن تلك النظرة الضيقة التي ترى أن من خالف الحاكم في مذهبه لا يكون مخلصا له، هي نظرة خاطئة متعصبة لا تعتمد على الدليل ولا الواقع ولا توافق المنطق.. ومن هذا المنطلق فهم جميعا يتطلعون إلى العدل والأمن والمساواة والاستقرار، و يتطلعون أيضا إلى مساواتهم مع بقية المواطنين، ومساواة منطقتهم ببقية مناطق المملكة، وذلك من خلال إتاحة الفرص أمامهم لخدمة وطنهم في مختلف الميادين والمجالات، حيث لا تزال مستويات ومرافق عديدة من أجهزة الدولة ووظائفها تستثني المواطنين من الأقليات من العمل فيها كالمجال العسكري والأمني والدبلوماسي، وتحرم المرأة منهم من تقلد مناصب إدارية، كما هو الحال في إدارة تعليم البنات بوزارة التربية والتعليم.

كما أننا نتطلع أيضا إلى فتح جامعه متكاملة تضم جميع التخصصات وفتح المعاهد والكليات المتخصصة في منطقه تضم اكثر من سبعمائة ألف مواطن ولا يوجد بها أي من ذلك، وذلك لون من ألوان التمييز الطائفي الذي لا تقرّه الشريعة الإسلامية ولا المواثيق الإنسانية، ويشكل حرماننا لأبناء منطقة نجران من حق المواطنة الطبيعي، كما هو حرمان للوطن من الاستفادة من طاقات أبنائه وكفاءاتهم، كما يؤدي إلى الإحباط والألم عدم تمتع الكفاءات بتكافؤ الفرص مع أمثالها التي تشق طريقها إلى مختلف المواقع والمناصب في الدولة، حيث يهمّش هؤلاء بسبب انتمائهم المذهبي.

ولمعالجة هذا الأمر نأمل ما يلي:

أ ـ ترسيخ مفهوم وحدة وطنية مبنية على أسس صحيحه ممثلة في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والثقافية).

ب ـ إقرار تكافؤ الفرص في كل المجالات والمناصب دون استثناء مما يحول دون حرمان الكفاءات والعقول الفاعلة من خدمة وطنهم لأسباب مذهبية أو إقليمية أو قبلية.

ج ـ وقف الإجراءات التعسفية التي لا تستند على مسوغ نظامي كالمنع من السفر والمداهمة العشوائية للممتلكات والتجاوزات الأمنية والإدارية الغير مبررة والتي تندرج تحت ذريعة استتباب الأمن ولكنها في الأصل عقائدية.

د ـ توزيع برامج التنمية بين المناطق والقضاء على الفساد الإداري ومعالجة ضعف أداء الأجهزة الحكومية، والقضاء على الفقر والجهل والبطالة، وضمان حرية التعبير وفق الضوابط الشرعية والنظامية.

ثالثا: أمن المواطن وسلامته

إن أمن الوطن وسلامته أمانة في عنق المواطن والمسئول، ولا يجوز اعتقال المواطن وسجنه دون مسوغ شرعي أو نظامي، لأسباب عقائدية أو فكرية.

ولتحقيق ذلك نرى ما يلي :

أ ـ منح سجناء القضايا العقائدية والفكرية عفوا ساميا شاملا ومن ضمنهم سجناء أهالي منطقة نجران، وفي هذا ما يحفظ للمواطن كرامته ويعيد الاطمئنان والاستقرار الأسري ويعمل على لم الشمل.

ب ـ إيقاف العقوبات الجماعية والأحكام الجائرة والتي لا تتناسب مع الفعل وتطبيق روح النظام.

صاحب السمو الملكي:

لقد عانينا طوال عقود من الزمن في منطقة نجران ولازلنا نعاني من تسلط الفكر التكفيري وممن يتبناه في أروقة الدوائر الحكومية، وهم ممن يتمتعون بنفوذ وظيفي قوي سخروه لنشر هذا الفكر المتطرف وأصبحوا جدارا حائلا بين المواطن وولي الأمر بحيث لا يصل إليكم أصوات مواطنيكم وهمومهم وان تحجب عن مواطنيكم أي قرارات أو حلول إيجابية لقضايا رفعت لسموكم ولكافة المسئولين، إلى درجة أن هناك فتاوى تحريضية كثيرة وكتب ونشرات قد طبعت ووزعت ولا تزال تطبع وتوزع ضد بعض الأقليات المذهبية.

ولو أخذنا كمثال المحاكم الكبرى والمستعجلة في العاصمة الرياض، وكذلك الضمان الاجتماعي، وإدارات التعليم والمالية، ووزارة الخدمة المدنية، كنموذج للمقارنة بين ما هو ممارس في تلك الجهات وما هو مكتوب في أنظمتها وتحديد نماذج من القضايا والأحكام في تلك المحاكم ومن ملفات الضعفاء في الضمان ومن العوائد السنوية في

المالية ومن مسميات الوظائف ومواقع شاغليها ونتائج الطلبة الأذكياء في الرياضيات والاجتماعيات والعلوم الدينية، ثم تطابق بين كل ذلك وما يماثله في منطقتنا، لتبين للجميع الفرق الهائل والمرعب في التطبيق بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، وذلك عبر تكوين لجنه تعنى بالبحث في هذا الخصوص عن الأسباب وطرق معالجتها وتقنينها والمساواة فيها، وقد يذهلهم وجود قضايا متطابقة تماما يحكم فيها بمعايير مختلفة، ليست تلك المعايير التي يحكم فيها بعدد من السنوات وآلاف المجلدات في منطقتنا، كما انه سيلاحظ وقد يستغرب وجود شخص بمؤهل علمي عالي ومرتبة لا تقل عن العاشرة أو ما يقاربها وبملف يخلو من أي مخالفة، يكدح تحت إدارة من هو أقل منه كفاءة.

في مواجهة هذا الواقع المرير، نأمل ما يلي:

أ- وضع حد لهذه التوجهات والممارسات المذهبية التعصبية، بدءا من مناهج التعليم، ووسائل الإعلام، وما يصدر عن المؤسسات الدينية الرسمية.

ب- اعتماد سياسة وطنية تثقيفية تحث على التسامح، والاعتراف بالمذاهب الإسلامية القائمة فعلا في البلاد، وتأكيد الحرية الدينية والفكرية وفقاً لمبدأ أن الاختلاف سنة كونية.

صاحب السمو الملكي:

مازالت منطقة نجران تعاني منذ عدة سنوات من مشكلة توطين المجنسين داخل المنطقة وتهجير أهل المنطقة الفعليين وراء وظائفهم إلى مختلف مناطق المملكة بحجة خدمة الوطن في أي مكان، والهدف هو تغيير التركيبة السكانية والاجتماعية في المنطقة.

إن هذه الضغوط والمضايقات تشكل عامل إثارة وإزعاج كبير للمواطنين في منطقة نجران، وانتقاص من حقوقهم الإنسانية والدينية والوطنية، كما تعطي الفرصة للأعداء لتشويه صورة بلادنا وسمعتها. والدولة مسئوله عن تنظيف البيت من الداخل والحد من نفوذ المتطرفين والمتعاطفين مع التيار المتعصب، والذين يعتبرون ظاهرة يجب الحذر منها والتعامل معها بحزم.

ومن أجل معالجة هذه الإشكاليات نرى ما يلي:

أ- إيقاف جميع أشكال التهجير والتوطين في المنطقة تحت أي مسمى أو شعار وإعادة كل من فصل أو نقل دون وجه حق إلى عمله في المنطقة إن أراد ذلك.

ب- التمثيل العادل لكفاءات أبناء منطقة نجران في المناصب العليا في البلاد كمجلس الوزراء ومجلس الشورى ووكلاء الوزارات والأجهزة العسكرية والأمنية والتمثيل الدبلوماسي ورفع نسبة مشاركتهم في مجالس المناطق وغيرها.

ج- إلغاء كافة القيود والمضايقات على الشعائر الدينية وممارستها، وضمان حرية الفكر والتعبير.

د- السماح للمواطنين دون استثناء بحقهم في التعليم الديني حسب مذاهبهم.

نعرب أخيرا عن ثقتنا في اهتمام قيادة البلاد بالتطوير والإصلاح لمعالجة النواقص والثغرات، فالكمال لله وحده، والمطلوب هو السعي وبذل الجهد، وهذا ما تتمتع به قيادة البلاد إن شاء الله.

حفظكم الله ورعاكم، وحمى الله بلادنا من كل مكروه، وأدام عليها نعمة الأمن والإيمان في ظل رعاية خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم والحكومة الموقرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نسخة لكل من: الأمير سلطان بن عبد العزيز، الأمير طلال بن عبد العزيز، الأمير نواف بن عبد العزيز، الأمير نايف بن عبد العزيز، الأمير سلمان بن عبد العزيز، الأمير أحمد بن عبد العزيز، الأمير سعود الفيصل، الأمير مشعل بن سعود بن عبد العزيز، الأمير عبد العزيز بن فهد.

سياسة (القطع المتناثرة) وغياب المنهج

كثيرة هي الإشارات والخطوات التي اتخذتها الحكومة السعودية في المجالات السياسية والإقتصادية. ولكنها في الغالب خطوات معزولة لم تستكمل، او توقفت وأصبحت بالتالي عديمة الفائدة أو نسيًا منسيًا.

هذه الإشارات تبدو وكأنها ردود فعل آنيّة ولم تتخذ صفة المنهج، بل هي (قطع متناثرة من القرارات) لا يجمعها خيط رفيع، وليست مدّعمة برؤية واضحة للمستقبل، أو بمنهج تنطلق منه نحو المستقبل، ولذلك فهي غالباً ما تُنسى ويتم تجاهلها، أو يجري تجاوزها.

سياسة القطع المتناثر هذه، تفيد كمسكن للألم، ولكنها تطلق شحنة من التوقعات عند الجمهور لا يمكن تحقيقها في غياب الإستراتيجية والمنهجية، وبالتالي ترتد على الحكومة بالمزيد من السخط، أو بالكثير من اليأس، فتفسّر أية خطوات لاحقة بأنها مجرد خداع ونفاق وتمويه. أيضاً فإن هذه السياسات تشبه الى حدّ بعيد ممارسة (التجربة والخطأ) وليست لبنة تبنى عليها أخرى، لأنها في الأصل لم توضع بشكل مدروس. وهذا يجعل من عملية الإصلاح العام عسيراً، حيث لا تعرف نقطة البداية ولا الى أين تقود.

كثيرون تفاءلوا حين أُعلنت الأنظمة الثلاثة في عام ١٩٩٣. ولكنها انتهت الى مأزق سياسي وأمني واجتماعي شامل. كانت مجرد خطوة تفافية وانتهى مفعولها الآني، فلم تغيّر شيئاً من واقع الحياة السياسية والإدارية في المملكة، رغم تشكيل مجلس الشورى ومجالس المناطق. ولذا أصبح من المتعذّر اليوم بعد انقطاع دام عشرة عوام أن يكون ما جرى تأسيساً لمستقبل سياسي حديث، فأصبحت الدعوات الشعبية تميل الى إلغاء الموجود وتطالب: بانتخاب المجلس، وبدستور جديد، وبنظام لا مركزي يلغي من الناحية العملية نظام المناطق. ولو كانت هناك خطة ومنهجاً واضحاً، لجرى التدرّج الى هذه النتيجة بشيء كبير من السلاسة واليسر.

ومن الأمثلة الأخرى، المجلس الإقتصادي الأعلى الذي أصبح في عداد الموتى، ومشروع الغاز، ومشروع مجلس العائلة المالكة، ومشروع إقراض السعوديين في سبيل سعودة سائقي الأجرة، ومشروع ملياري الدولار التي جمعت من المواطنين لتوفير الحواسب الآلية للمدارس، ومشروع تشجيع الموهوبين، ومشروع مكافحة الفقر، ومشروع تنقية المناهج، ومشروع ضبط حركة المال عبر الجمعيات الخيرية وغيرها.

معظم هذه المشاريع انتقلت الى اللحد، أو في طريقها، أو جرى لفلفتها بصورة أو بأخرى.

وفي الإصلاح السياسي، يستقبل ولي العهد الرموز الوطنية فيعد بالإصلاحات، بلا منهج في ذهنه، فيصبح مجرد فقاعات هواء. ثم يستقبل وفوداً أخرى فيأتي نتيجتها الحوار الفكري في الرياض، ثم الحوار السياسي في جدة، ولكن بدون أفق أبعد من عقد اللقاء. ومثل هذه الأمور تصيب المواطن باليأس، وتدفعه لنهج التطرف والعنف، وتزيد البلبلة في الشارع، وتضعف مصداقية الحكومة، وقد تفضي لزلزلة أركان الدولة.

المطلوب منهج واضح للإصلاح، نعرف مبتداه ونهايته، والخطوات التي ستتم في كافة المراحل، والمدة الزمنية التي يستغرقها. وهذا لن يكون بدون عقد حوار وطني شامل بين السلطة والنخب الإصلاحية، يتفق بشأنها على الإصلاحات وطريقة تنفيذها. بدون ذلك فإن سياسة القطع المتناثرة لن تفضي إلا لمزيد من الشوشرة والتأزم.

المملكة العربية المتحدة
مواطنون.. لا سعوديون

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقولٍ من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=18815

عندما تسأل ما هي جنسيتك، بماذا تجيب؟ المتعارف عليه هو أن الانتساب يكون للوطن. والوطن هو الأرض لا العائلة الحاكمة، ولا يوجد في العالم جنسية مواطنين تنسب للعائلة الحاكمة إلا في السعودية، فيجيب الرجل (أنا سعودي) نسبة إلى سعود جد آل سعود، وهذا فيه تبعية مطلقة ملازمة يومياً للمنتسب اليها.. وهذا الإنتساب مخالف شكلياً لكتاب الله وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد قال تعالى: (ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ)، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (ملعون من انتسب لغير أبيه).. فضلا عن أن الإنتساب الى العائلة المالكة يحمل صبغة العبودية التي تلازم صاحب هذه الجنسية نفسيا ومعنويا واجتماعياً إذا ما أراد الخصم النيل منه. أما إذا أراد المواطن أن ينسب نفسه الى الأرض وقال أنه: حجاري او نجدي أو حساوي أو عسيري.. الخ قامت الدنيا ولم تقعد واتهم بالمناطقية الجغرافية أو الانفصالية السياسية.

السؤال لماذا لا نطالب بتغير مسمى الجنسيّة، وننسب كل فرد إلى أرضه، لا الى العائلة التي تحكمه؟

* * *

العرب لا ينتسبون الى ارض بل الى جد لقبيلة او عشيرة. اما الانتماء السياسي لدولة ما فأمر آخر. ومن ناحية نسبة دولة الى اسم شخص فهذا موجود في دول كثيرة ومعاصرة بل وقارات مثل امريكا ودول مثل الفلبين وكولومبيا وبوليفيا والبوسنة وغيرها كثير مما لا يحضرني الآن.

* * *

بالله عليك، ماعلاقة هذه الآية، وهذا الحديث – إن كان صحيحاً – بالجنسية، والنظام البشري الجديد؟ كيف إستطعت إضفاء هذا الدليل، على هذه العلاقة الجديدة؟ وهل لك أن تأتينا ببينة تدعم بها هذه العلاقة، عن طريق التفسير الصحيح لهذه الآية خصوصاً؟ بالنسبة لي أفتخر أنني سعودي، وأحمل هذا الإسم ما حييت!

* * *

أنا شخصياً لا يشرفني أبداً أن أكون سعوديا، وأتمنى من كل قلبي أن ينتهي هذا الاستعباد الذي لا يمت للوطنية بصلة أبداً. أعتقد كذلك بأن هذا الشيء من أهم الأسباب التي جعلت المواطن السعودي أقل مواطن في العالم يشعر بالمواطنة، أو يكون لديه الحس الوطني. في جميع دول العالم ينسب المواطن إلى الرقعة الجغرافية التي ينتمي إليها، وليس إلى شخص. حتى المناطق والأقاليم في هذا البلد تم تجريدها من مسمياتها وأصبح يرمز لها بالاتجاهات: فهجر أو الأحساء مثلاً تسمى الشرقية، والحجاز تسمى الغربية، وعسير تسمى الجنوب، وكان خيراً لهم مثلاً لو سموها المملكة العربية المتحدة كما المملكة المتحدة، وعند السؤال عن الجنسية تقول أحسائي، أو حجازي أو عسيري أو نجدي وهكذا، كما يقول الإنجليزي أنا إنجليزي والأسكتلندي والويلزي والإيرلندي كذلك.

أما الكلام حول انتماء العرب القبلي فمردود، فمنذ الأزل والعرب ينسبون إلى أوطانهم، فكان يقال هذا عراقي من العراق، وهذا مصري من مصر، وهذا شامي من الشام وهذا حجازي من الحجاز، وهذا إفريقي من أفريقية (المعروفة بتونس في الوقت الحالي). أنظر إلى أيام الدولة الأموية والعباسية والدول المتتابعة، على الرغم من مسمياتها التي تحمل اسم مؤسسها (وهو خطأ) إلا أن الناس كانوا ينسبون إلى الأقاليم الجغرافية التي قدموا منها.

أما قولك يا عزيزي بأن هناك دولاً كثيرة اشتقت أسماؤها من أسماء رجال، فهذا من جهة التكريم والتقدير لمكتشفي هذه البلدان، أضف إلى ذلك أن سلالة الرجال الذين اكتشفوا هذه البلدان لم يحكموها فضلاً عن أن هؤلاء الرجال لم يحكموها كذلك.

* * *

لو لاحظت ما سبق الاستشهاد وهو قولي: (مخالفتها شكليا لكتاب الله وقول

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد قال تعالى: (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّـهِ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (ملعون من انتسب لغير أبيه) فالمخافة شكلية لا فعليا. فياء النسبة تضاف للاسم والياء مضافة لجد الحكام الحاليين، وقد كنا من قبل من الأزل ننسب إلى مناطقنا لا حكامنا، والحجاز ومملكته ليست ببعيد عنا.

* * *

العرب قبل الاسلام ينسبون الى قبائلهم وبعده ايضاً وانا اتكلم عن العرب الاقحاح. بالنسبة للسعودية، فكما ذكرت وكون تلك الدول التي ذكرتها كانت منذ البداية جمهورية فلا يغير من الامر شيئاً، فهذا امريكي وذاك كولومبي والآخر بوليفي، اي نسبة الى اسم الدولة وليس شخص من تسمت به الدولة. وعلى فكرة، فإن هذه التسمية (المملكة العربية السعودية) مقترحة من أعيان الحجاز، وكانت الصفة (عربي سعودي)، ومع مرور الوقت خففت الى سعودي والى الآن في اللغات الاجنبية يقال عربي سعودي.

وانا اسأل: ما هو الاسم الذي تقترحه للدولة؟ علماً ان الاسم الاساسي المقترح بدلا من المملكة الحجازية النجدية هو المملكة العربية، ولكن خوفا مما قد يثيره ذلك من تخوفات لدى الدول العربية الاخرى، من ان ذلك يعني افتراضا بأن كل تلك الدول بصفتها عربية هي جزء من المملكة العربية، فأقترح اضافة السعودية للتمييز والتحديد.

بالنسبة لمملكة الحجاز فأذكر ببيت من قصيدة للزركلي: ودع قصور أبي نمي فلست فيها بالمقيم. وتلك الأيام نداولها بين الناس، واحمد ربك ان الذين بيدهم الأمر، من عبد العزيز الى اليوم، كانوا حلماء معكم ولم يضعوكم تحت حكم (واحد أقشر)(سيء). أتريدُ صورة لشيك العيدية الذي يأخذه ملك الأردن في العشر الآواخر، بعد أن يقبّل اليد الكريمة؟!

* * *

أصل صاحب التسمية هو عبدالله فليبي. لا أعيان الحجاز. عشْ مع ربك (عبدالعزيز) فلا حاجة لي به ولا بحكمه، فأنا مصون في بلدي وبين أهلي وبمالي لا بمال غيري. والحمد لله أن أجدادنا لم يتركونا هملاً مثلكم، فنحن لا نتشحد أحداً والحمد لله، ولسنا من (الإخويا) ولا من الأتباع، بل نحن دائما أحرار (أفق يا رجل من كابوسك). أما ملك الأردن فلا أعلم انه قبل يوما يد أحد، وما يأخذه من عيال عبد العزيز ينصب في المصالح المشتركة لا (الشحاتة) التي ملأت جيوب أمثالكم.

* * *

لنفترض أن كلامك صحيح فيما يتعلق بأن العرب تنسب إلى قبائلها، هذا لا يؤيد حقيقة أن نُنسب إلى آل سعود، لأننا وبكل بساطة لسنا منهم أو من قبيلتهم. ربما يكون قصدك أننا بالإنتساب نعتبر عبيداً عندهم! هذا ممكن! لأنه كما تعلم، فإن عند العرب والقبائل لا ينتسب إليها إلاّ أصيل، أو أجير أو عبد. أنا لا أقصد أن أكون عنصرياً ولكن تلك هي الحقيقة، ونحن الآن كلنا عبيد لأننا ننتسب إلى قبيلة لسنا أساساً منها.

* * *

تحياتي لكل الأحرار الذين لا يبحثون عن الشرهة، ولا يدللون على بناتهم لعيال الشيوخ كيما يتزوجون منهم، وما هي إلا سنة أو اثنتان، حتى يخلّف منها ولداً أو بنتاً، حتى يقولوا للناس: والله مراحمين شيوخ!

* * *

من المعروف أن الأسماء عندما تطلق على الأشياء فإنها تطلق نتيجة لحاجة ما لتعريف هذا الشئ وتمييزه بين الأشياء الأخرى، وفي الغالب ـ بعد فترة زمنية طويلة ـ لا يعود هذا الإسم يحمل أي دلالة أخرى سوى ذلك الشئ الملتصق به، وحينها تكون هناك صعوبة كبيرة في تقبل أي أسم آخر لذلك الشئ أو تلك المادة. على سبيل المثال التلفزيون والفاكس والشامبو أسماء أجنبية أطلقت على مواد لم تكن معروفة في اللغة العربية، لكنها أصبحت متداولة بحيث يصعب تغييرها أو حتى مجرد التفكير في معناها الحقيقي أو إلى ماذا ترمز. الذي أريد أن أقوله أنه حتى أسماء المناطق والمدن التي أطلقت تسميتها نسبة إلى أسماء أشخاص أو عوائل نسيهم الزمن ولم يعودوا في الحسبان، فعلى سبيل المثال مدينة الإسكندرية سميت على أسم القائد الإسكندر المقدوني، لكن هل أحد يفكر ويقول أنني عبد أو تابع لإسكندر المقدوني؟ هذه نفس المعادلة: عندما تقول السعودية، فإنك تنتسب الى تلك الرقعة الواقعة داخل الجزيرة العربية والتي تسمى المملكة العربية السعودية، لذلك لا يشعر أحد بأنه عبد لهذه الأسرة التي تتسمى بنفس الأسم، لأن هذا الأسم أصبح يدل على المكان والموقع أكثر مما يدل على إسم الأسرة الحاكمة. وهناك الكثير من الدول التي سميت بأسماء عوائل ولكنها لم تدم، فانتهى الإسم بإنتهاء فترة الحكم، كالدولة العثمانية وغيرها.

* * *

اعتقد انه كان خطأ تاريخي في هذا المسمى: المملكة العربية السعودية! الجزيرة العربية تسمى في كتب التاريخ بلاد العرب (Arabia) وكان الأجدر بمن اقترح الإسم لا سامحهم الله تسميتها العربية المتحدة. الآن نجد الاقليمية لها صوتها خاصة لدى الكثير ممن تزعجهم هذه التسمية وهو أمر مزعج وخطير يهدد الوحدة الوطنية. ولكن علينا التعامل بواقعية وقبول الأمر الواقع، والعمل على تعزيز وحدتنا الوطنية. لقد اصبحنا مجتمعا ودولة بالوحدة، أما ما قبل ذلك فصار نسياً من التاريخ لا أثر ولا قيمة له على الصعيد الدولي. لقد كانت معظم اقاليم الجزيرة نسيا منسيا وكانت لغزا عالميا لانقطاعها عن بقية العالم وانعزالها وبعدها عن مسرح الاحداث. علينا فقط الاستمرار في المطالبة باصلاح احوالنا، وتصحيح الخلل في هذا المجتمع والدولة ليبقى الامل لاجيالنا.. اما نحن فقد طحنتنا طاحونة الفساد والأدلجة ولا نريدها بالطبع لأجيالنا.

* * *

أوافقك بالتأكيد على أن إدراج إشكالية الإسم يدخل ضمن قائمة الإصلاح! ولكن من وجهة نظري فإن الدعوة لتغيير الإسم يمكن أن تأتي في مراحل متأخرة قليلا في

ظل وجود مؤسسة تشريعية منتخبة وبصلاحيات كاملة. عندها فقط يمكن الحديث عن هذا الموضوع!

* * *

طيب.. هذا المال الذي تركه لك أهلك ما مصدره؟ لا تقل ان اباك او جدك صاحب مهنة وهذا المال من كدّه! إذا أردت ان نورد لك صفحات من تاريخ حكم الاشراف للحجاز فنحن جاهزون، لكن اذا اردت ان تعرف ما (قد) تجهله فاسأل شيبان (عرب) الحجاز ويعلموك. المهم أنت حلمك أن تكون ملكاً على الحجاز وتستلم خمساً.. إحلم. أما الكاتب (الحساوي) ولن أقول السعودي (لأن ذلك ليس من مستواك) فأقول له: ما هذا النهيق؟ وما دخل الذين يدللون على بناتهم بنا؟ نحن نتكلم عن موضوع اسم الدولة ونحن اهل الارض من الآف السنين ورضينا بها (كنظام) وان اختلفنا معها في كثير من سياساتها (الداخلية خصوصا). وارتضينا النظام لأنه هو اساس الدولة، ولفضل الملك عبدالعزيز في تأسيسها، وهو فضل لا ينكره الا لئيم: اذا انت اكرمت الكريم ملكته/ وان اكرمت اللئيم تمردا.

وعلى فكرة، فإن الاشراف ليس هم أبي نمي فقط، وازيدك فأن هناك اشراف في نجد ووهابيين ايضاً، ولهم علاقة نسب بآل سعود. ولنتذكر أنه كان على رأس الجيش الذي فتح الطائف ومكة الشريف خالد بن لؤي. طبعا انا اكتب من الذاكرة وعلى عجل ومن غير ترتيب، ولا اريد ان اوسع الموضوع لأني بدأت اشك ان كاتب الموضوع الأصلي شريف، وهو يريد الاستفزاز من اجل خلق حزازيات كلنا نسعى لمحوها.

* * *

(ما لقوا عيب بالتفاح.. قالوا يا أحمر الخدّين)! متى صار اسم الدولة او لقبها مشكلة واصلاحا؟ كل الممالك العربية قبل وبعد الاسلام سميت بإسم أسرة وقبائل: من سبأ وحمير والمناذرة والغساسنة حتى الاموية والعباسية والفاطمية والايوبية والصفوية والاخشيدية والعثمانية والسعودية، والأهم من كل ذلك ان هذه الدولة هي اول دولة تقوم في الجزيرة العربية. هذه الدولة التي وضعت الشعب العربي في جزيرته امام العصر وهو موحد ومتعلم ومستقر ويقف امام شعوب المنطقة تعليميا واقتصاديا وصناعيا وكهربائيا وانترنتيا وزراعيا وعلاقات، الخ.

نريد ان نتغير ونتطور ونتقدم، ولكن ليس الى خزعبلات أشراف وأسياد وقبائل. إن تغليف الاحلام السوداء باسم الحرص على الوطنية لن ينطلي علينا. ادعوا الى الاصلاح الاجتماعي والتشريعي والاداري والمالي ولا تصبوا حقدكم على اسم الاسرة المالكة الكريمة لانها مسحت بالارض كل التشرذمات والقبائليات والمآسي القديمة. الناس ليسوا عميانا يا جهلة!

* * *

نحن أحرار ولسنا عبيداً لأحد.. ومن غير المعقول أن يصرح أي إنسان أن الأسرة المالكة في السعودية تعتبر كل الشعب عبيداً، لأن في هذه البلاد رجال لا يقبلون بأي حال من الأحوال أن يكونوا عبيداً لأي إنسان! نحن نتحدث عن رمز البلد هنا.. ألسنا كذلك؟ هل سيأتي من يقول أنهم ليسوا رمزاً للبلد.. للشعب.. للدولة؟! ألم يوحد الملك عبد العزيز هذه البلاد ويجعل منها دولة لها موقعها السياسي والديني والاقتصادي بين دول المنطقة والعالم؟ ثم ماذا فعل الذي حكموا أجزاء من شبه الجزيرة العربية من قبله (حتى أجداد آل سعود أنفسهم) لي كمواطن من أرض الجزيرة التي وحدها الملك عبد العزيز وجعل منها المملكة العربية السعودية؟

هناك أخطاء لكنها لا تعالج بهذه الطريقة.. أخطاء لا يمكن لأي إنسان عاقل أن ينكرها.. أعضاء الأسرة المالكة أنفسهم لم ينكروها ولكن أمور الحكم تختلف تماماً في كل شيء عن أموري وأنا أجلس احتسي كوب قهوتي وأدخن سيجارتي وآتي هنا صباحاً وأتفلسف عليكم! لا يمكن أن يأتي أي إنسان ويجردني من رمز بغض النظر عن السلبيات والإيجابيات. فالأب رمز لأبنائه وعائلته.. ولن نجد من يتعدى على هذا الرمز حين يعاقر الخمر أو يضرب الأبناء أو يطلق والدتهم. الرمز يبقى رمزا للذين يعترفون به وهم الأغلبية!

نعم.. أنا سعودي، وأقولها بكل فخر، لكن الملك عبد العزيز ليس (ربي) ولست عبداً لأي إنسان على الأرض.

* * *

ما ورثتموه في الحجاز من أموال، كيف جناه أجدادك في ارض يفر الفقر منها لفاقتها؟ أليس بالتسلط على العباد بالمكوس والضرائب وأكل مال الناس بالباطل. هذا ما سجله التاريخ لحكم الاشراف للحجاز.

* * *

إن كنت من أهل الجزيرة فقد حكمناكم حكماً لا ضير فيه، وإن كنتم ممن ينهبون القوافل فقد أدبناكم، وإن كنتم من أهل القبائل فقد عرفتمونا حق المعرفة وألف سنة ليست بقليل. وأين هذا الحقائق؟ اسردها لنرى حقدك يا معفن العقل واللسان. أما التسلط فلا أرى تسلطاً مثل ما نرى اليوم على أموال الناس جهارا، أما أيامنا فالجميع آمن على ماله وملكه، لا مثل اليوم وانت أبخض بـ(ربك) وعياله.

* * *

مرة ثانية تسقط سقوطاً ذريعاً بشخصنة الحوار، يا عزيزي أنا لست أحسائياً، ولو كنت، فلي الشرف أن أنتمي إلى أناس أهل علم وحضارة، ينتمون إلى واحدة من أقدم التجمعات الحضرية في الجزيرة العربية، أنا يا عزيزي في الأصل أنتمي إلى واحدة من قبائل الحجاز المعروفة والمشهورة التي ساهمت في نشر هذا الدين إلى أقاصي الأرض، ولست أذكر ذلك مفخرة، لإنني أعتبر القبلية من رموز التخلف ومضادة للمدنية والحضارة، ولكني أذكر ذلك للتوضيح ليس إلا، إلا أنني ولدت في هذه البقعة الغالية على نفسي كثيراً، ويشرفني أن أنتمي إليها، واعتبر نفسي إبناً من أبنائها، وهي هجر أو الأحساء.

عموماً، يا سادة نحن لا ندعو إلى الفرقة، فالوحدة وحتى لو كرهنا هي واقع وعلينا التعامل مع الواقع، كل ما نطالب به هو تغيير مسمى هذا الوطن ليدل على الرقعة الجغرافية وليس على عائلة خدمتها الظروف في غفلة من الزمن وبمساعدة أيادٍ الكل يعرفها ويعلمها جيداً. الوحدة هي واقع علينا التعامل معه بواقعية، والواقعية تفرض نفسها وتفرض حقيقة أن تجزؤ هذا الكيان هو أمر عبثي حتى لو أحببنا ذلك، فلنركز جهودنا على ترسيخ مفهوم الوحدة

الوطنية التي لا تتأتى إلى بترسيخ مفهوم الانتماء إلى الأرض، وهذا هو عنوان الحضارة وليس الانتماء إلى القبيلة.

لسنا ضد وجود الأسرة، لأنه واقع حتى لو كرهنا ذلك، ولكن المطالب التي نرنو إليها هي أن تكون ملكية دستورية مقيدة، إذا استحالت المطالبة بالجمهورية. إذن أول مطلب هو تغيير الإسم لإسم شامل يرمز إلى كامل هذه البقعة الجغرافية على غرار المملكة العربية المتحدة، أو مملكة الجزيرة العربية، المطلب الثاني أن تكون الملكية هنا، ملكية دستورية مقيدة، بمعنى أن العائلة المالكة لا يكون لها أي تدخل في السياسة عموماً، وإنما تكون موكلة إلى رئيس الحكومة وهو رئيس السلطة التنفيذية، ثم الفصل التام للسلطات، وكتابة دستور يشارك في كتابته، ممثلون من جميع أرجاء المملكة يمثلون كافة المناطق، والانتماءات المذهبية والفكرية.

والآن وبعد كل هذا، ألا يعد هذا إصلاحاً؟

* * *

آل سعود هم افضل آلاف المرات ممن كان قبلهم في الحجاز.. فكبار السن ممن عاصروا الشريف يقولون أن الناس كانوا يسجدون للشريف عندما يمر موكبه في شوارع مكة. ثم ماذا قدم الاشراف للحجاز عامة وغيرها من المناطق التي كانت خاضعة لهم مثل أجزاء من تهامة الجنوبية؟ لا شيء! اما التابعية فهي كلمة معروفه توازي الجنسية وتجدها في كتب التاريخ والجغرافيا والصحف منذ القدم، حيث يقال أن فلانا كان من التابعية الفلانية العثمانية. ومع ذلك كنا نتمنى لو لم تضف الدولة الى هذا الاسم. ربما يأتي اليوم الذي تتغير فيه هذه الصفة مع وجود آل سعود، وخاصة بعد هذه الحملة القوية على البلد (من الخارج).

* * *

كل المناطق دخلت العصر والحضارة مع هذه الدولة وتحت هذا الاسم، وقد ألفناه وأحببناه، ولم يدخلنا في دهاليز ايديولوجية، وتنظيرات واهية، وكل سعودي يعرف ان الاسم لا يدل على تبعية اوعبودية، وقد تفكر الدولة بتغيير الاسم، وسوف أشعر بالاسف والأسى لو فعلوا ذلك. سوف اشعر أن آخر معاقل حضارة الساميين قاطبة وحضارات الشرق العربي وحضارة العرب والحضارة الاسلامية قد فقدت بعض ملامحها.

* * *

هناك كما يبدو جهودا لتغيير مسمى الدولة ليصبح: المملكة العربية السعودية السلفية! البعض... يطالب بإضافة الوهابية! لتكون.. المملكة العربية السعودية السلفية الوهابيّة! كل المؤشرات تقول بأن السلفية شرط من شروط المواطنة! والوهابية.. شرط للولاء!

يعني إنتبه! قد تكون يوما: سعوديا سلفيا وهابيا، تحمل قنابل ومتفجرات، ليقال لك بأنك مواطن مخلص ومجاهد! تحياتي لحرّ يعتز بنفسه ويبغض التبعية العمياء.

* * *

خذوا خلاصة الفكرة:

أولاً - بقاء إسم المملكة بإسم العائلة السعودية مشكل، ولكن إزالته أكثر إشكالاً وإضراراً بالوحدة الوطنية في هذا الوقت.

ثانياً - تنبع المشكلة من أن ربط الدولة بالعائلة يعني ربط مصير الإثنين معاً، فزوال آل سعود يعني زوال الدولة وهذا خطر، أي يعني تحول الدولة الى عدة دول.

ثالثاً - لا توجد دول (في عصر الدولة القطرية) تحمل صفة حكامها في غير السعودية.

رابعاً - إن آل سعود وضعوا أنفسهم قبل الدولة من حيث الأهمية، ومن حيث الولاء: الله، المليك، الوطن! أنظر الى الترتيب! وهو لا يوجد حسب علمي إلاّ في دولة واحدة شبيهة: المغرب.

خامساً - من العقم النقاش أيهما أفضل لحكم الحجاز: الأشراف أم آل سعود. فبالنسبة لبعض الحجازيين على الأقل: فإن أي حاكم حجازي، أو شريف - مهما كان تصرفه - أفضل من آل سعود. وأظن أن هذا هو الحال بالنسبة لنجد. هذا يعني أن الإنجاز التاريخي بالوحدة يمكن النظر اليه من زوايا مختلفة وأهمها حكم المناطق من خارجها، أو برجال من خارجها.

سادساً - هناك الكثير من المواطنين يعتقدون بأن الدولة في جوهرها ليست (سعودية) بقدر ما هي وهابية نجدية. وكانت تسمى فعلاً بالدولة النجدية (انظر الوثائق) حتى بعد احتلال الحجاز، وقبل التوحيد. والمشكلة تكمن في أن العوائل المالكة سواء في الأردن أو المغرب أو غيرها عادت ما تكون من خارج الإطارات المختلفة أثنياً ومذهبياً وعرقياً، بل في بعض الأحيان تأتي من خارج الإقليم نفسه (العائلة المالكة في مصر، والعراق). فالإنحياز الى فصيل أو حتى الإنتماء إليه ثقافة ومنبتاً يضعف من مفعول الملكية والعائلة المالكة التي تحكم، وهذا واضح في المملكة.

سابعاً - تغيير إسم المملكة يجعلها بدون طعم. اختاروا أي إسم (وقد حاولت) فلن تجدوا إسماً يميز هذه البلاد عن غيرها.

ثامناً - في هذه المرحلة التاريخية، نحن بحاجة الى إصلاح الجوهر قبل الإسم. وإذا كان الإسم قد عدّ من الجوهر أو يلامسه كما هو واضح الآن من أطروحات بعض الإخوة، وله آثاره المهمة على الولاء وغير ذلك.. فإني أعتقد بأن طرحه رغم ما يحمله من أهمية قابل للتأجيل، أي أن هناك أولويات أخرى.

إن مسألة إسم المملكة يختزن الكثير من مشاكل الدولة البنيوية نأمل ان يتكفل الزمن وإرادة المواطن بحلّها، فيصبح إسمها مثل إسم أي دولة أخرى تأسست في عصر ما قبل الدولة القومية ولم يعد من نسبت اليهم الدول بالإسم ولا أبناؤهم يحكمونها.

* * *

حالكم يرثى له، فأنتم لا يمكن الا أن تحسبوا على أحد أو تتبعون أحداً:

١ - (سعوديون)

٢ - (وهابيون)

٣ - (حنبليون)

٤ - (و في أدب الرحلات الغربية والى وقت قريب) (المحمديون).

أقول لكم: إلحقوا صاحبكم الذي فجر نفسه في الجوف.

الأزمة الحقيقية أنكم لو نبذتم كل هذه المسميات لكنتم قد عدتم إليها. لماذا لا نقول: الأعراب، أو العربان، أو البدو؟!

* * *

المرأة المهانة في البيت السعودي

إماء الغربة

رنّ جرس هاتفي في ساعة متأخرة من الليل، كان المتحدث ضابطاً مناوباً من مركز شرطة المنطقة، جفلت روحي قليلا، وتصورت أن مصيبة مهولة قد حلت على الرؤوس، خاصة أننا نمر بحقبة زمنية معتمة. وقبل أن تأخذني الوساوس إلى دهاليزها، إذا بصوت الضابط الأجش، يشدني ويخبرني بنبرة حادة أنه تم القبض على المرأة التي تعمل في بيتي وهي تتمشى بصحبة رفيق لها في إحدى الأسواق. ودون أن ينتظر مني توضيحا، لأن تلك الجهات الحكومية تعلم جيدا أن (الحرمة) في هذا البلد لا تحل ولا تربط، طلب مني أن أبلغ الكفيل بالحضور حالا للمساءلة وتوقيع تعهد. عاملة بيتي لم تكن مثل ما تصور من جرجرها إلى جهات الأمن، على أنها هاربة من الأبواب الخلفية كي تلتقي بعشيقها تحت ضوء القمر، وبين سكنات المدينة، إنما كانت تمارس حقها الطبيعي في عطلتها الأسبوعية مع زوجها، الذي يعمل لدى إحدى الشركات الخاصة. لا أدري لماذا نحصر الحرام بارتكاب الزنى فقط، ونضعه نصب أعيننا حين نتعامل مع المغتربات، وننسى دائما أن الحرام هو ما نمارسه كل يوم على ضعيفات هذه الأرض، من قهر، وهضم لحقوقهن، ومصادرة لرقابتهن الذاتية. فنحن السعوديات المكنونات، نتصور أننا مصونات الأمة، ونساء الصفوة، ونؤمن أنه ليس هناك أحد سوانا يعرف ماهية الحرام والحلال. ونعتقد أن نساء العالم الأخريات، غير مهذبات، وضالات دون عفّة، ولا يميزن الخطأ من الصواب، ومن ذلك المنطلق نعطي أنفسنا الحق في أن نسلبهن كيانهن، ونسحق آدميتهن، وننزع بوحشية حقوقهن الأساسية، حين يعملن في قطاعاتنا الخاصة والعامة. يوجد اليوم على أرض المملكة قرابة سبعة ملايين مغترب، تقريبا ثلثهم نساء ذليلات، وحبيسات خاصة في البيوت والمشاغل النسائية. كثير منهن يعاملن معاملة تعسفية، من ضرب وإهانة، وأحيانا يتعرضن للاعتداء والتحرش الجنسي. هنّ في عرفنا كالسجينات ذوات السوابق ومرتكبات الجنح الكبرى، لا يسمح لهن بالمرافعة للمطالبة بأبسط مستحقاتهن. بعضهن لا تتخطّى أقدامها عتبة المكان الذي تعمل فيه لسنتين كاملتين، أو طوال مدة عقد عملها، تُحرم من التحدث بلغتها، وتُمنع من التواصل مع بنات جنسها حتى عبر الهاتف. تدور الواحدة منهن في المنزل كعقارب الساعة، دون توقف طوال النهار وبعض أطراف الليل، دون أن تُمنح إجازة أسبوعية أو سنوية أو حتى مرضية، وحين تشد رحالها لبلدها أحيانا كثيرة لا تدفع لها أجورها كاملة. كل ذلك بحجة المحافظة على هذا المجتمع (الطاهر النقي) وصيانته من الزلل! نعامل المغتربات كالإماء ومن ثم نتشدق بملء أفواهنا بعبارة عمر رضي الله عنه "متى استعبدتم الناس...".

وجيهة الحويدر
الوطن ٢٠٠٣/٦/٨

* * *

بداية وليست نهاية

الحوار الوطني ينبغي أن يخرج من الدوائر المغلقة إلى التداول العام. لا ينبغي أن نخجل من اختلافنا سواء كان هذا التنوع دينياً أو فكرياً أو حتى سياسياً. فالوطن يستوعب فكر جميع أبنائه، حتى وإن كان هناك جنوح في فكر ما فإن ما يقومه ويصوبه هو الحوار العلني المتأدب بآداب الحوار.

سليمان العقيلي
الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٥

* * *

الشجرة الجرداء

في هذه الايام، اينما وجهت سمعك وبصرك واجهتك مفردات مشرقة وعبارات رنانة مثل: التسامح، الاعتراف بالآخر، الحقيقة المشاعة، ذبول اليقين، ثقافة الاختلاف، حق الجهر بالرأي.. الخ. تعبيرات كثيرة يشكل تراكمها شجرة ضخمة، ولكنها شجرة جرداء، تمر عليها الطيور دون اي التفات.. ترى لماذا؟ ببساطة ودقة.. لان من يرفعون اصواتهم عالية بها، لا يؤمنون بها في داخلهم، ولذلك لا ينعكس على سلوكهم في الرؤية، وان انعكس على سلوكهم اللفظي. هل هذه المفردات والعبارات جاءتنا من بيئة اخرى، اي من ثقافة الآخر ولذا فهي تحتاج الى فترة حضانة طويلة حتى تستقر في تربتنا وتصبح داخلة في نسيج ثقافتنا وبالتالي في وعينا وفي سلوكنا الذهني والعملي؟ اعتقد ذلك جازما: فنحن قبل تفجيرات القاعدة في امريكا لم نسمع بهذه المفردات الا من قلة نادرة وعلى استحياء. القيم التي كان يكثر الحديث حولها وعنها قبل التفجيرات تختلف عن القيم التي يكثر الحديث حولها وعنها بعد التفجيرات. التسامح او الاعتراف بالرأي الاخر او الحق في الاختلاف تبقى الفاظا جوفاء ما لم تنغرس في السلوك. والانغراس في السلوك ليس سهلا انه يحتاج الى قناعة تامة. والقناعة لا تأتي الا بعد جدل متواصل مع النفس. الا بعد تغيير الرؤية، وتغيير الرؤية هذه معناه ان ثقافة كاملة انزاحت وحلت محلها ثقافة اخرى. فهل حدث هذا؟

محمد العلي
اليوم ٢٠٠٣/٦/١٥

* * *

كبر مقتاً عند الله

خطب فينا خطيب الجمعة خطبة عصماء أبكت الجميع عن الأخوة في الله وأنه لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى. وأشار في خطبته إلى أن الإسلام جاء ليجفف منابع العصبية على اختلاف أنواعها وصورها. توارد في ذهني وأنا في طريقي للسلام عليه أن أختبر متانة البناء القيمي عند هذا الخطيب، وبالفعل نهض الرجل واحتفى بي وقدمت له التهنئة والشكر. سألته إن كانت لديه ابنة في سن الزواج فأجاب بالإيجاب. قلت هل تنوي تزويجها حاليا؟ فردّ قائلا: بالتأكيد كل أب يتمنى لابنته الزوج الصالح. قلت إذن هناك شاب مشهود له بالصلاح وفي مركز وظيفي مرموق يبحث عن زوجة فهل تقبل به خطيباً لابنتك؟ أجاب بالإيجاب ثم استدرك فقال: من هو ومن أي قبيلة؟ قلت هو فلان بن فلان مشهود له بالصلاح وعمره كذا ويحمل شهادة جامعية في الشريعة ويتبوأ الآن مركزاً وظيفياً ممتازاً لكنه لا ينتمي إلى قبيلة (أي خضيري حسب التعبير السائد في المجتمع). أصيب خطيبنا بالحرج وربما أدرك خبثي فقال: أنت أستاذ جامعي ومن المؤكد أنك تعرف العرف القبلي الذي لا يسمح بزواج الفتاة القبلية من الشاب الخضيري. قلت نعم أعرف ذلك ولكنه عرف يتناقض مع ما ذكرته في خطبتك؟ قال: يا أخي خذ كلامي واترك أفعالي. قلت إذن ما الفائدة من خطبتك إذا كنت أنت أول من ينتهك ما جاء فيها؟ أخذ

يتمتم بانفعال فقال: يا أخي أنا حر في ابنتي وأزوجها لمن أشاء فما دخلك أنت؟ قلت لا دخل لي بالفعل ولكن أردت اختبار متانة البناء القيمي لديك وهل تطبق أنت ما تدعو الآخرين إليه؟ استشاط الخطيب غضباً فقال: مؤكد أنك خضيري ولذلك ضقت ذرعاً بما قلت.

عبد الله محمد الفوزان

عكاظ ٢٠٠٣/٦/٢٨

* * *

من يميز وجه المثقف الحر؟

بين آونة واخرى، تظهر أسماء ثقافية وتختفي أخرى. والمراقب للشأن الوطني ربما يلمح ان ثمة اسماء تمارس حراكا ثقافيا جميلا، واسماء لم يعرف لها اسهام وطني حقيقي واحد أكثر من حضورها الاعلامي وصوتها المرتفع، وكل مشروعيتها...انها عاشت على وتائر تحولات ربما استفادت منها اكثر من غيرها.. لكنها وجدت ايضا ان ثمة فرصة أخرى متاحة للبحث عن الذات وسط طوفان الاسئلة الحارقة حول الدور والانتماء والهوية.. وقد يكون كل هذا من باب الترف الفكري والرغبة في الحضور والتمسك بالتوجه الوطني الوسطي الذي يضبط ايقاع اللعبة الثقافية في مجتمع لا يتميز بشيء كما يتميز بذاكرة سريعة العطب والنسيان. ثمة من يركب موجة العمل الوطني.. وهو بتاريخ مثقل بصنوف من التجاوزات الوطنية، وسجله الاداري او الثقافي غير مشرف، وعلاقاته بالمجتمع والسلطة بكل انواعها تعتريها الشبهات وتزيدها غموضا التناقضات. يبدو لي ان المجتمعات المغلقة، التي تحرج من نشر بعض غسيل افرادها ممن ارتكبوا بعض المخالفات، وعاشوا على التناقضات، واستفادوا من كل الفرص المباحة وغير المباحة ليكونوا في واجهة المجتمع ومن اثريائه ومن متنفذيه.. واليوم من منظريه ومن متصدري المطالبة بمشروع وطني يتجاوز حلقات الاخفاق.. بينما هم كانوا جزءا من حلقات الاخفاق. هذه المجتمعات هي التي يسهل فيها الاختراق، وتضعف فيها القدرة على اكتشاف وجه المثقف الحر من وجه المثقف الانتهازي.

عبد الله القفاري

الرياض ٢٠٠٣/٦/١٤

* * *

احتكار المناصب

وزارات تجعل الوزير محوراً رأسياً وأفقياً لأعمالها: فالوزير هو رئيس لجميع لجانها الحيوية وجميع مجالسها العلمية والتقنية والخدمية ورئيس نشاطاتها المساندة والفرعية ورئيس الفريق الاستشاري.. أي أن الوزير استحوذ على جميع المناصب الإدارية والفنية وربط جميع الوكالات والإدارات المالية والقانونية والإعلامية والخدمية به.. يضاف الى ذلك انه عضو في لجان وهيئات ومجالس خارج قطاع وزارته إذن ماذا نتوقع من إنتاجية هذا الوزير اذا كان يرأس قطاعاً خدماتياً وعلاقته مباشرة بالناس ومصالحهم وهو يترأس تلك اللجان وعضو في لجان خارجية؟! بعض وزراء الخدمات يقوم بصياغة سياسات وأهداف الوزارة وفق توجهه الشخصي ويربط جميع القطاعات بمكتبه ليحول الوكلاء والوكلاء المساعدين ومديري العموم الى طرفيات غير فاعلة، مجرد موزعي وحاملي أوراق ومعاملات الوزير. هذا النمط من الوزراء ذوي الاتجاه الواحد وذوي القرار الأوحد يحب ان يضع يده على كل شيء بالوزارة وكأنها أملاك خاصة ويعطل جميع القدرات الإدارية ويعيق العمل اليومي.

عبدالعزيز الجارالله

الرياض ٢٠٠٣/٦/٢١

* * *

المؤتمر الوطني ناقص

لا بد أن يكون مؤتمر الحوار الوطني معبرا حقيقيا عن مكونات النسيج الاجتماعي لهذا البلد وممثلا لتطلعات وأماني مختلف الفعاليات والأطياف فيه. ويجب أن يجري التركيز، بشكل أفقي ومتساو، على مختلف المشكلات التي يمر بها مجتمعنا، دون تغليب موضوع على آخر أو مشكلة على أخرى، إلا بالقدر الذي يكتسب فيه هذا الموضوع أو المشكلة أهمية خاصة. ومما لا شك فيه أن حوارا بناء وهادفا يجب أن ينطلق من فهم مشترك، وأرضية يدور حولها الحوار. وأعتقد أن الظروف مواتية لصدور مسودة ميثاق وطني، يطرح من أعلى الجهات المخولة، وقد يكون مفيدا أن يكون ذلك بإرادة ملكية، بعد الاستئناس بآراء النخب الفاعلة في المجتمع والمعبرة عن آماله وتطلعاته، وأن يجري بعد ذلك حوار وطني معمق لا يستثني أحدا من الأطياف الاجتماعية والسياسية، ويتم في نهاية المطاف اقتراع شعبي على نصوصه.

يوسف مكي

الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٥

* * *

مافيا الأدوية!

فجعني أكاديمي كبير في مجال الصيدلة بقوله إن طبيبا قد حصل على ثلاثمئة ألف ريال من أحد شركات الأدوية نظير موضوع كتبه في الصفحة الطبية بصحيفة محلية حول أحدى الأمراض الشائعة وأشار فيه إلى أن علاج هذا المرض يكمن في الدواء الذي تسوقه هذه الشركة! تجارة الأدوية تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد تجارة الأسلحة ولكنا لم نتوقع أن يشتري بعض الأطباء و يبيعوا في صحتنا بهذا الشكل. هناك شرهات وهدايا.. فهذا الطبيب يرفع السماعة ليطلب تذاكر سفر له ولعائلته لسنغافورة ويشتكي مندوب شركة الأدوية أنه دفع لذاك الطبيب ٨٣٠٠٠ ريالاً! و طبيب آخر يجد ٤٠٠٠ ريالاً نقدا على طاولته.

محمد المنصور

الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٤

* * *

المجتمع تطور بأسرع من أجهزة الدولة

الحراك الاجتماعي او التغير الاجتماعي في المملكة كان اكبر واسرع بكثير من التغير والتطور في مؤسسات الدولة والمجتمع وفي مقدمتها قطاع التعليم والمؤسسات الدينية والاعلام وغيرها من المؤسسات المعنية بتثقيف وتأهيل وتوظيف فئات المجتمع السعودي.. اي ان هذه المؤسسات لم تلاحق التغير السريع والكبير الذي حدث في المجتمع السعودي فاصبحت هناك فجوة كبيرة نتج عنها ما اسميه (بثقافة الفراغ) او (ثقافة البطالة). هذه الثقافة انتجت أنماط سلوك جديدة ومتسارعة في المجتمع مثل: الغلو والتشدد، الانحراف وازدياد معدلات الجريمة، ونمط اللامبالاة واخيرا انتشار الفساد الاداري، هذه الانماط السلوكية الخطيرة كلها تشكلت نتيجة قصورالمؤسسات المختلفة عن احتوائها وادراكها لحقيقة ما يحدث في الواقع الاجتماعي وكأنها تعيش حالة غيبوبة مزمنة لا تستيقظ الا على قرعات اجراس الخطر المحدق.

د. سلطان بن حثلين

اليوم، ٢٠٠٣/٦/١٥

* * *

غابات مدارسنا

وتتوالى الأنباء عن حوادث العنف في المدارس والتي لم تقتصر على الأيدي بل أصبحت تمتد إلى استخدام السكاكين والمسدسات، وقد نشرت الصحف مؤخرا خبراً عن طالب تشاجر عند خروجه مع طلاب آخرين مستخدما مسدسه، وهذا يعني ببساطة أن هناك خللا في العملية التعليمية، وأن العلة ليست في المناهج فحسب كما يقال بل في الكيان التعليمي وأن الأمر يقتضي إعادة بناء هذا الكيان من جديد، وذلك لأن العنف في المدارس امتد إلى المجتمع نفسه، وأصبح يشكل خطراً يهدده بالدمار ويقضي على الأمن والأمان في البلاد، وأنا لا أبالغ فقد أثبتت حوادث الإرهاب الأخيرة أن جميع أعمار الذين قاموا بها واشتركوا فيها لا يزيد عن عشرين عاماً، بل قبض في أحداث مكة المكرمة على مجموعة من المراهقين، وهذا يعني أن ليس كل الإرهابيين تدربوا في أفغانستان وتم غسيل دماغهم هناك، كما كنا نحسب، بل أن بعضهم وربما الكثير من

لم يقبض عليهم بعد تدربوا في المملكة وتم غسيل دماغهم فيها، وهؤلاء جندوا بالطبع من طلبة المدارس.

عابد خزندار
عكاظ ٢٠٠٣/٦/٢٨

* * *

البحث عن عقل في حمولة السفينة

يهرب الفكر المهزوم إلى أمجاد الماضي، ويهرب العقل المهزوم إلى اعتقاد أسطورة الماضي متخطياً صيغة الواقع وشكل الحياة في مجتمع لم يتحد الفكر فيه مع عقله إلا في زمن ماض عندما حرّكته أيديولوجيا محددة أعادت بنود هذا الاتحاد كلما أبعد عن واقعه الاجتماعي. لقد مارس العقل العربي المسلم انفصاماً عن ذاته وانفصالاً عن واقعه فهرب وكان هروبه اختلالاً في المعايير والموازين وبقي الواقع متعطشاً لصوت الوسطية وبرزت الحاجة إلى البحث عن الحقيقة وانتهاج العقلنة التي بقي التفتيش عنها في حمولة السفينة. إن هزيمة الفكر وهروب العقل واختفاءه لم يكن عملاً حملته الصدفة إلى أرض الواقع ولكنه ترتيب أعد لهزيمة هذا الفكر ليس بحربه وإنما بتحويله إلى فكر من نوع آخر يحمل نفس الصفات والخصائص ولكنه يحول الفكر والعقل من حالة المرونة إلى الصلابة أو التجمد أحياناً. هكذا تمت هزيمة فكرنا وهكذا اختفى العقل في حمولة المركب الذي يبحر بنا، لقد اختفى العقل تلك الأداة التي تضع الفكر في وسط صندوق في حمولة السفينة تحت حراسة بدت وكأنها أزلية أو تم تعريفها كذلك وهي في الواقع أزلية في مدلولها الظاهري ولكنها هشة في محتواها الحالي فهي سهلة التطويع والانقياد ولكنها لم تدرك أن ذلك العقل الذي تسجنه ما هو إلا أداة لشفائها من أمراض كثيرة ومعضلات أزلية.

علي الخشيبان
الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٠

* * *

أسباب التطرف السعودي

إذا أردنا استقصاء أسباب التطرف في مجتمعنا العوامل التالية: ١- وفود أعداد كبيرة من الحزبيين "الإسلاميين" من مختلف البلاد العربية والإسلامية؛ وكانت لهم حظوة سهلت لهم التمكن من توجيه التعليم. فقد تولوا رسم خطط التعليم العام ووضعوا مناهجه، وتجاوزوا ذلك إلى الجامعات والكليات فوضعوا كثيرا من مناهجها بحسب توجهاتهم الحركية. ٢- ازدياد التركيز على المظاهر الخارجية للتدين: قضية المرأة، وتقصير الثياب والسواك ووضع اليدين في الصلاة والمسح على الخفين، وتحريم الغناء والموسيقى والتصوير، والتطبب والتداوي بالعسل، والرقى والكلام عن الحسد والسحر والعين والأحلام والرؤى. ونتج عن ذلك إصابة المجتمع بما يشبه "الوسوسة" عن كثير من هذه القضايا. ٣- الهجمة الشرسة على ما كان يسمى بـ"الحداثة"؛ وقد استخدم في التشنيع على من صنفوا بـ "الحداثيين" خطابا "إسلاميا" يتسم بالقسوة ويمتلئ بالاتهامات التي تكاد تخرج أولئك من الإسلام. ٤- التوسع المفرط في الحديث عن "أسلمة العلوم" وكان أكثره حديثا إيديولوجيا تعبويا. ٥- سيادة الخطاب الجهادي، خاصة بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان. ٦- ما يسمى بـ "الشريط الإسلامي" الذي صار الأداة الأولى للتهييج والأدلجة. ٧- المراكز الصيفية التي تحولت إلى مخيمات "دعوية" خالصة.

حمزة قبلان المزيني
الوطن ٢٠٠٣/٦/١٩

* * *

من يكافح الفساد؟

إن محاربة الفساد المالي لم تطرح لدينا بقوة وبشكل جاد كأحد عوائق التنمية في المملكة وبخاصة في المؤسسات المتخصصة مثل مجلس الشورى والمجلس الاقتصادي الأعلى ومجالس المناطق ومجالس ادارات الغرف التجارية الصناعية. كما أن ثقافة محاربة الفساد لم تناقش بشكل واضح في وسائل الإعلام ووسائل التوجيه والتربية في المساجد والدروس العلمية والمحاضرات العامة، فالبعض يتحرج من طرح القضية لأن العلاقات الاجتماعية والمجاملات الشخصية تحول كثيراً دون فتح مثل هذه القضية على الملأ. ويبتعد كثير من الموجهين عن إثارة مثل هذه القضية لأن هناك شكوكاً وشائعات ولغطاً كبيراً حول مستوى انتشار الفساد ومستوى عمق هذا الفساد في بعض القطاعات وبخاصة القطاعات الخدمية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، فالبعض يبالغ في هذه القضية، والبعض يقلل من أهميتها، والحقيقة بين هذا وذاك.

أحمد بن محمد العيسى
الرياض ٢٠٠٣/٧/١

* * *

العنف ودور الأسرة

نحن بحاجة إلى تفعيل الحوار في كل الهيئات الاجتماعية، إن هذه الخلايا الفتاكة نمت وترعرعت في صناديق مغلقة من الصمت والغموض. فالاسرة لا تسأل الفتى عن طبيعة الجماعة التي يلتقي بها فالثقة انها جماعة ملتزمة يكفي؟ وانهم يدعون الى الدرس والتثقيف؟ وكل يوم يخرج الشاب من المنزل مع الجماعة؟ ويغيب عن اسرته أياما وليال في رحلة جماعية والاسرة مغيبة تحت ستار من الاطمئنان الغافل عن طبيعة الامور وحقيقتها، بل ان بعض الاسر لا تعرف ماهية الجماعات التي تتلقف ابناءها وتثق الى ان تستفحل الامور وتتلظى بنيران العنف فتفجع الاسرة باسم وليدها يتردد في الاعلام ويصنف في قوائم الارهابيين.

د. وسمية المنصور
اليوم ٢٠٠٣/٦/١٩

* * *

حوار الوطن: هل يفضي الى انتخابات؟

مبادرة ولي العهد خلال السنة الماضية والحالية في فتح حوار ديمقراطي مع فئات مختلفة من شرائح المجتمع كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الديمقراطية في بلادنا وهذا لا يعني بأنه لم يكن هناك حوار سابق... لكنه لم يكن حوارا بمعنى الحوار الوطني، وإن كنا نعتبرها الخطوة الأولى في طريق الحوار المنظم. إن أساس الحوار الديمقراطي ينبغي أن يكون من خلال مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها الممثل الرسمي لفئات المجتمع بتخصصاته. إن أساس الديمقراطية هو التمثيل الشعبي في إبداء الرأي، وأساس التمثيل الشعبي يأتي من قبل ممثلي الشعب في البرلمان أو مجلس الشورى أو مجالس المناطق، وشرعية ممثلي الشعب تأتي من خلال (الانتخاب) ولهذا فإنني أتمنى على قيادة المملكة أن تضع خطة مستقبلية قصيرة المدى لتحقيق هذا التوجه الانتخابي ولو تدريجيا.

عبد الله صادق دحلان
الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٩

* * *

تيار الإصلاح السعودي

مؤتمر الحوار الوطني خط طريقا لتيار وطني معتدل ووسطي، يمثل كل فئات الشعب وطبقاته ومذاهبه واتجاهاته، يحده الولاء لله والوطن ويفخر بتعدديته ومواطنته معا. أخبرني الصديق الدكتور إحسان أبو حليقة عضو مجلس الشورى أن أصعب جلسات المؤتمر كانت جلسته الأولى عندما وجد سعوديين من مدارس شتى بعضهم يحمل أفكارا مسبقة واعتقادات عنيدة قديمة في مكان واحد فكان أول لقاء بينهم، ولكن فجاءة وبعد ساعة أو نحوها من الحوار والتعارف المتردد شعر الجميع كما يقول الدكتور إحسان أن الذي (يجمعنا أكثر مما يفرقنا).

جمال خاشقجي
الوطن ٢٠٠٣/٦/٣٠

* * *

هامش حرية غير مأمون

في الأسبوع الأخير من مهمته القصيرة جداً كرئيس للتحرير، ذهبت لمقابلة الأستاذ جمال

خاشقجي عارضاً عليه أن يكون في حل من قلمي فيما لو قرر الاستغناء عن الحرس القديم. ابتسمت عيناه خلف نظارته السميكة متسائلاً عما إذا كنت أحمل في الجيب عرضاً جديداً من مطبوعة أخرى. جاملني كثيراً وهو يؤكد لي أنني لن أكون في قوائم (الاستغناء) بل دعاني أيضاً مازحاً لكتابة عقد جديد وهو لا يدرك أنني أكتب هنا طوال الفترة السابقة ودون عقد كتابي أو شفهي. لكنه عالم الصحافة المضطرب ذلك الذي لا يعترف بحزام الأمان. سويعات قليلة تمر وإذا بالأخبار تتناقل رئيس التحرير وهو يحزم أوراقه مودعاً لينضم إلى طوابير المغادرين الكُثر لهذا المبنى العملاق: ألم أقل إنه عالم الصحافة، تلك المهنة الغادرة التي لا تسمح لأحد بالاتكاء أو مجرد التخطيط للمنظور من المستقبل.

علي سعد الموسى

الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٩

* * *

أصولية (جديدة) وذهنية (قديمة)

الملفت ان هؤلاء الناشطين يستخدمون احدث التقنيات الحديثة –وكما يقول الباحث هاشم صالح– ان اسامة بن لادن وجميع الأرهابيين اكثر اتصالاً بوسائل المعلوماتية والانترنت والهاتف الجوّال الذي يشتغل على الاقمار الصناعية (أي أنهم افضل من كل مثقف) يدعي بأنه اكثر حداثة وفهماً لثقافة العصر. ولكن.. وبالرغم من انهم على صلة يومية بثقافة العصر – على المستوى العملي– وأكثر تنظيماً وهنا تكمن خطورتهم– إلا انهم أكثر ظلامية على المستوى الذهني– فهم يستخدمون هذه تقنيات العصرية –من خارج هذا العصر– من خلال ذهنية قديمة – في فهمها للحداثة.. وما بعد الحداثة– اي انها جماعات متطرفة بلا مشروع حضاري حديث ولا تحمل خطابا تنويريا حقيقيا عن اسلام نقي.

أحمد عايل فقيهي

عكاظ، ٢٠٠٣/٧/١

* * *

أصفار من البدو

(...) لا تسألوني ما هذه النقاط؟! إنها نحن... مجرد نقاط كالصفر تماماً... هل نعني شيئاً؟ أنا لا أكره الحضارة، لكنني أكره من يرتديها وبداخله ذلك البدوي الجلف، لأنني مازلت أسمع بعضهم يفاخر ببداوته... عجيب أمر هذه البداوة التي نكذب ألف مرة لو قلنا إننا نريد العيش تحت ظلالها مرة أخرى. أنا بدوي بكل ما في البداوة من قيم عالية فقط أما ما عداها فأنا أخجل من بداوتي، التي لا تدرك التعامل مع وسائل الحضارة، أخجل من بداوتي التي تفترض أن التسامح جبن وخنوع، أخجل من بداوتي التي تفترض اللجوء لقانون الغابة دون اللجوء لقانون الدولة، أخجل من بداوتي التي تعني إعانة أخي على الظلم لا إعانته على التوقف عنه، أخجل من بداوة لا تدرك سوى المفاخرة بامتلاك الدواب بأنواعها ولا تفاخر بامتلاك العقول، كم بداوتي هشة وبربرية بلا عقل! نحن تعلمنا، قرأنا وكتبنا، ورجعنا بشهادات الدنيا، سعدنا بأننا مبصرون، نرى كل الأشياء نعرف كل الأسرار، لكننا مشلولون، جيل أعمى يلد جيلاً مشلولاً، فهل بلدي وطن للعاهات؟

مجاهد عبد المتعال

الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٦

* * *

ثقافة الانغلاق.. ثقافة الموت

نحن أبناء ثقافة الانغلاق، ومن ثم فنحن مجتمع مغلق على نفسه، ولا يهون من هذه الحقيقة ما نراه من مظاهر الانفتاح، خاصة الاتصالي منها، بل هذه المظاهر ليست انفتاحاً بمقدار ما هي تحدّ للأنا، تكشف عن مدى سيطرة أنساق الانغلاق، وتغلغلها في الوجدان العام، وتماهي الاجتماعي بتنويعاته معها. ليس المراد بالانغلاق قطع وسائل الاتصال بالآخر، وعدم سماعه أو تجنب مخالطته، فهذا لا يقول به المجنون فضلاً عن غيره، وإنما المراد هنا الفكرة ذات البعد التربوي الواضح، التي ترفض الآخر المختلف، وتستريب به، وتقيم حاجزاً وجدانياً بين ذويها وبينه، فلا تنخرط معه في علاقة تفاعلية حقيقية على المستوى الثقافي والاجتماعي، ومن ثم فهي تتوهم الغزو الفكري وتتلبسها خيالات المؤامرة، فتبقى – وإن اختلطت بالآخر – في حالة استنفار وتحفز للدفاع عما تتوهمه خصوصية، أو ما تظنه قيماً، وبها يحال بينها وبين الاستفادة من الآخر، لأنها تأخذ منه – هذا في حالة قبولها الأخذ منه ابتداء – وهي قد افترضته عدواً، فأي تأثير يمكن أن يحدث بعد ذلك؟ الإنسان المنغلق ليس هو اللا متواصل فحسب، بل هو في الحقيقة ذلك الإنسان الخاضع لايديولوجيا الفكرة الانغلاقية ذاتها، فهو يحمل انغلاقيته معه في كل بقعة يحل بها.

محمد بن علي المحمود

الرياض ٢٠٠٣/٦/١٣

* * *

نحن وهم.. وبيننا نافذة

يشكل الإبداع الأدبي والفني أحد العناصر المشتركة في معادلة التعايش بين مختلف الثقافات التي تتلاشى عند تخومها ثنائية (نحن وهم). واذا كان الابداع الفني والادبي خارقا للعادة فان الرطانة لا تعدو كونها افرازا لزجا للعادة. العادة فريدة لا تعلل ولا تشرح. انها، كما يعبر احد الفلاسفة، التسوية التي يحققها الفرد مع محيطه بكل معاييره وقيمه التي لا تناقش. قلة اولئك الذين يخضعونها للنقد والتمحيص والمساءلة. وقلة هم الذين يتحررون من اسرها فيجتازون حدود الالوان والاعراق والخصوصيات الثقافية اجتياز الطائر او السحابة للفضاء، او اجتياز النهر للحدود الجغرافية والاثنية وليس في ذاكرته الا العطاء دون تمييز او استثناء. لكن ثنائية (نحن وهم) لا تخفف من سطوتها بلاغة الخطب ولا قوة التنظير، فهي متأصلة في بنية النظام التربوي والاجتماعي الشفوي منه والمكتوب، وترافق المرء كظله منذ مرحلة التلقين الاولى، لذلك قد يكون الابداع الفني والادبي اقدر من كل تلك المبادرات والاجتهادات على تذويب المسافات والتقريب بين مختلف الثقافات، اذا ما اتيحت لذلك الابداع القنوات اللازمة للانتشار والوصول الى الآخر.

حسن السبع

اليوم ٢٠٠٣/٦/٢٢

* * *

مراجعة خطابنا الديني

ترشيد خطابنا الديني المعاصر مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى، فقد ساقنا الحماس والفورة العاطفية إلى مهالك لا نكاد نخرج من واحدة منها حتى نقع فيما هو أكبر منها وأشد ضررا. إن من المؤسف إنه لا يزال قسم كبير من خطابنا الديني مغرقا في الإنشائية الجوفاء التي لا تقدم ولا تؤخر ومثقلا باللغة التحريضية والشحن العاطفي ومشغولا باستعداء الآخرين وإقامة السدود بيننا وبين التفاعل مع الإنجازات الحضارية الكبرى. إن العمل على ترشيد خطابنا الديني بتخليصه من هذه العيوب التي كبلناه بها، وبفتح آفاق جديدة أمامه ليتواصل مع التقدم العلمي الهائل الذي وصلت إليه الإنسانية اليوم سيعيد إلى هذا الخطاب مصداقيته، ويحقق له التوازن الذي فقده منذ وقت طويل.

عبد القادر طاش

الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٤

* * *

مليار ريال لكورنيش أم للجيب؟

لماذا تُرك أمين مدينة الدمام يُغني على ليلاه، وعندما زاره رئيس برنامج تطوير البيئة والسلامة والصحة المهنية في أرامكو وفي جيبه (مليار ريال) لم يضعها في موضعها الصحيح؟! لماذا وافقه على تخصيص هذا الـ(مليار) لمشروع تحسين كورنيش الخفجي؟! لماذا لا تشكو ميزانية الحكومة من العجز.. لماذا لا ترتفع البطالة.. لماذا لا يزداد الفقر.. طالما أن هناك من يصرف (مليار ريال) على تحسين

كورنيش؟!

صالح الشيحي
الوطن ٢٠٠٣/٦/٢٣

* * *

بين شقة الحرية... وشقة الخالدية

بين رومانسية (شقة الحرية) التي حدثنا عنها الوزير غازي القصيبي، في الستينيات، وبين إرهابية (شقة الخالدية) في الألفية الجديدة، بون شاسع، بون زمني يصل إلى قرابة نصف قرن، وبون فكري يمثل جيلين، وتيارين، وثقافتين، الأولى قمة الحرية، والانفتاح، والليبرالية، والثانية قمة التزمت، والانغلاق، والكراهية، و مع ذلك، بينهما عوامل مشتركة، تتجاوز الفروق الزمنية، والفروق الفكرية، فالاثنتان كان يعيش فيهما مواطنون، والاثنتان كانت الحياة فيهما بسيطة، وصغيرة جداً، داخل شقة، داخل عمارة، داخل حي سكني، ومع ذلك كانت الاثنتان تمثلان ثورة هائلة، على النفس، وعلى المجتمع، وعلى القيم، وعلى التقاليد المتعارف عليها. ثورة (شقة الحرية) انعكست على سلوكيات ذلك المواطن، البسيط، الذي خرج من بيئة مغلقة، ومحافظة جداً، بيئة جافة، وصحراوية، إلى بيئة مفتوحة، فيها طراوة الحياة، ذات المتعة الساخنة، والإيقاعات السريعة، والروح الشبابية المنطلقة، في شكل شخصي، بينما الثانية تمثل لنا بكل بشاعة، الانفلات الأمني الذي يستوجب القتل والدمار والحرب بلا هوادة.

مازن عبد الرزاق بليلة
الوطن ٢٠٠٣/٦/٢١

* * *

السعوديون في الصيف: سلّم لي على الخصوصية!

منذ كنا صغارا، ونحن نرضع حليبنا من ثدي الخصوصية المحلية وإننا شعب – سوبر – حبانا الباري جلّ وعلا بأطهر البقاع، والموقع الاستراتيجي، والنفط يسير تحت أقدامنا – رائحا وغاديا– ونحن الذين في داخل القلاع والحصون، وبقية خلق الله على الأطراف والتخوم، ونحن الفرقة الناجية، والفرق الأخرى – هالكة، ونحن أهل الأصالة – العادات والتقاليد والأصول– والبقية خارجون عن العضوية... إلى غير ذلك من المفاهيم الاصطفائية، والطروحات النرجسية، والنحنية المتضخمة، مما يلهج بذكره المتحدثون في منابرنا الإعلامية والتعليمية والثقافية. هذه الخلطة السرية من الحمولة المفاهيمية الثقيلة (الخصوصة المحلية) جعلت مواطن هذه البلاد يرزح تحت نير مسبّقات مثالية جعلته كالطاووس يتظاهر بالمحافظة عليها في كثير من الأحيان داخل حدودنا المحلية، وما قبل ركوب الطائرة المقلة له، وأنه من أهل السمت والوقار، والخير والصلاح، في اللباس والمظهر والتصرفات، وما إن يأتي الصيف، حتى يضع عصاه على ظهره ميمما شطر دول جنوب شرق آسيا، أو إحدى الدول العربية السياحية المشهورة. السمة الغالبة على كثير من أهل هذه البلاد عندما يلقي برحله في ديار العربان أو الآسيويين، ينقلب رأسا على عقب، ويستحيل إلى إنسان آخر، ليس له أي علاقة بالقيم والمفاهيم والأنساق التي نشأ عليها، ومارسها أمام الناس.. ولسنا في حاجة إلى القول إن غسيلنا ينشر على سطوح تلك الدول، فتظهر السيئات والسوءات، لاحياء.. لا خجل.. لا دين.. لا أدب.. لا سمت، صاحبنا مسرف في ماله بما يتعدى السفه .. متطرف في التعامل مع غرائزه حتى الحيوانية .. راقص من الدرجة الأولى ..فوضوي إلى أبعد الحدود، لا يؤمن بنظام .. ولا يلتزم بضوابط.. ولايقف عند حدود... عنتر في الملاهي الليلية... وحاتم في جلسات المدام... وفحل الميدان، والديك الأوحد بين الدجاج.

غازي المغلوث
الوطن ٢٠٠٣/٦/٢١

* * *

شرطة نسائية

المجتمع يرفض أن يتدخل رجل أجنبي في توجيه زوجة رجل آخر أو أخت رجل آخر. والملاحظ هو أن معظم توجيهات الهيئة للنساء تكون متعلقة بالشكل والملبس.. أي أنها ملاحظات لا تحتاج إلى عالم أو فقيه.. ويمكن أن تقوم بها سيدة أخرى.. المطلوب هو أن يتم إنشاء (شرطة نسائية) مهمتها التوجيه وإبداء الملاحظات للسيدات والعوائل في الأماكن العامة.

أنمار مطاوع
عكاظ ٢٠٠٣/٦/٣٠

* * *

حوار الإنترنت

صوت ينطلق بمساحات الفضاء.. يتجاوز حدود القلم والورق.. والبيانات والإعلانات والخطب والوعظ والإرشاد إلى الحوار بين أفراد المجتمع بين أبناء الثقافة الواحدة.. يصل إلى تفاصيل لم نعتدها أو لم نتمرن عليها كثيراً، في عصر ووقت الإعلام المحلي الراكد، بصوت ولحن منفردين حين لم يكن متوفراً إلا هو.. وما يحدث على الانترنت من نقاشات وقت الأحداث والأزمات ومن عرض لآراء متباينة يشعر المختلفون براحة بعد التنفس في مساحة للتعبير، ناهيك عن خلق الحوار نفسه لأسئلة.. من تائه متحمس.. إلى مختلف لدرجة الاشمئزاز من كل هذا الذي يحدث! ومهما يكن.. فإن المنتديات والحوارات على الانترنت بمساحة طرحها التي تفوق كل وسائل الإعلام، بما فيها تلك التي نجدها متفردة في حريتها – أوجدت لكل الآراء المتطرفة والمتشددة إن جاز التعبير مساحة ووسيلة غير مسبوقة للتعبير.. للصراع العلني.. لحرية التعبير والتفكير والاختلاف والحوار؟؟ من المهم التأكيد اليوم على أن التعبير الإلكتروني والمختلف عما قد تطرحه القنوات الرسمية هو أمر متوقع بعد رحيل – ولو جزئيا – لذاك الصمت المطبق للأصوات المتعددة، قد يأخذ بعضهم هذا الصراخ والتناقض والفوضى الإلكترونية بحساسية، لكنه التطور الطبيعي عند التحولات أو مفترق الطرق، وحين تتصاعد الأسئلة الكبرى؟

ناصر الصرامي
الرياض ٢٠٠٣/٦/١٦

* * *

أي نوع من الاستقرار نريد؟

أصبح الاستقرار الأمني وتفادي الهزات والخضات الاجتماعية الهاجس الأول لكل الحكومات العربية. لكن الاستقرار مفهوم هلامي أو سلاح ذو حدين قد يحصل بسببه الافتراق أحيانا بين الحكومات والمواطنين. حتى الآن، نرى أن الاستقرار بالمفهوم الحكومي يعني فرض النظام والطاعة بالقوة والتخويف، وتجنيد نوع معين وعتيق من الإعلام لتلميع صورة السلطات وإبراز محاسنها وأفضالها، ووضع ذلك مقابلا مضادا لما سوف يحدث على يد الإرهاب والتخريب وضياع الأمن والنظام. الافتراق بين السلطات والشعوب يأتي حين يكون هم السلطة الأول هو المحافظة على الأمر الواقع كما هو، دون نقلات نوعية وشجاعة في المفاهيم الثقافية والاجتماعية فعلا لا قولا. الآن، وبعد كل هذه النوازل تحاول الحكومات العربية أو بعضها إنقاذ ما يمكن إنقاذه... أي محاولة إنقاذ نفسها كحكومات ودول ومحاولة إنقاذ الوطن والمواطن من أن يفتك بهما الإرهاب والعصبيات والمذهبيات والفوارق الكبيرة في مستويات المعيشة. بدأت الأنظمة تتحدث علنا عن الانفتاح الفكري وعن الحريات الشخصية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات.. إلى آخر ما في القائمة من أمور هامة للعالم الخارجي ووسائل ضغط، أي إن الحديث العلن في هذه الأمور بدأ يخرج من ظلام المحظور إلى نور المباح استجابة لضغوط خارجية يستحيل الدخول معها في مجابهة مفتوحة.

جاسر الحربش
الوطن ٢٠٠٣/٦/٢١

* * *

صحفي سابق!

الصحفي لا يمكنه الإساءة للدولة، أو

التعرض لرموزها أو أيّ من أجهزتها السيادية المختلفة!، فهو يدرك تماما ما ينتظره من مصير، قبل انفلات أيّ محاولة ساذجة منه للقيام بذلك العمل!. والمشكلة لا تكمن بالإساءة – فهي ليست هدفاً صحفياً– بل هي في شكلها وتفسيراتها المتخلفة، والتي تترك للبعض (كالعجينة) في يده، يطوّعها ويشكّلها حسبما يشاء!، وهنا تكمن الأزمة.. أزمة الفهم والتفسيرات المغلوطة، وفتح الباب واسعاً لتمرير ما لا يجب أن يُمرّر! لكن (الثابت) و (المخلص) لمهنته اليوم، يظل عاجزاً عن الصمت (أحياناً)– حتى في ظل التشكيك– حيال ما يصدر عن أجهزة الدولة من ممارسات أو تشريعات خاطئة – وهو ألطف ما يمكن أن توصف به!

علي الظفيري

الوطن ٢٠٠٣/٦/١٤

* * *

مأزق أبناء القبائل

يشكو أبناء القبائل في المملكة ممن تورط أفراد منهم في أعمال إرهابية دولية. إنهم أصبحوا يعانون الآن في إجراءات السفر إلى الخارج، بسبب تشابه اسم القبيلة بين الأبرياء من شباب القبيلة مع اسم العائلة الأخير من المتورطين. ويقول هؤلاء إن قبائلهم تتكون من عشرات الآلاف من الأفراد الذين يشتركون في اسم العائلة الأخير، وإنه لا يمكن تعميم خطأ فرد أو عدة أفراد على جميع أبناء القبيلة، وليس من حل لهذا الإشكال الذي يأخذ الأغلبية بجريرة أفراد معدودين، إلا أن تتفق القبيلة على عدم حمل رجالها وأبنائها لاسم القبيلة الذي أصبح حمله يرتب مشكلات أمنية واجتماعية لحامله، حيث تجد اسماً من الأسماء يحمله عشرات أو مئات من أبناء القبيلة ممن اختاروا الاسم الأول وفرض عليهم اسم القبيلة الأخير. وفي هذا تبعات خطيرة لحاملي اسم واحد من قبيلة واحدة، سواء تعلق الأمر بالحقوق الخاصة أو العامة.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٣/٦/١٤

* * *

القابلية للعنف

لماذا نحن فقط نحرق أوطاننا ونفجر وحدتنا ونفرق كلمتنا ونمنح الذرائع تلو الذرائع لكل غريب قوي متربص بنا؟ أحسب أن شيئاً من تلمس الجواب يكمن في "القابلية للعنف" في ثقافتنا المحلية، حيث تختلط الأفكار الصحيحة بالسقيمة ببعض الموروثات الشعبية اضافة لبعض المعطيات السياسية لتعطينا مزيجاً متداخلاً وغريباً يمتلك أكثر من غيره مكان الصدارة في قيادة أفكارنا وتحركاتنا ومواقفنا. إن مثل هذا الخليط الفكري مع غيره من الأفكار الموازية والمساندة يشكل الماء الذي يلين عجينة شباب الأمة حتى تتشكل لديهم بشكل خطير (القابلية للعنف) خصوصاً في ظل انسداد الأفق السياسي عن أي مجال للمشاركة الشعبية.

عبد الله بن بجاد العتيبي

الرياض ٢٠٠٣/٦/١٣

* * *

زرع.. حصد! واحتفالية التربية

... زرع ... حصد... كلمات لم تكن تعني سوى اختصار مسافة زمنية لم يتعلم المجتمع أن يقطعها، كما أن الحصاد لم يكن سوى نتيجة أولية لاستثمار المجتمع في بيئته، فلقد كانت العقول تنشد شيئاً يدفع هذا المجتمع خطوة إلى الأمام ولكن المعضلة بأن ما لا تتناوله الأيدي أو تراه العيون أو يلمسه الواقع ليس سوى آمال وهيام في الأفق البعيد. إن زمن الاستثمار في إنسان هذا المجتمع ما زال مفتوحا على مصراعيه ولكنه بدأ يتقلص مع تقلص الفرص وتزاحم هذا الإنسان على أبواب المجتمع وميادينه وفق قائمة طويلة من المجالات الحيوية. لقد تجاوز المجتمع زمن الزراعة في الأرض البكر إلى تحسين هذه الأرض. إن الحصاد الذي بدأ يلوح في الأفق يكاد يعبر عن زراعة لم توفق في بعضها وكان المنتج شيئاً لم يكن متوقعاً فهل غاب المجتمع عن بعض حقوله في زمن اللهو في أمور أخرى. لقد تشكلت أبعاد ثقافية وفكرية لم تكن متوقعة وانتهى الأمر إلى رفع الأصوات في زوايا المجتمع معبرة عن ثغرات في أروقته لتعلن احتفالية صامتة بموسم الحصاد القادم. لقد كان الجميع في هذا الحقل ينتظرون حصادا اجتماعيا متميزاً ولم يكن في حساباتهم أن يختلف المنتج عن أصل البذرة الاجتماعية.

علي الخشيبان

الوطن ٢٠٠٣/٦/١٣

* * *

الخوف من التغيير

الفرق علمياً بين التغيّر والتغيير أن الأول يكون تلقائياً وعشوائياً بينما المصطلح الثاني فنتيجه لعملية تخطيطية. اليوم تتعالى أصوات تطالب بتوسيع مساحة التغيير والتعديل على كافة المستويات، وفكرة التغيير أو لنقل المطالبة بالتغيير ليست جديدة ولكن الجديد أن صوت المطالبة بها أصبح أكثر ارتفاعاً وقوة وفي المقابل هناك أيضاً اتساع في مساحة الشك والريبة بمعطيات المطالبة بالتغيير أو لنقل بشكل أكثر وضوحاً عدم ثقة في دوافع تلك المطالبة. صوت التغيير ليس جديداً في انطلاقه ولكن الجديد قوته وعلو صوته وهذا بحد ذاته سبب كاف للاهتمام به والعمل على تحقيقه على جميع الأصعدة دون أن نعتبر فكرة التغيير فكرة هدامة أو فكرة قادمة من رأس الآخر وتخدم مصالحه لأن ذلك النوع من التفكير هو أخطر شيء يهدد المجتمع الإنساني خاصة في مرحلة النمو كحال مجتمعنا.

هيا المنيع

الرياض ٢٠٠٣/٦/١٦

* * *

خطاب ما قبل الدولة

لا تزال بنية الخطاب السياسي الإسلامي بعيدة عن المصطلحات التي تحدد مفهوم الدولة الحديثة، وتشكيل الرؤى الشرعية من خلالها، فالتنظير والفتوى والبيانات الصادرة عند الأزمات للتفاعل مع قضايا المسلمين توضع في سياق عصر ما قبل الدولة الحديثة، فالدولة التي ينتمي لها الفرد ويحمل جنسيتها ليس لها حضور بارز في صناعة التصورات الفقهية. جمال مبدأ وشعار التفاعل مع قضايا المسلمين شجع على التساهل مع هذا الخطاب وتركه يعزز مفاهيم ليس لها واقع حقيقي، وجعل المجتمع يعيش بعقل متداخل في أزمنته التاريخية، ونتيجة لذلك نشهد حالة العجز عن الحوار والتفاهم، وتحديد صحة الموقف وخطئه. خطاب ما قبل الدولة في الشأن السياسي ليس مختصا بفقهاء المعارضة أو التيارات المتطرفة، وإنما لم تستطع تجاوزه حتى التيارات المعتدلة والرسمية في خطابها، نعترف أنها تجاوزته عبر القناعة الصامتة لكنها لم يصاحبها تنظير علمي لتأسيس هذا الواقع معرفيا وضبطه شرعيا، بسبب العجز عن التعامل فقهيا ومباشرة مع المصطلحات في السياسة الدولية المعاصرة.

عبد العزيز الخضر

الوطن ٢٠٠٣/٦/١١

* * *

فتش عن الإستبداد: مقتل الإبداع!

ليس من المعقول أن بلداً في مساحة قارة وبتراث حضاري عميق وإمكانات متنوعة – مثل السعودية – يكون بيئة غير مهيئة لصناعة النجوم المبدعة. منذ عقود والأسماء هي نفسها الأسماء في الثقافة والفن والإعلام وحتى الاقتصاد، وكأن هذا الوطن المعطاء الزاخر بكافة المعطيات، أصبح عقيماً عن استيلاد أسماء بارزة جديدة في مختلف قطاعات الإبداع والمعرفة والاستثمار الاقتصادي والبشري. فعندما يدقق المرء في الساحة يجد أن بلادنا وكأنها توقفت عند مرحلة السبعينيات والثمانينيات، وهو أمر مخيب للآمال حقاً. ولا بد من وقفة متأنية لتلمس الأسباب.

سليمان العقيلي

الوطن ٢٠٠٣/٦/٩

* * *

الوسطي المستبد

ظهر كبرق الشهاب في الأفق السياسي مبشّراً بنهج جديد في التفكير والموقف من الآخر، حتى تطلع كثيرون الى أن بذرة التسامح قد أثمرت في بيئة شديدة الانغلاق والتطرف والواحدية، وعقد الطامحون في انبثاق عهد الوسطية الأمل في أن يكون ذاك الوسطي رسول قومه في الاعتدال والوسطية.

دشّن موقعاً بإسم الوسطية، وتحدث كثيراً عن فضائل الوسطية وجذورها ومبرراتها، فتنامى الأمل في أن جذر الوسطية قد امتد عميقاً ولا بد أن شجرتها ستكون وارفة الظلال. كل ذلك وأكثر منه بشّر به الداعية السلفي محسن العواجي، وأكثر من ذلك أيضاً توسم كثيرون فيه الوسطية.

وبين منعرجات الدعوى والحقيقة كانت المسافة وعرة والثمرة مرّة والنتيجة بائسة ومخيّبة للآمال، فمن يستمع لخطابه الوسطي المبثوث عبر قناة (الجزيرة) وهو يسرد روايته في (إصلاح الكون) منفرداً أو مجتمعاً مع قلة فريدة ونادرة في هذا البلد يصاب بنوبة هلع شديدة، فالرجل كيفما تقلّب إجاباته وبيانه السياسي والأيديولوجي لا تجد فيه سوى نسخة مطابقة للاقصائيين والاستئصاليين..لا فرق بينه وبين سفر الحوالي وابن جبرين وعبد العزيز الجربوع والعقلاء وباقي القائمة الاستئصالية.

العواجي كما الدولة والايديولوجية التي ارتبط بهما واحدي حتى النخاع لا تختلف وسطيته عن وسطية ولاة أمره، فقد ثقل عليه الاعتراف بوجود معارضين في الخارج غير من ينتمون الى أهل دعوته. وسطيته لا تحتمل وجود آخر قبله أو بعده في ساحة الاصلاح والمعارضة، هذه الوسطية نجدية الهوية والهوى والوسيلة والهدف، وهذه الوسطية توحي إليك بأنها مصممة لنجد وتياراتها الايديولوجية المتلاطمة.

رسالة الوسطية ليست مطمئنة لمن هم خارج نجد وتحديداً خارج التيار الديني السلفي، بل تكاد تكون رسالة طمأنة لأهل الحكم، بأن صاحبها لا يقتفي في احتجاجه ونشاطه السياسي أسلوب العنف ولا يسعى للاطاحة السياسية بالنظام السعودي، مؤسساً عقيدته على أن هذا النظام مازال فيه أثر من خير وأنه قابل للإصلاح. ولكن هذه الوسطية تكون شديدة التطرف والاقصاء حين يراد منها موقف من آخر قد أفنى عمره في المعارضة وسبقه بعقود في الدعوة الى إصلاح النظام. يعتقد العواجي بأن هناك ثلاثة في الخارج فقط لهم عليه كرامة: محمد المسعري وسعد الفقيه وكساب العتيبي، ومع تقديرنا لكل جهد يبذله هؤلاء في إبلاغ رسالة الاصلاح الى الداخل والخارج، الا أن تاريخ المعارضة السياسية في هذا البلد سبق خروج هؤلاء الثلاثة بعقود، أي بفترة تمتد الى الخمسينيات، ومن الجبن والخسة أن يتنكّر أحد مهما كان منزعه الايديولوجي للمكاسب التي حققها رموز المعارضة السياسية في هذا البلد قبل وبعد اليقظة المتأخرة للتيار السلفي الذي ينتمي اليه العواجي.

تذكرنا وسطية العواجي بالمصطلح الذي ظهر في الغرب (ديمقراطية بلا ديمقراطيين)، فالرجل يبشّر بالوسطية ويسلك سبيل الاستبداد، كل إدعاءاته الفكرية لا تحقق أكثر من تحفظ القارىء وما إن تدخل حيز التنفيذ وتخضع للفحص، في ضوء سلوك الرجل، تتكشف الادّعاءات عن فلسفة في الاستبداد والاقصاء لا تختلف عن فلسفة رهط المستبدين سالفي الذكر سوى في الطريقة، فالرجل يدخل الى الاستبداد من بوابة يلفت اليها عصمت سيف الدولة في (الديمقراطية الديكتاتورية)، والتي تنتهي بصاحبها الى إلغاء الآخر ونبذه مطلقاً.

في واقع الأمر، أن وسطية العواجي وهكذا موقعه الحواري تهافتت بصورة سريعة وفقدت جمهورها المتنوع، وبقيت محتفظة بكتلة المسكونين بتلك العقيدة الواحدية، والمتقنين للغة الوسطية الاستبدادية على طريقة العواجي، فيما اكتسحت المواقع الأخرى وبخاصة (طوى) ساحة الحوار السياسي حول السعودية، وتبنّت بأمانة ونزاهة وسطية صادقة التعبير والموقف، فلم تصادر حق غير (الانصار وأهل


العواجي: وسطي إسماً

الدعوة وشباب الصحوة) في التعبير عن آرائهم ومواقفهم دون حجر ديني، أو شعور مستبد باحتكار الحقيقة. في (طوى) الوسطية ساطعة تنطق عن نفسها بوضوح شديد في تنوّع أفكارها وأقلامها وآرائها، وفي (الوسطية) هناك واحدية مطلقة في أفكارها، وأقلامها وأجندتها أيضاً، فصاحبها يريد تحقيق النموذج السعودي معدّلاً.

وسطية العواجي مرعبة، لأنها تأتي بالاستبداد بهوية مزوّرة، وهذا بلغة العواجي من باب (تلبيس إبليس)، ويُخشى في غفلة من الزمن أن تحدث هذه الوسطية الملبّسة تزويراً للوعي العام، فتسرق جهود المصلحين الحقيقيين وتهرب بالمغنم السياسي.

لا نتمنى لهذه الوسطية أن تترعرع، أو يمتد ذراعها خارج المنطقة التي نشأت فيها، ولا نتمنى لها التكاثر، لأن ذلك من التكاثرات المضرّة إن لم يكن الكارثية، ولأن ذلك يؤدي الى خلط الأوراق وتصعيب مهمة فرز الألوان، تماماً كالذي تمرد على العائلة المالكة وخرج شاهراً سيف المعارضة من جنيف رجاء إصلاح وضعه المالي، وبالغ في معارضته حتى بالغنا في تصويره الى حد احلال مانديلا في جوفه، وإعتبار تشي غيفارا جندياً في كتيبته الثورية، وربما صوّر نفسه كأحد قادة الثورات في العالم، فلما وصلته رسل القوم تحمل بشارة (تحسين وضعه المالي) قفل راجعاً دون حتى توديع من أوهم نفسه بأنهم قد صدّقوا دعواه بأنه المختلف في أهله وعشيرته، وأنه سيأتي بما لم يأت به من سبقوه من أمراء أحرار ومستبدين.

وسطية العواجي كمعارضة الأمير لعائلته المالكة، تخفي بداخلها هدفاً خاصاً، وتخرج الى الناس بلغة (محببّة للنفس) على حد المليك المقعد..هذه الوسطية باطن الأرض لها خير من ظهرها.

السيد عباس المالكي

(١٢٨٥-١٣٥٣هـ)

السيد عباس بن عبد العزيز بن عباس المالكي الحسني الإدريسي. الخطيب والإمام والمدرس بالمسجد الحرام.

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم كاملاً نظراً وغيباً على الشيخ علي الغزاوي، وسنّه يوم ذاك خمسة عشر عاماً، ثم جوّده على والده، وحفظ عليه مجموعة من المتون في التجويد والقراءات وعلم الكلام والفرائض وعلم البيان، وقد لازم والده في ذلك مدة سنتين.

ثم في سنة ١٣٠٢ هـ، حفظ على السيد عمر شطا متن الألفية لابن مالك ومتن الأجرومية، وحضر حلقة دروسه في المسجد الحرام، وقرأ عليه في النحو والصرف وعلم الكلام.

ثم قرأ على السيد أبي بكر بن محمد شطا شروح الألفية لابن المالك في النحو، وفي الحديث صحيح البخاري وشرحه، وإرشاد الساري للقسطلاني، والشفا للقاضي عياض، وإحياء علوم الدين للغزالي، والتفسير. وحضر عند الشيخ محمد عابد المفتي وقرأ عليه عدداً من الكتب المتداولة في الفقه المالكي، وفي علم البيان والصرف والفرائض والمنطق وكتب الحديث، كما حضر على الشيخ محمد يوسف خياط، وقرأ في كتاب الحساب والفرائض والفلك وعلم الهندسة.

تصدّر للتدريس في المسجد الحرام فدرّس سنة ١٣٠٩ هـ بعد أن أجازه مشايخه، وتخرج على يديه الكثير من طلاب العلم في المسجد الحرام منهم: إبنه السيد علوي. كان رحمه الله وديع النفس، راجح العقل، طيب القلب، يعمل لدينه ودنياه، لخدمة وطنه وقومه، وكان رحمه الله دؤوباً على المطالعة والمراجعة والبحث وعلى صلة تامة بالكتب وأهلها.

كان إماماً وخطيباً في المسجد الحرام، مثلما كان أبوه عبد العزيز وجده عباس وأخوه عبد العزيز، وكان سفير الحكومة الهاشمية في الحجاز، وقد قام بمهمات كثيرة خارج البلاد، وانتخب عضواً بإدارة المعارف، ثم مديراً للمعارف الهاشمية، تولى رحمه الله القضاء في العهد السعودي، فكان في قضائه متجافياً عن المصلحة الخاصة بعيداً عن الرياء والملق، محباً للإخلاص، مقدراً للشرف والمروءة، لا فرق عنده بين كبير وصغير، وغني وفقير، ووضيع ورفيع، لا يقبل في حكم الله وساطة شفيع ولا قريب، ولا تأخذه في الله لومة لائم، محباً للإصلاح وتلافي الأمور، وإنهاء القضايا دون تأخير وتعطيل.

انتدبه الشريف حسين الى الحبشة لبناء مسجد المسلمين فيها، ثم الى بيت المقدس لبناء قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وحمل معه الأموال التي تجمعت من الإكتتاب لهذا الغرض. وقد أسلم على يده في الحبشة زمرة من أهل الكتاب، ووقعت له محاورات ومناظرات مع بعض القسيسين وألّف رحلة سماها (الرحلة الى الحبشة) لم تطبع بعد.

أما روايته وأسانيده، فإنه كان يروي عن كثير من علماء عصره وأئمة التفسير والمحدثين والفقهاء، وقد أكثر من الرواية عن شيخيه الإمامين اللذين لازمهما عشرات السنين وخدمهما وتأدّب بهما واستفاد منهما، وافتخر بانتسابه إليهما، وهما السيد بكري شطا صاحب (إعانة الطالبين) والشيخ محمد عابد (مفتي المالكية). وروى السيد عباس عن جملة من كبار أئمة عصره لقيهم في الحرمين وفي مصر والشام وبيت المقدس واليمن. كما استجاز من بعض أقرانه، وتدبج بهم كما هي عادة أهل العلم والفضل.

وقد تتبع فضيلة السيد محمد بن علوي بن عباس المالكي الحسني مشايخ جده السيد عباس، وفتش عن أسمائهم، وذكر أسانيدهم وطرق رواياتهم عن مشايخهم واتصالهم بكتب العلم والفنون المختلفة وشيئاً من أخبارهم وأحوالهم، ذكر ذلك في كتاب خاص سمّاه: (نور النبراس في التعريف بأسانيد ومرويات الجد السيد عباس، وهو ثبت المحدث العلامة المسند السيد عباس بن عبد العزيز بن عباس بن محمد الإدريسي الحسني الشهير بالمالكي المكّي).. ذكر فيه حفظه الله رواية جده وأسانيده بذكر شيوخه الذين ذكر أسماءهم، وهم ثلاثة وعشرون شيخاً من المشهورين، وجعل هذا الثبت على قسمين: الأول، المسلسلات الخاصة بجده السيد عباس بن عبد العزيز المالكي الحسني المكي. والثاني، المرويات في أسانيد الكتب العلمية.

توفي السيد عباس رحمه الله بمكة المكرمة.

له: تهذيب البيان على متن تقريب الإخوان، العلم البيان لشيخه محمد عباد، رسالة في المناسك على مذهب الإمام مالك، رسالة في البسملة وأحكامها وأسرارها، الرحلة الحبشية، شرح على متن شيخه محمد عابد في علم الوضع المفيد، شرح نظم العمروسي(١).

---

(١) المالكي، السيد محمد علوي. في نور النبراس، ص ١-٩.

عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١٤٤، وفيه ولادته سنة ١٢٧٠هـ.

مرداد ابو الخير، عبد الله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٢٩.

غازي، عبد الله بن محمد. نظم الدرر، ص ١٨٦

الزركلي، خير الدين. الأعلام، ص ٤٥، ص ٣٥

كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين، جـ ٥، ص ٦١.

قزاز، حسن عبد الحي. أهل الحجاز بعبقهم التاريخي، ص ٢٥٨.

الطبقة الملائكية ما فوق المخمليّة

يطلق هذا التعبير السياسي ـ غير الشائع ـ على تلك الجماعة (العائلية خاصة) والتي ترى نفسها فوق مستوى المحكومين وفي بعض الأحيان فوق مستوى البشر، ويزيّن هذا الشعور لدى أصحابه بأنهم (العنصر الأعلى والأسمى) وأنهم دون غيرهم يحق لهم الإستئثار بالحكم، واعتبار الشعب مجرد قطيع من الرعاع، وأن مقدرات الدولة حقّ خاص، ولذلك ترى أنهم يعتقدون ـ عن صدق ـ بأن مطالب الإصلاح السياسي والإقتصادي ووقف الفساد والتعدي على الأملاك العامة كالأراضي وميزانية الدولة، تدخّل وتجاوز على أملاك خاصة، ويعتبرونه تعدياً على حقهم ومنازعة لهم في أمور لا يمكن لهم أن يقبلوها. أي أنهم ينظرون الى مطالب الشعب تعدياً على حقوقهم الخاصة في الحكم والثروة وغيرها. هم يعتقدون بأنهم إن أعطوا أو أصلحوا فذلك مكرمة منهم وتفضلاً وتحنّناً على أولئك الرعاع، وإن لم يفعلوا وعبثوا بالسلطة والثروة، فذلك يدخل في تصرّف المالك في ملكه، لا يحقّ لأحد التدخّل والإحتجاج.

الطبقة الملائكية في البلاد، تتصف بأمور أخرى كثيرة غير هذه، فهوسها بنفسها وعظمتها الخارقة للعادة، دفعها لأن تسلط الأضواء على نفسها في كل شأن، وتحتل كل الصفحات والمانشيتات الأولى في كل جريدة، وتسبق أخبار أعضائها في التلفزيون والراديو كل الأخبار مهما كانت تافهة، وتزين كل الشوارع الرئيسية بأسمائهم، وكذلك أسماء البنايات، وأسماء المطارات، وأسماء الجامعات، وأسماء المتنزهات على قلّتها ورداءتها، وأسماء السفن وبواخر النفط وعناوين المؤتمرات.

والطبقة الملائكية، لا تصاهر العامّة بالمعنى المتعارف عليه، فهي تأخذ ولا تعطي، تشرّف ولا تُشرَّف!، وأعضاؤها يرون أنفسهم غاية في الذكاء والدهاء والثقافة، وهم يعلمون أنهم ليسوا كذلك، ولكنهم يظهرون بمظهر العلماء في السياسة والدين والكرة والإدارة والقانون!.. هم الشيوخ الأبخص، والعباقرة الذين لم تلد أرض الجزيرة العربية مثلهم. هؤلاء لا يدرسون مع العامّة في جامعاتهم، فقط يسجّلون ولا يختبرون، وفي نهاية العام ينالون رتبة الأوائل مع مرتبة الشرف الأولى، وغالباً ما يتخصصون في القانون، وحين يتخرجون لا تجد إلا النادر منهم من يفقه شيئاً. ليتهم استثمروا أموالهم في تعليم أنفسهم في أرقى جامعات العالم، بدل شهادات الدكتوراة الفخرية، والمشتراة، والشهادات التي تزين حيطان عقولهم، إذن لتحركت هذه البلاد خطوة الى الأمام. لكنهم أعلى من أن يدرسوا في جامعة، أياً كانت محلية أو خارجية، دراسة حقيقية، إلا ما شذّ وندر، لأنهم ـ مثل آبائهم ـ تخرجوا من جامعة الحياة، ومن مدرسة الوالد المؤسس!

حتى (بزرانهم) الذين يدرسون في مدارس خاصة، لا يمكن أن ينافسهم أحد، فهؤلاء خلقوا من (طينة) مختلفة عن البشر، ولا بدّ أن يكونوا الأوائل على مدارسهم وعلى مستوى المملكة. أما أبناء العامّة، فمهما كافحوا وجدّوا، فإن المراتب الأولى لن ينالها أحدٌ منهم، كيف يكون ذلك، وهذه العائلة المتألّهة تتناسل وتفرّخ كالورم! أين يضعون أبناءهم ووظائف الدولة يحتلونها ـ سياسية وعسكرية ـ ومراتب التعليم كلّها لا تكفيهم، لعددهم المهول!

في هذا العام احتلّ الأمراء الصغار نفوساً وعقولاً، معظم المراتب العليا، في اختبارات الثانوية، وسيكون الحال نفسه بالنسبة للجامعات (مع مراتب الإمتياز والشرف). قال أحدهم: إن أبناء الأمراء يتنزل عليهم الوحي من السماء! فرد عليه آخر مازحاً: بأن أبناء العامّة لم تصحّح أوراقهم (زين)، ومثل هذه النتائج لم توجد في مجرة درب التبانة، وأن العيب ليس في الأولاد ولكن يتعدّاهم الى آبائهم، وعمّا قريب سنراهم في مراكز الدولة العليا التي تليق بهم!

ثالث قال أن الإحتمالات التي جعلتهم يفوزون قد يكون سببها: أنه تمّ اختبار الأمراء في فصل لوحدهم! أو أنهم أُعطوا الإجابات بدلاً من الأسئلة، أو أن الأخويا كتبوا الإجابات، أو أن تكون الإختبارات الشهرية تحولت الى اختبارات نهائية، أو سمحوا لهم بإدخال الجوالات، أو أن طويل العمر أُعطي استراحة وأُجيب عنه، أو تمّ تغيير الطلبة كلياً في الوقت الضائع، أو تم تغيير المدرسين مع أول دقائق الإمتحانات، أو أن السبب يكمن في كل ما ذكر!

قال رابع لأصدقائه (أحسنوا الخط، أقصد الظن).. هؤلاء نالوا ما نالوه عن جداره، وجدارة هي زوجة السيد جدار!. لكن التخلّف كما كتب في الشبكة العنكبوتية، سببه آباؤهم الذين يستغفلون الناس ويرون أبناءهم منزّلين من السماء! موتوا من القهر يا شعبنا العظيم! لماذا الإختبار من أساسه، لقد تفوقوا في أكبر من ذلك، فلم الغرابة على طلاب السبع نجوم؟!

★ ★ ★

لقطة: هدد نايف وزير الداخلية بسحب الجنسية السعودية عن بعض أبناء أسامة بن لادن، أسوة بوالدهم. سؤالنا: وهل الجنسية ملك آل سعود حتى يتلاعبوا بها هكذا؟! الجنسية حق أصيل لا يغير سحبها شيئاً من حقيقة أنهم مواطنون. أن يحاكموا وينزل بهم العقاب إذا تجاوزوا القانون مسألة مختلفة عن سحب الجنسية، ولكن آل سعود ـ وكما قلنا ـ آلهة، قد تجد نفسها يوماً طريدة العدالة فتبحث عن مكان آمن تقيم به فيأبى حتى أصدقاؤها منحها مجرد الإقامة، كما حدث للشاه.



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

كيف يحقق إنقسام السكان وحدة السلطة السعودية

في تقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتمع سعودي) وانما الصحيح قوله هو مجتمعات متعددة. ويرى التقرير بأن الانقسامات الداخلية على قاعدة مذهبية (سنة وشيعة) او مناطقية (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قبلية تحقق ضمانات أكيدة حيال أي ثورة وطنية، وأن أسوأ التحديات التي تواجه السلطة حسب التقرير ستكون في الغالب ذات طابع محلي أي مناطقي.

ينبّه التقرير الى قضية على درجة كبيرة من التعقيد وهي ان انتظام المناطق والجماعات في وحدة سياسية موحدة هي المملكة العربية السعودية لم ينتج عن انصهار جماعي اختياري بل نشأ على أساس استتباع قهري والحاق قسري لهذه المناطق والجماعات.

وحتى قيام الدولة على أساس غلبوي في بدايات تكوينها لا يدحض الحاجة لاحقاً الى اعادة صهر ودمج في بنية الدولة الجديدة، تطوي مرحلة القهر والاستتباع وتوفر قناعات جديدة للملحقين الجدد بجدوى الانتماء لهذه الدولة.

تركي الحمد:

السعودية معتقلة وتواجه أزمة وجود

مقالة الكاتب والمفكر السعودي الدكتور تركي الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاري تضمنت جزئياً على الأقل لغة تبريرية لما اعتبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتب حين أراد تحميل الاخوان الازمة التي تعيشها المملكة هذه الايام و(أنها مسؤولة عن عنق الزجاجة الذي تجد السعودية نفسها فيه الآن) وهي أزمة (تفوق في شدتها أكثر الأزمات السابقة التي مرت بها البلاد) حسب الدكتور الحمد. فعبارات كهذه تميل الى تعضيد موقف الامير نايف من جماعة الاخوان.

ولكن ما يقف خلف هذا الموقف هو الأهم. فالدكتور الحمد يستعرض صورة الاوضاع الاقتصادية والسياسية للدولة السعودية، فالوضع الاقتصادي يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداري يعاني من بطء في الحركة والمرونة (ومن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت السعودية محط أنظار العالم في كل تفصيل من تفاصيل حياتها).

معوقات الديمقراطية في المملكة العربية السعودية

الحجاز في أول الكلام

قد يؤكد عنوان المجلة انطباعات متضاربة تبعاً للانشدادات الفكرية والسياسية والانتماءات الايديولوجية المتباينة للقراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتوقعة هو ما يستند فيها على النظر الى المجلة من زاوية التمثيل المناطقي بايحاءاته الانقسامية. وهذه النظرة غالباً ما تتعزز في ظل دول تحتضن جماعات متعددة من حيث انتماءاتها الجغرافية واصولها الاجتماعية وموروثها التاريخي والثقافي، وقد تتسع النظرة الى حد اعتبار المجلة كصوت ناشز في الدائرة الوطنية. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تبديدها غالباً بادعاءات سبقية أو مزاعم نظرية قبل خوض امتحان التجربة.

متشددون يهدمون قبر ومدرسة السيد علي العريضي العلوي

جرافات ومعدات هدم عديدة قامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتجهيز لهدم مسجد السيد علي العريضي (766-825م). وكانت اتصالات قد جرت بكبار المسئولين في الحكومة السعودية والمؤسسة الدينية لمحاولة إيقاف هدم هذا المعلم الأثري والديني الهام، ولكن بعض المتشددين من رجال الدين قاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتسويته بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقاته إلى ما قبل حوالي خمسين سنة مركزا إسلاميا مهما لتدريس الدروس الدينية وكان يحتوي على مكتبة عامة كبيرة تحوي عشرات الآلاف من الكتب والمصادر الرئيسية للدارسين والباحثين في الدراسات الإسلامية.

حلم لازال يراود البعض:

Done | Internet

الحجاز على الانترنت http://www.alhijazi.org

للمراسلة: editor@alhijazi.org



لوحة حفل زفاف حجازيّة من أعمال الفنانة صفيّة بن زقر